

المقداد بن عبد الله السيوبي
المؤلف سنة ٨٢٦ هـ



الأعتماد في شرح واجب الأعنقاد

محقق

صفاء الدين البصري

عضو مجمع البحوث الإسلامية





الأعتقاد
في شرح واجب الأعتقاد

المقداد بن عبد الله السيوري
المتوفى سنة ٥٨٢٦ هـ

محقق
مطأ الدين البصري
عضو مجمع البحوث الإسلامية

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net



- الكتاب : الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد .
المؤلف : الفاضل المقداد الشيرازي .
التحقيق : صفاء الدين البصري .
الناشر : مجمع البحوث الإسلامية ، إيران- مشهد ص . ب ۳۳۶ / ۹۱۷۳۵ .
الطبعة : الأولى ۱۴۱۲ ق .
العدد : ۳۰۱۱ نسخة .
الأموار الفنية : مؤسسة الطبع والنشر في الأمانة الرضوية المقدسة .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ السلام على عبده ورسوله،

وخيرته من خلقه، محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإنّ كلّ أمة ومجتمع من مجتمعات البشر، تفتخر وتباهي غيرها من الأمم بحضارتها وبمجدها التاريخي، وتترنم بتراتها العلميّة... انطلاقاً من أنّ كلّ أمة إنّما تكون حيّة وخالدة بحياة وخلود حضارتها وكيانها العلمي، وأنّ كلّ مجتمع لا نكتب له العظمة والرفعة والخلود في التاريخ البشريّ إلاّ بقدر ما يقدم لغيره من بني البشر من عطاء وخدمة.. ويربّي من علماء ومفكرين يكرسون حياتهم ويفنونها في خوض ميادين العلم وحقوق المعرفة، ويجهدون أنفسهم في تربية أبناء أمتهم، ورسم معالم الصّلاح والفضيلة لأجيالهم القادمة...

من هنا كان الاهتمام بالتراث العلميّ منذ القدم، حتّى أصبح هذا اليوم شيئاً مفهوماً لدى العلماء والمحقّقين، فبدأوا ينقبون ويبحثون في زوايا المكتبات القديمة التي كاد الدهر الخوّن أن يأتي عليها لولا... ولولا... ليحصلوا على بضعة

وريفات مبشرة من كتاب مخطوط قديم، مكتوب بخط يكاد لا يقرأ لرداءة خطه وقدمه، فيأخذونه بعناية ويبدلون في سبيل إحيائه جهوداً مضنية، ثم يقدمونه إلى عالم التور، بغية الاستفادة منه، وخدمة لأبناء مجتمعهم، وطلباً لرضوان الله تعالى...

الأمر الذي دفعنا إلى أخذ هذا الكتاب القيم — على صغر حجمه — بعد أن كان مخطوطاً مهملاً، مليئاً بالأخطاء والأسقام — سيما وأنه نادر النسخ — فشاء الله تعالى أن يمدنا بمونه، ويأخذ بأيدينا، ويشملنا بتوفيقه وعنايته، فأخرجنا هذا الأثر النفيس لتعلمين هما من أبرز وأجل أعلام مذهب الإمامية — رضوان الله عليهم أجمعين — بهذه الهيئة الجميلة، والحلة القشبية، سائلين المولى — جل اسمه — أن يوفقنا لإحياء المزيد من هذه الجواهر العلمية الثمينة، والذرة الفكرية القيمة، وأن يتقبل كل ذلك منا خالصاً لوجهه الكريم، وينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، والله من وراء القصد.

تَرْجَمَةُ الْمُؤَلِّفِ

ولادته ونشأته:

ذكر العلامة في الرياض أنه قال في أجوبة مسائل مهتاً بن سنان المدني الموسومة بـ «المسائل المهنائية».

وأما مولد العبد — يعني نفسه —؛ فالذي وجدته بخط والدي، ما صورته: ولد ولدي المبارك أبو منصور الحسن بن يوسف بن مطهر، ليلة الجمعة في الثالث الأخير من الليل ٢٧ رمضان من سنة ٦٤٨ ق. واشتبه سبع بتسع قريب.

وكانت ولادته في مدينة الحلة بجنوب العراق؛ البلدة المعروفة بطيب المناخ، ونقاء الجو، وجمال الطبيعة، وفي بيئة صالحة كريمة، عرف علماءها بالتبوغ الذهني، والذكاء الفطري، وبعلم الرتبة، وسمو القدر من أبوين كريمين: الشيخ الجليل والعالم التحرير، سديد الدين، وعقيلته: كريمة الشيخ أبي يحيى الحسن بن يحيى الحلبي — صاحب كتاب «الجامع» — وأخت المحقق الحلبي، صاحب كتاب «الشرائع».

في مثل هذا البيت الشريف الممتلئ بالسؤدد والفضل، نشأ العلامة وترعرع تحت رعاية والده الشيخ وخاله المحقق الذي كان له — هو الآخر — بمنزلة الأب الشفيق، والوالد الرحيم، ونال العلامة من تربيته القسط الأوفر، وتلمذ عليه أكثر من غيره، ونهل من معينه الصافي الرقراق ما كان له زاداً نافعاً طيلة مدة حياته الشريفة، سيما في الفقه والأصول، الذين اشتهر فيهما أكثر من غيرهما، فنشأ التلميذ كما نوحاه خاله الأستاذ وتوسم فيه، فتغلب بعد ذلك على أقرانه المتعلمين، وعرف بالتبوغ الفكري، والاستعداد الذهني الخارق، والمستوى العلمي الرفيع، وهو بعد لم يبلغ سن المراهقة، وانتقلت إليه الرئاسة الدينية والريادة في التدريس والفتيا بعد وفاة أستاذه وخاله المحقق، فكان له النصيب الأوفر بعد ذلك في تطوير المناهج العلمية في الفقه والأصول، وفي إكساء الفقه

الإمامي أقشب الخلل وأجملها.

مشايخه في القراءة والرواية:

درس العلامة — رحمه الله — على جمهور غفير من الفقهاء والأعلام
المبرزين في عصره، من العامة والخاصة، منهم:

١ — خاله المحقق على الإطلاق، فقيه مدرسة آل محمد — صلى الله عليه
وآله وسلم — الشيخ نجم الدين أبو القاسم جعفر بن سعيد الهذلي الحلبي — صاحب
«الشرائع» و«المختصر» و«التكتم»... درس عليه العلوم الفقهيّة والأصول
العربيّة خاصة.

٢ — والده الفقيه الشيخ سديد الدين يوسف بن زين الدين علي بن المطهر
الحلبي.

٣ — سلطان المحققين الخواجه نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي.
درس عليه الفلسفة والكلام والهيئة والرياضيات.

٤ — الشيخ مفيد الدين محمد بن علي بن محمد بن جهم الحلبي الأسدي.

٥ — الحكيم المتأله الشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني.

٦ — الشيخ نجيب الدين أبو زكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن
بن سعيد الهذلي الحلبي. ابن عم المحقق الحلبي.

٧ — الشيخ حسن بن الشيخ كمال الدين علي بن سليمان البحراني.

٨ — السيد رضي الدين علي بن موسى بن طاوس.

٩ — السيد أحمد بن موسى بن جعفر بن طاوس.

١٠ — جعفر بن نجيب الدين محمد بن جعفر بن أبي البقاء هبة الله بن نما
الحلبي الربعي.

١١ — الشيخ بهاء الدين علي بن عيسى الأربلي.

١٢ — السيد عبد الكريم بن طاوس.

كما درس القرآن الكريم، وتعلّم علومه، وأتقن فنونه على أستاذه الخاص «محرّم» الذي كان والده قد عبّئ له.

كان كلّ هؤلاء شيوخه وأساتذته من الإماميّة، أمّا من العامة، فقد درس على جمّ غفير من علمائهم، منهم:

١ - نجم الدين عليّ بن عمر الكاتب القزويني الشافعي المعروف بدبيران المنطقي.

٢ - الشيخ برهان الدين التّسفي.

٣ - الشيخ جمال الدين حسين بن أبان التّحوي.

٤ - الشيخ عزّ الدين الفاروقي الواسطي. وهو من أجلة فقهاء العامة.

٥ - الشيخ تقيّ الدين عبد الله بن جعفر بن عليّ الصّبّاغ الحنفي الكوفي.

٦ - شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكشي. ابن أخت قطب

الدين العلامة الشيرازي.

٧ - رضيّ الدين الحسن بن عليّ الصّنعاني الحنفي.

٨ - الشيخ عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي. صاحب الموسوعة

العلميّة الكبيرة «شرح نهج البلاغة، للإمام أمير المؤمنين عليه السلام».

تلامذته في القراءة والرواية:

لقد فاز العلامة - رحمه الله - بالمقام الرفيع، والمثوبة العظيمة، بترية نخبة من أعظم الفقهاء والمجتهدين على يديه.. كانوا بعد ذلك مشاغل نيّة، وأعلاماً خيرة في سبيل إحياء تراث الأئمة الظاهرين الخالد.. فمنهم:

١ - ولده فخر المحقّقين أبوطالب محمد بن الحسن، الذي خصّه أبوه

العلامة بثأليف الكثير من كتبه لأجله، كما خصّه بالوصيّة الغزاة التي أوردها في

آخر كتابه «القواعد» أمره فيها بإتمام ما بقي ناقصاً من كتبه بعد وفاته، وإصلاح ما

وجد فيها من الخلل، وهي تضمّن أنبل المواظف الأخلاقيّة، وأسسى النّصائح الرّبانيّة.

- ٢ — ابنا اخته السيدان الحسينيان الأعرجيان: عميد الدين عبد المقلب،
وفياء الدين عبد الله، ابنا السيد مجد الدين أبي الفوارس محمد الحسيني.
- ٣ — الشيخ تقي الدين إبراهيم بن محمد البصري. كتب العلامة كتابه
«مبادئ الوصول إلى علم الأصول» بطلب منه.
- ٤ — الشيخ محمد بن علي بن محمد الجرجاني الغروي.
- ٥ — الشيخ تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن علي الآملي.
- ٦ — رضي الدين أبو الحسن علي بن جمال الدين أحمد بن يحيى
المزدي.

- ٧ — الشيخ علي بن الحسن الإمامي.
- ٨ — الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن طراد المطار آبادي.
- ٩ — السيد علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن بن زهرة
الحسيني الحلبي.
- ١٠ — السيد بدر الدين محمد، أخو السيد علاء الدين.
- ١١ — السيد مهتأ بن سنان المندني الحسيني.
- ١٢ — السيد أحمد بن أبي إبراهيم محمد بن الحسن بن زهرة الحسيني
الحلبي.
- ١٣ — السيد تاج الدين محمد بن القاسم بن الحسين بن معية الحلبي

الحسيني

- ١٤ — الشيخ حسن بن حسين بن الحسن السرايشوني.
- ١٥ — الشيخ قطب الدين أبوجعفر محمد بن محمد الرازي البويهي.
- ١٦ — الشيخ الحسن بن الحسين بن الحسن بن معانق.
- ١٧ — السيد أحمد المريضي.

تقسيمه الحديث إلى أقسامه المشهورة:

قال العلامة السيد محسن الأمين العاملي:

اعلم أن تقسيم الحديث إلى أقسامه المشهورة كان أصله من غيرنا، ولم يكن معروفاً بين قدماء علمائنا، وإنما كانوا يردون الحديث بضعف السند، ويقبلون ما صحت سنده، وقد يردونه لأمر آخر، وقد يقبلون ما لم يصح سنده، لاعتضاده بقرائن الصحة، أو غير ذلك، ولم يكن معروفاً بينهم الاصطلاح المعروف في أقسام الحديث اليوم، وأول من استعمل ذلك الاصطلاح: العلامة الحلبي؛ فقسم الحديث إلى: الصحيح، والحسن، والموثوق، والضعيف، والمرسل، وغير ذلك، وتبعه من بعده إلى اليوم^(١)...

مؤلفاته وآثاره العلمية:

كان العلامة - رحمه الله - متظلماً في شتى الميادين العلمية، ومتبحراً فيها، حتى برع في المعقول منها والمنقول،.. وحاز قصب السبق وهو في ريعان شبابه، ومقتبل عمره، على أقرانه من العلماء والفحول؛ إذ قيل: أنه كان في عصره في الحلة أربعمائة مجتهد^(٢)...

وقد ذكر العلامة - قدس الله روحه - في مقدمة كتابه «منتهى المطلب في تحقيق المذهب» أنه فرغ من تصنيفاته الحكمية والكلامية، وأخذ في تحرير الفقه قبل أن يكمل له ٢٦ سنة...

كما تقدم في فقه الشريعة، وصنف فيه المؤلفات المتنوعة والمختلفة من موسوعات ومطولات وشروح وإيضاحات ومختصرات ورسائل، كانت من الزفة في المقام لدرجة أنها لازالت تحتل الصدارة في مختلف المدارس العلمية، وشقى الموضوعات الثقافية، ولا زالت محط أنظار العلماء والعارفين، من عصره إلى اليوم؛ بحثاً وتدریساً، وشرحاً وتعليقاً... فهي تمثل عصارة الثناج الفكري المنبثق من ذلك العقل المبدع والذهن الوقّاد،.. وقد أحصينا له - مفضلاً - في كتابنا «قياسات

(١) أمان الشيعة ١٠١٥: ٤٠.

(٢) طبقات أعلام الشيعة ق ٨ ص ٥٣.

من حياة العلامة» أكثر من مائة وأربعة عشر كتاباً ورسالة من تأليفاته وتصنيفاته المتنوعة، مع إيراد أقوال بعض علمائنا ممن تأخر عنه — رحمه الله — فيما رأوا من كتبه ومصنفاته... ومن أراد استقصاء ذلك فليرجع إليه.

مدرسته السَّيَّارة:

اقترح العلامة — رحمه الله — على السلطان محمد خدابنده الجايتو، تأسيس مدرسة لتربية وإعداد طلاب العلوم الدينية، فرحب (السلطان بهذا الاقتراح) وأجابه بالقبول، ولما كانت رغبة السلطان في حضور العلامة في مجالسه المختلفة والاستئناس به وبتلاميذه حتى في طريقه وسفره، كانت هذه المدرسة متنقلة، ولذلك سُميت بـ «المدرسة السَّيَّارة»^(١)، وكانت تضم أكثر من مائة تلميذ وطالب للعلوم، مكفولي المأكل والمشرب والملبس والمنام، وجميع ما كانوا يحتاجون إليه، وكان يُدرّس فيها علوم مختلفة، منها: علم الكلام وأصول الدين، والفقه وأصوله، والحديث، والتأريخ، والذرية، والفلسفة، والمنطق، والطبعية، والرياضيات، وعلم النفس، والثَّربية، وآداب البحث والاحتجاج والمناظرة وقواعد الجدل والتقاش العلمي،..

وقد تخرَّج من هذه المدرسة علماء كثيرون، برعوا واشتهروا في مختلف الفنون والمعارف،.. وقد أُلِّفت هذه المدرسة من أربعة أواوين، ومجموعة غرف مكوَّنة من الخيام الكرباسيَّة الفليضة، وكان طلابها يرحلون برحيل السلطان ويقيمون بإقامته.

وفاته ومدفنه:

توفي — رحمه الله — في مدينته «الحلَّة المزيديَّة» يوم السبت: الحادي

(١) يدلُّ على هذه التسمية: ما وجد في آخر بعض مؤلفاته، أنه وقع الفراغ منه في المدرسة السَّيَّارة السطَّانية في «كرمانشاهان».

والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ٧٢٦ ق؛ فيكون عمره الشريف ٧٨ عاماً وأربعة أشهر وتسعة أيام.

ونقل إلى الحضرة الحيدرية - على مشرفها آلاف التحية والسلام - فدفن في حجرة تقع عن يمين الدانحل إلى الحرم الخروي من جهة الشمال، وقبره ظاهر معروف مزور إلى اليوم، ويقابله قبر المحقق الأردبيلي رحمه الله فأكرم بهما بوابين لتلك القبة السامقة، والروضة الزبانية الشريفة.

تَرْجَمَةُ الشَّارِحِ

اسمه وألقبه ونسبته:

هو الفقيه المتكلم الأصولي الشيخ جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيويني^(١) الحليّ الأسديّ الغرويّ، المعروف بين الفقهاء المتأخرين بـ «الفاضل المقداد» و «الفاضل السيويني»، كان من أعاظم أعلام الإمامية، وكبار علمائها، فقهياً وتحقيقاً وأصولاً... عظيم الشأن والمكانة في سماء العلم والفضيلة، متظلماً في مختلف العلوم: العقلية والنقلية...

أسانذته ومشايخه:

تلمذ — رحمه الله — على جملة من فقهاء الطائفة، وأعاظم علمائها، وروى عن جمّ من كبار علماء عصره: قراءة وسماعاً، منهم:

(١) قال المحقق الخوانساري في «الروضات»: ١٧٤:٧

السيويني — وهو يضمّ السين مع الياء المخففة التحتائية، كما في المشهور — نسبة إلى «سيو» وهي قرية من قرى الحلة المجاورة — كما في الفهرست المنسوب إلى شيخنا البهائي «غفر له» — ويحتمل أيضاً — بعيداً — أن يكون نسبة إلى «سيو» التي هي، جمع: السيو، وهو ما يقدر من الجلود المدبوغة لحصاف الشرج وأمثالها من الأدوات الضرورية، لكون أحد المذكورين في سلسلة نسبه معروفًا ببيع ما ذكر، والعمل فيه...

وقال العلامة الماسكاني في «الكشف»: ٢٤٥:٣

والسيويني — بالسين المهملة المضمومة والياء المثناة من تحت المخففة والواو والزاء المهملة والياء — نسبة إلى «سيو» قرية من قرى الحلة، واحتمال كونه نسبة إلى «السيو» التي هي جمع: السيو، وهو ما يقدر من الجلود المدبوغة لحصاف الشرج باعتبار كون أحد آبائه معروفاً بصنع ذلك، بعيد فيه، وإن صحت في غيره... وقال العلامة الآغا بزرك الطهراني في «أعلام الشيعة»:

ويقال: «السيواني» وهو أصح، لأنها نسبة إلى «سيو» حل وزن «بشرى»: مدينة بقرب الحلة. ويضد هذا القول: ما ذكره الوحيد البهبهاني في التحليقة في آخر ترجمة عليّ بن محمد بن عليّ الخزاز القمي، ما لفظه: ونقل عن الشيخ محمد بن عليّ الجرجاني: جد المقداد بن عبد الله السيواني، أنه «كفاية الأثر» لبعض القميين من أصحابنا.

وفي «معجم البلدان» ٣: ٢٨٤ قال: «سيو»... موضع بالعراق من أرض بابل، وهي مدينة السريانيين، وقد نسبوا إليها الحضر، وهي قريبة من الوقف والحلة المزدبّة..

- ١ — الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ جمال الدين مكّي بن محمد بن حامد بن أحمد التّبطيّ العامليّ الجزينيّ، المعروف بـ «الشّهيد الأوّل» المستشهد في ١٩ جمادى الأولى سنة ٧٨٦ق.
- ٢ — الشيخ محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي، المعروف بـ «فخر المحقّقين» أو «فخر الدين» ولد العلامة الحلّي — رحمه الله.
- ٣ — السيّد ضياء الدين عبد الله الأعرجّي. ذكره في «ماضي التّجف».
- ٤ — السيّد عميد الدين^(١). ذكره في «أعلام الشيعة» وقال: ذكر السيّد المير علاء الملك المرعشيّ في آخر نسخة من الكشّي التي كتبها بخطه في سنة ٩٧٢ — ٩٨٣ [ق] أنه نقله عن أصله الذي كان بخط ابن السّكون، وقرأه الفاضل الشيخ المقداد على السيّد عميد الدين.

تلامذته والزّواون منه:

كان طلاب العلوم ورؤاد الفضل يقصدونه — رحمه الله — من كلّ صوب وحذب، ويزدلفون إليه، ليرتشفوا من نمير علمه وفقهه، ويستفيدوا من آرائه ونظريّاته، ويقفوا على تحقيقاته في الفقه والأصول والكلام، وفي مختلف العلوم، وطريقته في الاستدلال والاستنباط... وقد تخرّج عليه جمع من الفقهاء والمجتهدين، وروى عنه كثير من العلماء... منهم:

- ١ — الشيخ حسن بن راشد الحلّي.
- ٢ — الشيخ أبو الحسن عليّ بن هلال الجزائريّ؛ فني إجازة المحقّق الكركيّ للقاضي صفّيّ الدين عيسى، قال — بعدما أثنى على شيخه أبي الحسن عليّ بن هلال الجزائريّ ثناءً بالفاء —: وهذا الشيخ الجليل يروي عن جماعة من الأساطين من أجلاء تلامذة الشّهيد الأوّل وفخر المحقّقين، منهم: الشيخ مقداد بن

(١) لعلّ المراد به: السيّد عميد الدين عبد المطّلب بن عبد الكريم، أخو السيّد ضياء الدين الأعرجّي الحسنيّ الحلّي، وهما ابنا أخت العلامة الحلّي — رحمه الله.

عبدالله السيموري عن الشهيد^(١).

٣- ولده: الشيخ عبدالله، الذي يكنى به.

٤- الشيخ زين الدين علي بن الحسن بن علالة. أجازاه في ثاني جمادى الآخرة سنة ٨٢٢ق.

٥- الشيخ حسين بن علاء الدين مظفر بن فخر الدين بن نصر الله القمي.

٦- الشيخ قاسم الدين.

٧- الشيخ شمس الدين محمد بن شجاع القطان الأنصاري الحلبي، صاحب كتاب: «معالم الدين في فقه آل ياسين» المعروف بابن القطان.

٨- الشيخ رضي الدين بن عبد الملك الواعظ القمي.

٩- الشيخ جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن فهد الأسدي الحلبي.

١٠- الشيخ سيف الدين الشفراي. كما يلوح من بعض الإجازات.

١١- الشيخ شرف الدين مكّي. ذكره في «الروضات».

أقوال العلماء فيه:

أطراه وأثنى عليه جمع غفير من أجلاء علمائنا، وأشادوا بفضلهم العليم، في كتبهم الرجالية وغيرها... فقد قال الشيخ الحر العاملي في «أمل الآمل» ٢: ٣٢٥: كان عالماً، فاضلاً، متكلماً، محققاً، مدققاً.

وقال الشيخ البحراني في «لؤلؤة البحرين»: ١٢٧: كان عالماً، فاضلاً، متكلماً.

وقال العلامة المجلسي في «البحار» ١: ٤١ عند توثيق المصادر: وكذا الشيخ الأجل المقداد بن عبدالله، من أجلة الفقهاء، وتصانيفه في نهاية الاعتبار والاشتهار.

وقال العلامة المامقاني في «التنقيح» ٣: ٢٤٥: كان عالماً جليلاً، وفاضلاً نبيلًا، محققاً مدققاً، متكلماً وفقهياً.

وقال السيد شفيع الجابلق في كتابه «الروضة البهية في الطرق الشيعية»: الشيخ العالم مقداد، كان عالماً، فاضلاً متكلماً، محققاً، من الفقهاء الذين يعتمد على فتاواهم... والزجل من أعيان العلماء، نقى الكلام، حسن البيان — كما يظهر بالتأمل في كلماته — وهو يروي عن الشيخ الشهيد — رضوان الله عليهم جميعاً.

وقال الشيخ عباس القمي في «الكنى والألقاب» ٣: ٧: كان عالماً، فاضلاً، فقيهاً، محققاً، مدققاً.

كما ذكره الأستاذ الذجيلي في كتابه «أعلام العرب» ٣: ٦٣ فقال الفاضل السيوري... ٨٢٦ق، شرف الدين أبو عبد الله المقداد... الحلبي الأسدي التجفي، العالم، المتكلم، المعروف بالفاضل السيوري، من تلامذة الشهيد الأول، ومن أساتذة الشيخ حسن بن راشد الحلبي صاحب المؤلفات المعروفة... كان الفاضل السيوري من أعيان المتكلمين، وأعلام المحققين، وله مشاركة قوية في جملة من علوم التفسير والكلام والفقه والحديث وغيرها.

وقال خير الدين الزركلي في كتابه «الأعلام» ٨: ٢٠٦: مقداد بن عبد الله... فقيه إمامي، من تلامذة الشهيد الأول محمد بن مكي، وفاته بالتجف. وقال عمر رضا كحالة في كتابه «معجم المؤلفين»: المقداد بن عبد الله... فقيه، أصولي، متكلم، مفسر، أخذ عن الشهيد الأول محمد بن مكي وتوفي بالنجف.

وله — إضافة إلى ذلك — ذكر حسن في كتب رجالية أخرى، أمرضنا عن ذكر المزيد منها خوف الإطالة، وروماً للاختصار.

آثاره العلمية:

أما آثاره العلمية وتصانيفه في مختلف العلوم والفنون الإسلامية فهي كما

يلي :

- ١ - آداب الحج.
- ٢ - الأدعية الثلاثون... وهي ثلاثون دعاءاً عن النبي والأئمة
الممصومين - عليهم السلام - مرتباً إلى آخرهم.
- ٣ - الأربعون حديثاً. ألفه لولده عبد الله.
- ٤ - إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين. شرح فيه كتاب العلامة
الحليّ «نهج المسترشدين».
- ٥ - الأسئلة المقدادية.
- ٦ - الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد^(١). في الأصول والفروع - الذي
بين يديك.
- ٧ - الأنوار الجلالية في شرح الفصول التصيرية. للخواجه نصير الدين
القلوسي - بالفارسية - ثم عرّبه ركن الدين محمد بن عليّ الجرجانيّ الحليّ تلميذ
العلامة الحليّ، وشرح الفاضل - رحمه الله - تعريبه، وصدره باسم الحلك جلال
الدين عليّ بن شرف الدين المرتضى العلويّ الحسيني الآوي، وسمّاه باسمه.
- ٨ - تجويد البراعة في شرح تجريد البلاغة، في علمي المعاني والبيان
للشيخ كمال الدين ميثم بن عليّ بن ميثم البحرانيّ.
- ٩ - التفتيح الزائع لمختصر الشرائع. وهو من أجل كتبه الفقهية، قال عنه
صاحب «الروضات» وأما كتابه التفتيح، الذي هو في الحقيقة معلمه الموضح، فهو
أمتن كتاب في الفقه الاستدلاليّ، وأرزن خطاب ينتفع به الداني والمالي، وفيه
من الفوائد الخارجة شيء كثير، ومن الزوائد النافعة نبذ غفير، منها ما نقل فيه عن

(١) الذي يظهر منه أنّ الفاضل - رحمه الله - شرحه في أيام حياة أستاذه فخر المحققين، قال - قدس سره -
عند الكلام من الصلاة ص ١١٤ ما نصه: القامن القليم، فقيل: إنه واجب. وهو قول السيّد المرتضى - رحمه الله -
وجاعة من الأصحاب. وقيل: إنه مندوب. وهو قول الشيخ أبي جعفر القلوسي - رحمه الله - واختاره المصنف
- رحمه الله - في أكثر كتبه، ثم رجع عن القول بالثبوت وأفتى بالوجوب على ما نقله عن شيخه العلامة ولده
مولانا فخر الدين - أدام الله أيامه.

ابن الجوزي أنه قال في وجه تسمية أيام البيض من أقسام الآونة في الشهور: سميت بذلك لبياض ليالها، والعامة تقول الأيام البيض، حتى أن بعض الفقهاء جرى في كتبه على طريق العامة في ذلك، وهو خطأ، فإن الأيام كلها بيض، لكن العرب تستي كل ثلاث ليال من الشهر باسم، وسيأتي تفصيلها في التكاخ.

ثم ذكر في كتاب التكاخ: أن العرب تستي كل ثلاث ليال من الشهر باسم، فلها حينئذ عشرة أسماء: غرر، ثم نفل، ثم تسع، ثم عشر، ثم بيض، ثم درع، ثم ظلم، ثم حنادس، ثم الدادي، ثم محاق.

١٠ — تفسير مغمضات القرآن.

١١ — جامع الفوائد في تلخيص القواعد. فكانه بعدما نضد كتاب شيخه الشهيد «القواعد الفقهية» وسماه «نضد القواعد» لخصه ثانياً وسماه بـ «جامع الفوائد».

١٢ — شرح سى فصل. للخواجه نصير الدين الطوسي، في التجويم والتقويم الزقمي.

١٣ — شرح ألفية الشهيد.

١٤ — كنز العرفان في فقه القرآن. وهو من أروع ما كتب في آيات الأحكام.

١٥ — التوامع الإلهية في المسائل الكلامية. قال عنه صاحب «الروضات»: من أحسن ما كتب في فن الكلام على أجمل الوضع، وأسد النظام.

١٦ — التافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر. في علم الكلام للعلامة الحلي، وهو كتاب صغير في حجمه، كبير في مضمونه، كثير الثداول عند طلاب العلوم الدينية إلى اليوم، دون غيره من الشروح، لأهتيته، وجلالة قدر مصنفه.

١٧ — نضد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية. قال عنه صاحب «الروضات»: وهو كتاب بديع رتب فيه قواعد شيخه الشهيد على ترتيب أبواب

الفقه والأصول من غير زيادة شيء على أصل ذلك الكتاب، غير ما رسمه في مسألة القسمة منه.

١٨ - نهاية المأمول في شرح مبادئ الوصول في علم الأصول للعلامة الحلي.

وله - علاوة على هذه المؤلفات القيمة، والآثار العلمية القيمة - مجموعة إجازات، منها: إجازتان مختصرتان لتلميذه الشيخ زين الدين علي بن الحسن بن علالة، وله أيضاً مجموعة فتاوى متفرقة.

مدرسة المقداد السبوي:

ذكر العلامة المحقق الشيخ جعفر بن الشيخ باقر آل محبوبة التجفي في كتابه القدير «ماضي التجف وحاضرها» هذه المدرسة بهذا الاسم، وهذا إحدى أبرز مدارس التجف^(١) العلمية والدينية، فقال - رحمه الله -:

هي إحدى مدارس التجف المشهورة في عصرها، ومن حسن الصدق أنني وقفت على كتاب «مصباح المتهجد» للشيخ القلوسي - رحمه الله - مخطوط عند الشيخ الإمام العلامة المورزا محمد حسين الثاني - رحمه الله - وفي آخره ما نصه كان الفراغ من نسخه يوم السبت ثاني عشر من جمادى الأولى سنة ٨٣٢

(١) ذكر العلامة السيد حسن الصدر الكاظمي - رحمه الله - في آخر كتابه «تكتلة أمل الآمل» المخطوط، مراكز العلم فقال: ومن مراكز العلم للشيعة: التجف الأشرف، المشهد الفروي - على مشرفها السلام - لما هاجر إليها الشيخ أبو جعفر شيخ القاطنة القلوسي - رحمه الله - وسكنها خارجاً من بغداد خوفاً من الفتنة التي تجددت فيها وأحرقت كتبه وكرسه الذي كان يجلس عليه للكلام سنة ١١٨٨ ق، وبقي يدرس في المشهد الفروي اثني عشر سنة، وبقي تلامذته في التجف، واستمر العلم والمهاجرة إليها حتى كان حصر الشيخ الأجل: علي بن حمزة بن محمد بن شهریار الخازن بعده بالمشهد الفروي على مشرفه الصلاة والسلام - وكان ذلك سنة ١٢٧٢ ق كثر أهل العلم وصارت الرحلة إليه ثم لما نبع الحق - رحمه الله - في الخلعة ضعف ذلك، ثم عادت الرحلة إليها في زمن المقدس الأردبيلي - رحمه الله - فبقي ذلك واشتد الناس إليه من أطراف البلاد، وصارت من أعظم مراكز العلم، واستمررت الهجرة إليها إلى اليوم، وليس اليوم مثلها مجتمع لأهل العلم، وإن ضعف الناس من طلبه وقامت سوق كسادها، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

علي يد الفقير إلى رحمة ربه وشفاعته عبد الوهاب بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن السيوري الأسدي — عفي عنه — بالمشهد الشريف الغروي على ساكنه السلام — وذلك في مدرسة المقداد السيوري.

وهذه المدرسة باقية حتى اليوم، ولكن تغير اسمها، فإنها تعرف بـ «المدرسة السليمية» نسبة إلى بانها «سليم خان» فإنها خربت مدة واشتراها هذا الرجل وعمرها مدرسة، فنسبت إليه — كما حدثنا به العلامة الخبير السيد أبو تراب الخوانساري — رحمه الله (١).

فتبين بذلك أن مدرسته — قدس الله روحه — كانت من أهم المدارس العلمية في التجف الأشرف، ولكن نواب الذهرو طوارق الحدثن طرأت عليها، فجعلتها — ككثير من المدارس والمساجد والمحافل العلمية والأدبية غيرها — نسياً منسياً، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ولله ومدفنه:

الذي يلوح من كلام من ترجم له — رحمه الله — أنه توفي بالمشهد الغروي الشريف في التجف الأشرف — على مشرقه آلاف التحية والسلام — ضاحي نهار الأحد السادس والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ٨٢٦ق، ودفن بقابر المشهد المذكور، كما صرح بذلك تلميذه الشيخ حسن بن راشد الحلبي رحمه الله، فقد ذكر العلامة السيد محمد صادق بحر العلوم تعليقه، جاءت في هامش «الروضات» عند ترجمة الفاضل — رحمه الله — قال فيها مائمه:

وجدت في خزانة كتب آية الله المجاهد شيخنا الشيخ محمد الجواد البلاغي الحلبي المتوفى سنة ١٣٥٢ق نسخة من قواعد الشهيد الأول، من موقوفات الشيخ محمد علي البلاغي — رحمه الله — كما كتب عليها بخط الشيخ إبراهيم بن حسين بن عباس بن حسن بن عباس بن محمد علي البلاغي، وهي منقولة من نسخة كانت

منقولة عن خط ولد المصنف الشيخ ضياء الدين علي بن محمد بن مكّي الشهيد الأول، والكاتب هو الشيخ محمد علي بن سلوة التجفّي في التجف الأشرف يوم السبت السابع والعشرين من جادى الأول سنة ٩٨٦ق، نقلها عن نسخة كتابها في الثامن عشر من المحرم سنة ٨٣٧ق وكتب على الهامش أنها قوبلت مع كتاب شيخنا الشيخ زين الدين بن إدريس فروخ، بحسب الجهد والطاقة، وأيضاً كتب على الهامش مانقده: وفاة العالم العامل الشيخ يحيى بن قاسم الكاظمي يوم الجمعة ٢٦ المحرم سنة ١١٣٧ق، وفي آخرها بخط غير كاتب النسخة، لكنه عتيق، نقلاً عن خط الشيخ حسن بن راشد الحلّي، ما لفظه:

توفي شيخنا الإمام العلامة الأعظم أبو عبدالله المقداد بن عبدالله السيوري — نصر الله وجهه — بالمشهد المقدس الغروي — على مشرقه أفضل الصلوات وأكمل التحيات — ضاحي نهار الأحد السادس والعشرين من شهر جادى الآخرة سنة ٨٢٦ق [ودفن بمقابر المشهد المذكور وكان — ببيت الله غرته — رجلاً جليلاً من الرجال، جمهوري الصوت، ذرب اللسان، مفوهاً في المقال، متفتناً في علوم كثيرة، فقيهاً، متكلماً، أصولياً، نحويّاً، منطقيّاً، صنف وأجاد، صنف في الفقه «كنز العرفان في فقه القرآن»، كتاب قصره على الآيات المتضمنة للأحكام الشرعية، فأحسن تصنيفه، وكتاب «اللوامع الإلهية» في علم الكلام، وشرح مختصر شيخنا نجم الدين أبي القاسم بن سعيد المسمى بـ «الثافع»، شرحاً أكثر فيه الإجادة، وأظهر الإحكام والإجادة، وبلغ الحسنى وزيادة، ولا يشبه بغيره من الشروح البقية، يعرف ذلك من وقف عليها وعليه، وشرح «الفصول التصيرية» في الكلام، وشرح «تجريد البلاغة» للشيخ ميثم البحراني، بمسأل العبد الكاتب — يعني نفسه — وقابلت معه بعضه. ورتب «قواعد» الشيخ شمس الدين محمد بن مكّي ترتيباً اختاره، وبحث معه شيئاً منها، فقطع المباحثة لأمر لم يطلعني عليه، ومنع من اتمام كتابتها، وقال إني ما كتبتها إلاً لنفسي، وإني لا أكتبها أحداً، وكان كما قال — رحمه الله — فإنه لم يكتب بعد تلك المباحثة... وله «شرح نهج المسترشدين» في علم الكلام شرحاً حسناً، وله غيره [وهنا

كتابة مطموسة، لم تقرأ، ولعلها ذكرُ بقية مؤلفات المقداد [كتبه الفقير إلى [وهنا أيضاً
كتابة مطموسة لم نهند إلى قراءتها، والظاهر أنها ذكر اسم الكاتب الشيخ حسن بن
راشد الحلبي، والله أعلم]. انتهى ما وجدناه في خزنة المرحوم شيخنا البلاغي
— قدس الله سره — والحمد لله رب العالمين^(١).

وأما ما ذهب إليه المحقق الخوانساري — رحمه الله — حيث قال: ومن جملة ما
يحتمل عندي قوياً هو أن تكون البقعة الواقعة في برية شهبان بغداد، والمعروفة عند
أهل تلك الناحية بمقبرة مقداد، مدفن هذا الرجل الجليل الشأن، بناءً على وقوع وفاته
— رحمه الله تعالى — في ذلك المكان أو إيصائه بأن يدفن هناك لكونه على طريق
القافلة الراحلة إلى العتبات العاليات، وإلا فالمقداد بن أسود الكندي الذي هو من
كبار أصحاب النبي — صلى الله عليه وآله — مرقده المنيف في أرض ببيع الغرق
الشريف، لما ذكر المؤرخون المعتبرون من أنه — رضي الله عنه — توفي في أرضه
بالخوف، وهو على ثلاثة أميال من المدينة، فحمل على الرقاب حتى دفن بالبيع^(٢).
فإنه من ضعيف الاحتمالات التي لا تعويل عليها، لما جاء في تصريح تلميذه الشيخ
حسن بن راشد الحلبي، وهو أعرف به من غيره. على أن صاحب «الروضات» نفسه
— رحمه الله — نقل عن بعض الأصحاب التصريح بذلك حيث قال في ترجمته — رحمه
الله — وهو الذي يعبر عنه في فقهيات متأخري أصحابنا بـ «الفاضل السبوري»، وينقل
عن كتابه في آيات الأحكام كثيراً، وكنيته: أبو عبد الله، وفي بعض المواضع صفته
أيضاً بالغروي «نزلاً» وكأنه كان من جملة متوطنين ذلك المشهد المقدس حيناً
ومتيماً^(٣).

(١) روضات الجنات ١٧٤:٧.

(٢) روضات الجنات ١٧٥:٧.

(٣) روضات الجنات ١٧٦:٧.

النسخ الحفظية المعتمدة:

لما كان هذا الكتاب «الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد» نادر النسخ إلى درجة أنني - رغم التتبع والفحص الكثير - لم أحصل إلا على نسخة واحدة، بالإضافة إلى النسخة الحجرية المطبوعة ضمن كتاب «كلمات المحققين»، فقد اعتمدت في تحقيقه على هاتين النسختين فقط، مستمينا في تصحيحه بمصادر كثيرة، مع نسخة خطية نفيسة لمن الكتاب «واجب الاعتقاد» تمضيدها لعملي فيه:

الأولى: النسخة الموقوفة في مكتبة مسجد جامع گوهرشاد في مشهد المقدسة، ضمن مجموعة تحت رقم ٨٩٠، جاء في آخرها: وكان الفراغ من تسويد هذه المقدمة مع شرحها عصرية يوم الأحد الثَّلاث من شعبان سنة الثالثة والسبعين بعد الألف من الهجرة، وكتبه... محمد بن علي بن حسين بن علي بن حسين بن مفلح. مكتوبة بخط النسخ، تقع في ٩٠ صفحة، كل صفحة منها تحتوي على ١٣ - ١٤ سطراً، بحجم ١٤/٥×١٠ سانتيمتر وقد رمزنا لها في الهامش بالحرف «ج».

الثانية: النسخة الحجرية المطبوعة ضمن كتاب «كلمات المحققين» بطهران سنة ١٣١٥ق، ولما كانت هذه النسخة - على أسقامها وكثرة أخطائها - أجود بكثير من مثيلتها الحفظية وأكمل، فقد جعلنا التصحيح عليها من نسخة «ج»، وكل ما أضفناه عليها من «ج» لضرورة ما أو لاقتضاء السياق، تركناه بين معقوفين من دون إشارة له في الهامش، بسبب عدم وجود نسخة ثالثة حتى يشبه فيها، وتخصيفاً فوامش الكتاب، فليلتفت إلى ذلك.

منهجيتنا في التحقيق:

- ١ - كان عملي في هذا الكتاب مقسماً على عدة مراحل، هي كالآتي:
- ١ - تقطيع النص وتوزيع فقراته بحسب اقتضاء الجمل والعبارات.
- ٢ - مقابله مع النسخة الحفظية «ج» وثبیت الاختلافات معها.
- ٣ - تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة من طرق الفريقين - قدر الإمكان.

٤ - ترجمة من ورد اسمه في الكتاب من الأعلام، مع ترجمة ما جاء فيه من الأماكن والبلدان.

٥ - إيراد بعض الأقوال والتعليقات لبعض علمائنا في الهامش بما يناسب المقام.

٦ - تقوم متن الكتاب وضبط نصه، مع ملاحظة جميع الاختلافات الواردة في النسخة «ج» - الآنف الذكر - والإشارة إلى بعضها في الهامش عند اقتضاء ذلك.

٧ - تنزيل هامشه مستفيداً من كل ما انجز في المراحل المتقدمة، وصياغة الكتاب بهذا الشكل الفني بخط واضح وجلي.

ختاماً؛ أسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا المجهود العلمي المتواضع، ويجعله ذخراً لنا يوم القيامة، إنه ولي التعم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

صفاء الدين البصري

ذوالقعدة الحرام ١٤١١ في

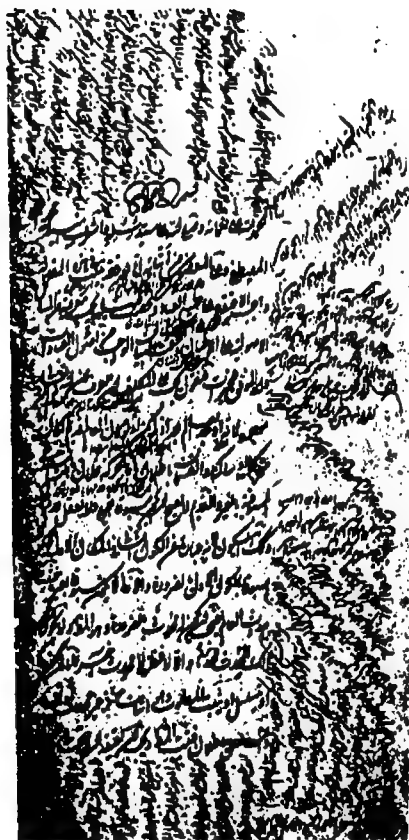
مشهد المقدسة

نَمَازِجُ مِنَ النَّسَخِ الْخَطِيَّةِ
الْمُعْتَمَدَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه وبصله على سيدنا محمد وآله وأشرف أنبيائه محمد
المصطفى وعلى المعصومين من أنبائه وبقدره فقد بينت في
هذه الفتاوى واجب الاعتقاد على جميع العباد والمصمتين بما يجب
معرفة من المسائل الأصولية على الأعيان ونطقت به بيان
الأوجبات أصول العبادات والدينامية الموقف للحديث أقول
الحمد هو الثناء الساتر على الفعل الحسن الاختياري بغير الاختيار
ما تنفس الضرر في الإنسان ووقوعه من علولا يتعلق به ما يجب ولا
والشكر هو الاعتراف بنبعة المنعم مع التعظيم والفرق بينهما أن كل واحد
سماهم الآخر وجهه وأخص من وجهه أما بيان عموم الحمد فلأن يكون
ابتداء في مقابلة القوه وأما بيان خصوصه فلأن يكون بالقول دون
الفعل وأما بيان عموم الشكر فلأنه يكون بالقول والفعل كما يتولد
كفت شكرا وحديث شكرا وأما بيان خصوصه فلأنه لا يكون إلا في

مقابله



صورة الصفحة الأولى من المصحف التمهيدية «واجب الاعتقاد» مكتبة مسجد جامع گوهر شاد.

[illegible]

الإعتقاد
في شرح واجب الاعتقاد

تأليف

المقداد بن عبد الله السيوري
المؤلف سنة ٨٢٦ هـ

تحقيق

صفاء الدين البصري

عضو مجمع البحوث الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فُضِّلنا بدين الإسلام، و [١] (١) فَضُّ (٢) لنا من جزيل
الإنعام، والصلاة على محمد المصطفى، وآله الأئمة البررة الكرام.
أمَّا بعد: فإنني مُسَوِّد في هذه الرسالة شرح ما تضمنته المقتمة الموسومة
بـ«واجب الاعتقاد» تصنيف مولانا الشيخ الأعظم، والزئيس المعظم، قدوة
المحققين، حجة الأفاضل المعاصرين، ملك الفقهاء والمتكلمين، ركن الإسلام
والمسلمين، علامة الدهر، أُوحد فضلاء العصر، السعيد المغفور جمال الملة والحق
والدين: أبي منصور الحسن بن المطهر الحلي - قدس الله روحه ونور ضريحه - على سبيل
الاختصار دون التطويل والإكثار، تقريباً بها إلى أذهان المكلفين وتسهيلاً على
الطالبين، وتقرباً بذلك إلى الله تعالى، وسميتها بكتاب: «الاعتقاد في شرح واجب
الاعتقاد» والله ولي التوفيق والسداد.
قال «قدس الله تعالى روحه» (٣):

بسم الله الرحمن الرحيم، [وبه نستعين]

الحمد لله على نعمائه، وصلى الله على سيد رسله، وأشرف أنبيائه محمد

(١) أضفناه لاستقامة المعنى.

(٢) أَفْضُ المطاه: أجزله. لسان العرب ٧: ٢٠٨ (مادة فض).

(٣) ما تقدم، ساقط من نسخة «ج».

المصطفى، وعلى المعصومين من أنبيائه^(١).

وبعد: فقد بينت في هذه المقالة: «واجب الاعتقاد على جميع العباد» ولخصت فيها ما يجب معرفته من المسائل الأصولية [على الأعيان]، وألحقت به بيان الواجب من أصول العبادات، والله الموفق للخيرات.

أقول: الحمد: هو الشناء [اللساني] على الفعل الجميل^(٢) الاختياري، فغير الاختياري، كالنفس القسري للإنسان ووقوعه من علو لا يتعلق به مدح ولا ذم. والشكر: هو الاعتراف بنعمة المنعم مع التعظيم، والفرق بينهما أن كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه، وأخص من وجه.

أما بيان عموم الحمد؛ فلأنه يكون ابتداءً وفي مقابلة النعمة. وأما بيان خصوصه؛ فلأنه يكون بالقول دون الفعل.

وأما بيان عموم الشكر؛ فلأنه يكون بالقول والفعل، [كما] نقول: ركعت شكراً وسجدت شكراً.

وأما بيان خصوصه؛ فلأنه لا يكون إلا في مقابلة النعمة، فإذا قلت: فلان شخص عالم كريم، ولم يكن له عليك نعمة، فهذا حد لا شكر. وإذا قلت: سجدت لله، فهذا شكر لا حمد، وإذا قلت: فلان أنعم عليّ فجزاه الله خيراً وأحسن إليه، فهذا حمد وشكر.

والله: جاز ومجرور، وأصله «الله» حذفت الهمزة عند دخول اللام، لأنها همزة وصل، وأصل الله «إله» حذفت الألف لا لعلّة، فبقي «لاه»، ثم عوضوا عن المحذوف الألف واللام التي للتشريف، فبقي «الله»، ثم فتحوه فصار «الله» بالتفخيم، وإذا كان ما قبل لفظة الجلالة مكسوراً كانت مرققة؛ كما في «لله» وإذا

(١) قال صاحب اللسان: قال أبو منصور: سئى المحجج أنباءه، وهي جمع الثبا، لأن المحجج أنباءه من الله عز وجل. لسان العرب ١: ١٦٢ (مادة ثبا). وكذا سيأتي شرحها.

(٢) «ج»: التمش.

لم يكن مكسوراً كانت مفتحاً^(١)، كما في قولنا: «الله أكبر» وهو: المنفرد باستحقاق العبادة، والعبادة أوفر ما يكون من الخضوع والخشوع، وأصله من التذلل، يقال: بهيرٌ معتدٌ، أي: مذللٌ.

ونعماؤه ونعمته^(٢) واحدة، وهي الفائدة الحسنة الواصلة إلى الفقير بقصد^(٣) الإحسان إليه، فقولنا: الحسنة، احترازاً عن^(٤) القبيحة، كما إذا سرق شخص مالاً وتصدق به على غيره وبقصده^(٥) الإحسان، حتى يخرج عنه مالا قصد فيه، كمن ألقى طعاماً في الطريق ولم يقصد ارتفاع أحد به، [أو أساء] القصد فيه [و]^(٦) الأضرار، كمن قدم إلى غيره طعاماً مسموماً، أو مبتجأ^(٧).

والصلاة في اللغة من الله: الرّحة، ومن الملائكة: الاستغفار، ومن المؤمنين^(٨): الدعاء. وفي الشرع: عبارة عن ذات الأذكار والركوع والتسجود.

والترسل: جمع رسول، وهو يكون من الملائكة والبشر، والنبّي لا يكون إلا من البشر خاصّة^(٩)، ويقال: نبيّء- بالهمزة- ونبيّ- بتشديد الياء بغير همز^(١٠) وقرىء بهما، فمن همزّه فهو مأخوذ من الثبأ، وهو: الخبر، لأنّه مخبر عن الله تعالى، ومن لم

(١) كذا في الأصل، والصحيح: مفتحة.

(٢) «ج»: نعمته.

(٣) «ج»: يقصد بها.

(٤) «ج»: من.

(٥) «ج»: يقصد به.

(٦) أضفناه لاستقامة المعنى.

(٧) التّسلج: نهث له حبّ يغلظ بالقل و يورث الثّبات، ورُبّما أسكّر إذا خربته الإنسان بعد ذوبه، و يقال: أنّه يورث الثّبات. الصباح المنبر ١: ٦٢.

(٨) «ج»: آدميين.

(٩) الفرق بين الرّسول والنبيّ أنّ الأوّل يؤمر بتبليغ الرّسالة، والثّاني ينزل عليه الوحي، أهم من أن يؤمر بالتبليغ أوّلاً.

(١٠) «ج»: همزة.

يهتمز فهو مأخوذ من نبا، أي: علا، لأنه علا على سائر الخلق، لكونه أشرفهم، وعتمد صلى الله عليه وآله وسلم أشرف من خلق الله تعالى، لأنه أشرف من الملائكة وكافة البشر.

والأنبياء: جمع نبي، وهو: المخبر عن الله تعالى بغير واسطة بشر. وعتمد: مشتق من الحمد، وهو: الذي كثرت محامده.

المصطفى: المختار من الخلق.

والمعصومون: الموصوفون بالعصمة، وهي في أصل اللغة: المنع، وفي الاصطلاح: عبارة عن لطف يفعله الله تعالى بالمكلف [بحيث] لا يكون له معه داع إلى فعل المعصية، ولا إلى ترك الطاعة، مع قدرته على ذلك.

أنبياء: جمع نبياً، والتبأ هو: الخبر، ويراد به: المخبر، كما في قولهم: رجل عدل، ويراد به: عادل، ورضا، ويراد به: راض، وذلك إشارة إلى الأئمة عليهم السلام، لكونهم مخبرين عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

[وبعد: كلمة يُفصل بها بين الخطابين: الخطاب الماضي والخطاب المستقبل، وهي من أوجز كلام العرب وأوضحه، وتقديرها: بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه محمد وآله، فالصورة كذا].

والواجب: ما يستحق فاعله المدح والثواب، وتاركة: الذم والعقاب.

والاعتقاد: هو من الأعراض النفسانية، وهو: ما يتصوره العاقل ويصدق به تصديقاً جازماً.

وقوله: على جميع العباد، المراد به: المكلفون.

ولخصت، أي: بيّنت، والمسائل الأصولية، أي^(١): المنسوبة إلى علم الأصول، وهو عبارة عن العلم بذات الله تعالى، وصفاته، وعدله، ونبوة الأنبياء وتصديقهم فيما جاؤا به من [عند] الله تعالى، وإمامة الأئمة. وإنما سمي بعلم

الأصول، لأن الأصل، هو: ما يُبنى عليه غيره، وباقي علوم الدين مبنية عليه؛ فيكون أصلاً لها.

على الأعيان، أي: كل واحد واحد من المكلفين بعينه، ولا يسقط عن واحد بقيام غيره [به] بخلاف الواجب على الكفاية، فإنه الذي يجب على الجميع، ويسقط عن البعض بقيام البعض [الآخر] به، كالجهاد.

والشكليف قسمان: علمي، وهو مجرد اعتقاد، كعلم الأصول - الذي تقدم ذكره - وعلمي، وهو اعتقاد مع عمل، ولا يكفي العلم به عن العمل، كالمبادات الشرعية.

الموفق: [اسم فاعل من التوفيق]^(١) وهو: ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الطاعة، وأبعد عن فعل المعصية.

فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى

قال «قدس الله روحه» :

فنقول : يجب على المكلف أن يعرف أن الله تعالى موجود، لأنه أوجد العالم بعد أن لم يكن، إذ لو كان العالم قديماً، لكان إما متحركاً، أو ساكناً، والقسمان باطلان.

أما الحركة؛ فلأن ماهيتها تستدعي المسبوقية بالغير، والقديم لا يصح أن يكون مسبوقاً بالغير^(١)، ولا يعقل قدم الحركة، وكذلك السكون، لأنه عبارة عن السكون الثاني في المكان الأول، فيكون مسبوقاً بالكون الأول بالضرورة، والأزلي لا يكون مسبوقاً بالغير^(٢)، فثبت حدوث العالم.

أقول: نذكر أولاً تفسير الألفاظ التي اشتمل عليها هذا الفصل؛ فالمكلف: هو الإنسان الحي، البالغ، العاقل.

والعالم: عبارة عما سوى الله تعالى، وإنما سمي العالم عالمًا، لأنه علامة على وجود الله تعالى.

والجسم: هو القابل للقسمه طولاً وعرضاً وعمقاً.

والقديم: هو الذي لا أول لوجوده، أو: الذي لا يسبقه غيره.

والمحدث: مقابله، وهو ما^(٣) لوجوده أول، أو: الذي يسبقه غيره.

والحركة: هي الحصول الأول للجسم في المكان الثاني.

والسكون: هو الحصول الثاني للجسم في المكان الأول، وذلك لأن الجسم لا بد

له إذا وجد من مكان، فأول حصوله في المكان يستمر كوناً مطلقاً، ففي الآن الثاني إن كان في مكان آخر فهو الحركة، وإن بقي في الآن الثاني في ذلك المكان، فهو السكون.

(١) «ج»: بغيره.

(٢) «ج»: بغيره.

(٣) «ج»: الذي.

إذا تبين هذا؛ فنقول : معرفة الله تعالى واجبة على كل مكلف، لأنها دافعة للضرر، وكلما كان دافعاً للضرر فهو واجب.

أما أنها دافعة للضرر؛ فلأن المكلف إذا نظر في نفسه وجد عليه منافع من الوجود والحياة والشهوة والحواس، و يعلم أنها ليست من نفسه، بل من غيره.

فيقول : هذه المنافع التي حصلت لي من الغير لا تخلو؛ إما أن يكون الموصل لها التي قصد بها الشفع أو الضرر؛ فإن قصد الشفع فيكون منعماً عليّ، وشكر المنعم واجب بالضرورة فيجب عليّ معرفته لأشكره، لأن شكر المنعم واجب بضرورة العقل، ولا أشكره إلا بعد معرفته، لأن الشكر إنما يكون شكراً إذا وقع على وجه يليق بالمشكور، ولو لم يعرفه، لجاز أن لا يليق به فلا يكون شكراً، وإذا لم يشكره جوز حصول الضرر بتركه^(١) الشكر. وإن كان الموصل لها قاصداً للضرر فيجب عليّ أن أعرفه، لأحترز من ضرره، لأنه ما لم أعرفه لا يمكن^(٢) الاحتراز من ضرره، فيجب عليّ أن أعرف فاعل هذه المنافع؛ إما لأشكره، أو لأحترز من ضرره، لأن الاحتراز من الضرر واجب أيضاً بضرورة العقل.

وأما أن كلما كان دافعاً للضرر فهو واجب؛ فلأنه ضروري، فثبت وجوب المعرفة، فيجب على المكلف أن يعرف أن له صانعاً أوجده.

والطريق إلى معرفته : النظر، الذي هو الفكر، وهو عبارة عن ترتيب أمور ذهنية يتوصل بها إلى معرفة شيء آخر.

فقولنا : ترتيب، هو عبارة عن جعل أشياء بحيث يكون لبعضها إلى بعض نسبة بالتقدم والتأخر. وقولنا : أمور ذهنية، حتى يخرج عنه ترتيب الأمور الخارجية، مثل : ترتيب الأجسام على ما ذكر. وقولنا : ذهنية ليعم المعلومة والمظنونة.

وإنما قلنا : أن الطريق إلى معرفة الله تعالى النظر، لأن الطريق التي يتوصل

(١) «ج» : بترك.

(٢) «ج» : أمكن من.

بها إلى معرفة الأشياء أربعة : إما ضرورة ، أو خبر ، أو حس ، أو نظره ، وكلّ من الثلاثة الأوّل لا يصلح أن يكون طريقاً إلى المعرفة ، فتمت الزايع .
أما أنّه تعالى لا يكون معلوماً بالضرورة ؛ فلو جهين :

الأوّل : أنّ الحكم المعلوم بالضرورة من شأنه أنّ العاقل إذا تصوّر طرفيه جزم بالحكم من غير توقّف ولا طلب دليل ، وليس كذلك العلم به تعالى ، وإلا لما طلب الدليل على ذلك .

الثاني : أنّ من شأن المعلوم بالضرورة اتفاق العقلاء فيه ، وقد وقع الخلاف بينهم فيه تعالى ، فإنّ (١) طائفة من الناس نفوا الصانع (٢) ؛ كما حكى الله تعالى [عنهم في قوله تعالى (٣) : « وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَىٰ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الْكُدُورُ » (٤)] .

وباقى العقلاء أثبتوا الصانع ، ثم اختلفوا فيه ؛ فمنهم من اعتقد كونه جسماً ، ومنهم من اعتقد كونه ليس بجسم .

والذين نفوا عنه الجسميّة ؛ منهم (٥) من اعتقد أنّ له صفات زائدة على ذاته ، قديمة كقيّمتها ؛ ومنهم من نفى عنه ذلك ، وقال : إنّ صفاته غير زائدة على ذاته ؛ فلا يكون معلوماً بالضرورة .

وأما أنّه لا يكون معلوماً بالحس أو الخبر ؛ فلأنّ كلّ واحد منهما إنّما يكون طريقاً إلى العلم بالمحسوسات ، والباري تعالى ليس بمحسوس - لما يأتي - فلم يبق إلا أن يكون الطريق إلى معرفته النظر .

(١) «ج» : لأنّ .

(٢) وهم : الكفرة والملاحدة .

(٣) «ج» : في قوله منهم .

(٤) الجاثية : ٢٤ .

(٥) «ج» : فمنهم .

وإذا كانت معرفة الله تعالى واجبة وهي لا تنتم إلا بالنظر، فيكون النظر واجباً، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فثبت وجوب النظر عقلاً على كل مكلف.

وأما كيفية النظر والاستدلال به؛ فيقول المكلف: هذا العالم موجود، وكل موجود [فهو] إما قديم أو محدث^(١)، لانحصار الموجود فيهما؛ فالعالم لا يخلو: إما أن يكون قديماً أو محدثاً، لا جائز أن يكون قديماً، فتمين أن يكون محدثاً، وإذا كان محدثاً فهو مصنوع، وكل مصنوع لابد له من صانع بالضرورة.

وإما قلنا: إن العالم لا يجوز له أن يكون قديماً، لأن العالم: إما أجسام، أو أعراض حالة في الأجسام، فلو كانت الأجسام قديمة، لكانت في القدم حاصلة في مكان، لأن ذلك لازم لها، لأن وجود جسم لا في مكان محال، وإذا كانت الأجسام في القدم في مكان؛ فإما أن تكون ثابتة فيه أولاً؛ فإن كانت ثابتة فيه فهي الساكنة، وإن لم تكن ثابتة فيه فهي المتحركة، فثبت أن كل جسم لا يخلو من الحركة والتكون، [فلو كان الجسم قديماً لكان في القدم: إما ساكناً أو متحركاً]، والقسمان هما: [كون الجسم]^(٢) في القدم متحركاً أو ساكناً، باطلان.

أما بطلان الحركة؛ فلأن ماهيتها [أي: حقيقتها] تستدعي [أي: تقتضي] المسبوقية بالحصول الأول بالغير، لأن الحركة عبارة عن الحصول الأول في المكان الثاني، فيكون مسبوقاً بالحصول الأول [في المكان الأول] الذي هو غيره، والمسبوق بغيره لا يكون قديماً، لأن القديم هو: الذي لا يسبقه غيره، فلا يعقل قديم الحركة، فثبت حدوث الحركة.

وأما التكون؛ فلاته عبارة عن الحصول الثاني في المكان الأول، والحصول الثاني مسبوق بالحصول الأول الذي هو غيره، والمسبوق بغيره لا يكون قديماً، فثبت

(١) في النسخة المخرجة: حادث.

(٢) «ج»: كونه.

حدوث السكون أيضاً، وثبت أن كل جسم لا يخلو من الحوادث، [وكل ما لا يخلو من الحوادث] فهو حادث بالضرورة، فثبت حدوث الأجسام.

وأما حدوث الأعراض، فلأنها مفترقة في وجودها إلى الأجسام المحدثة، والمحتاج إلى المحدث أولى بالحدوث، فثبت حدوث العالم.

قال «قلس الله روحه» :

فيجب أن يكون له محدث بالضرورة، وهو المطلوب. ولا يجوز أن يكون ذلك المحدث محدثاً، وإلا لا لفتقر إلى محدث آخر؛ فإما أن يتسلسل، أو يدور، أو يشبث المطلوب وهو إثبات مؤثر غير محدث، والدور والتسلسل باطلان^(١)، فثبت المطلوب.

أقول : لما ثبت حدوث العالم وجب احتياجه إلى صانع ضرورة احتياج كل

(١) معنى الدور أن يوجد شيان، كل واحد منهما حلة للآخر، وبطلانه واضح، لأنه يستلزم تولف الشيء على نفسه، مثال قول الشاعر:

مسألة الدور جازت تسلسلي ويسمى من أجب
لولا تشبهي ما جفا لولا بمسأله لم أيب

يقول الشاعر: إن حبيبه جفا تشبه، وأن الشبيب حصل أولاً، ثم أعقبه الجفاء، ثم ناقض نفسه، وقال: إن الشبيب كان من جفاء الحبيب، أي: إن الجفاء حصل أولاً ثم أعقبه الشبيب، فيكون كل من الجفاء والشبيب معتقداً ومتأخراً في آن واحد، وبالتالي يكون الشيء معتقداً على نفسه وكذا فقلت: لا يوجد المساء إلا بعد الصباح، ولا يوجد الصباح إلا بعد المساء.

ومعنى التسلسل أن يفرض وجود حوادث أو أفراد من جنس واحد لا تنهاه في جانب الماضي، وكل فرد مسروق بغيره على أن يكون السابق حلة للأصل، وهو جائز في جانب المستقبل والأبد، كالأعداد، فإنها تقبل الزيادة، ولا يصح العقل من عدم تنهاهها، أما التسلسل في جانب الماضي والأزل بحيث لا يكون لها أول فمحال، لأن الأفراد إذا لم تنته إلى موجود بالذات يلزم أن لا يوجد شيء أبداً، فلو افترضنا أن كل فرد من أفراد الإنسان لابد أن يولد من إنسان مثله، كانت النتيجة المنطقية أنه لم يوجد إنسان أبداً، فإما كما لو قلت: لا يدخل أحد إلى هذه الغرفة حتى يدخلها إنسان قبله، فتكون النتيجة -والحال هذه- أن لا يدخل الغرفة أحد، حيث يصحح المعنى: أن دخول الإنسان الغرفة شرط في دخوله إليها، وبديهية أن الشيء الواحد لا يكون شرطاً لنفسه بنفسه، ولا حلة ومطلوباً لها في آن واحد لشيء واحد. معالم الفلسفة الإسلامية: ٥٣.

صنعة إلى صانع، وهو المطلوب.

فنقول : إذا ثبت أنَّ للعالم صانعاً ، فلا يجوز أن يكون [محدثاً] مثله ، لأنه لو كان محدثاً افتقر إلى محدث آخر بالضرورة ؛ فإن كان هو الأوَّل لزم الدور ، وإن كان محدثاً ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً إلى غير النهاية لزم التسلسل ، وهما باطلان - لما يأتي - فبطل أن يكون صانع العالم محدثاً ، فتعيَّن أن يكون قديماً ، وهو المطلوب .

أما بطلان الدور ؛ فلأنه عبارة عن توقُّف كلِّ شيء من الشَّيْئين على الآخر [فيما] توقُّف عليه فيه ، فإذا كان كلٌّ واحد من الشَّيْئين موجداً للآخر ، فإذا فرض أحدهما مؤثراً في الآخر : كان الذي هو أثر موقوفاً على مؤثره ، ضرورة توقُّف الأثر على المؤثر ، فلو فرض أنَّ الآخر مؤثر فيه : كان موقوفاً عليه أيضاً ، فيكون موقوفاً على علته وحل ما توقُّف عليه علته وهو نفسه ، فيلزم أن يكون كلٌّ واحد منهما متوقِّفاً على نفسه ، وتوقُّف الشيء على نفسه محال ، لأنَّ المتوقِّف متأخر ، والمتوقِّف عليه متقدم ، فيلزم أن يكون كلٌّ واحد منهما متقدِّماً على نفسه متأخراً عنها ، والمتقدم من حيث هو متقدم موجود ، والمتأخر من حيث هو مؤخر ^(١) معدوم ، فيلزم أن يكون الشيء الواحد في [زمان واحد] ^(٢) موجوداً ، معدوماً ، وهو باطل بالضرورة .

وأما بطلان التسلسل ؛ فلأنه يلزم منه وجود أمور غير متناهية مترتبة من العلل والمعلولات في الوجود ، وهو محال .

وأيضاً : فإننا إذا فرضنا سلسلة غير متناهية من المحدثات ، وكلَّ محدث ممكن ؛ فمجموعها ممكن ، والممكن لا وجود له من نفسه ، فيحتاج [إلى مؤثر] ، فالمؤثر فيه : إما نفسه ، أو جزؤه ، أو الخارج منه ^(٣) . لا جائز أن يكون المؤثر فيه نفسه ، لاستحالة تأثير الشيء في نفسه ، لأنَّ المؤثر متقدم على أثره ، والشيء لا يتقدم على نفسه ، ولا جائز أن

(١) «ج» : متأخر .

(٢) «ج» : الزمان الواحد .

(٣) «ج» : عنه .

يكون المؤثر فيه جزؤه، وإلا لزم أن يكون ذلك الجزء مؤثراً في [الجميع لأن المؤثر في الجملة مؤثر في] كل واحد من أجزائها، ومن جملة الأجزاء نفسه وعلة، فيلزم أن يكون مؤثراً في نفسه وفي علة، وهو محال. فبقي أن يكون المؤثر فيها خارجاً عنها، وهو الواجب، فثبت بطلان التسلسل، وإذا بطل الدور والتسلسل، ثبت أن صانع العالم قديم، وهو المطلوب.

قال «قدس الله روحه» :

وعجب أن يعتقد أنه تعالى واجب الوجود^(١)، لأنه لو كان ممكن الوجود^(٢)، لافتقر إلى مؤثر: فإما أن يدور، أو يتسلسل، أو ينتهي إلى واجب الوجود، وهو المطلوب.

(١) أحكام الواجب أربعة :

- ١ - لا يكون واجباً بالغير، لأن معنى وجوبه بالذات أنه لم يوجد بسبب موجد، ومعنى وجوبه بالغير أنه وجد بسبب، وعليه يلزم اجتماع النقيضين، وهو محال.
- ٢ - لا يمكن أن يكون مركباً، لأن المركب مفترق إلى أجزاء، والواجب غير مفترق إلى شيء، وكما لا يكون الغير جزءاً له، كذلك لا يكون هو جزءاً للغير.
- ٣ - وجود الواجب نفس حقيقته، ولا شيء غير الوجود؛ إذ لو كان للواجب ماهية زائدة على وجوده لكان الوجود عارضاً ووصفاً له، والوصف مفترق إلى الموصوف، والواجب لا يفترق إلى شيء.
- ٤ - لا يكون الواجب أكثر من واحد، لأنه: إما أن لا يكون بين الواجبين أية علاقة بحيث يكون أحدهما سبباً للآخر، وإما أن يكون أحدهما علّة للثاني، وإما أن يكونا مطولين لعلّة ثالثة، وعلى الأول لا يكون كل منهما واجباً؛ إذ المفروض أنهما متباينان، وهل الوجوبين الآخرين يكون الواجب مفترقاً إلى علّة، وهو خلاف الفرض. وكما لا يكون أكثر من واحد كذلك لا يجوز عليه العدم، لأنه واجب الوجود بالذات. معالم الفلسفة الإسلامية: ٣٨.

(٢) أحكام الممكن أربعة :

- ١ - أن لا تقتضي ذاته وجوداً ولا عدماً؛ إذ لو اقتضت الوجود، لكان الممكن واجباً لذاته، ولو اقتضت العدم، لكان ممكناً لذاته، وهو خلاف الفرض.
- ٢ - أن الإمكان الذاتي وصف ملازم للممكن لا ينفك عنه بحال، لأنه لو انفك عنه، لانقلب الإمكان إلى الامتناع أو الوجوب، وقدّمنا أن ذلك محال.

أقول: كل ممقول فهو: إما واجب، أو ممكن، أو منتهى؛ وذلك لأن كل ما يتصوره العقل: فإما أن يصح وجوده في الخارج، أو لا يصح؛ فالذي يصح وجوده في الخارج: فإما أن لا يصح عدمه، أو يصح عدمه، فالأول هو الواجب، وهو ما يصح وجوده لذاته، ومنتهى عدمه لذاته، والثاني هو الممكن، وهو ما يصح عدمه وجوده. والثالث: هو المستنع، وهو ما لا يصح وجوده ويجب عدمه وهو [ما] لا وجود له البتة^(١)، فبقي أن يكون الموجود: إما واجباً، وإما^(٢) ممكناً.

فنقول: صانع العالم موجود؛ فإما أن يكون واجباً، أو ممكناً. لا جائز أن يكون ممكناً، فتعين أن يكون واجباً، لانحصار الموجود^(٣) فيهما. وإنما قلنا: أنه لا يجوز أن يكون ممكناً، لأن الممكن هو الذي لا وجود له من ذاته، بل وجوده من غيره، فلو كان صانع العالم ممكناً، لافتقر إلى موجد يوجده، فذلك الموجد إن كان واجب الوجود، فهو المطلوب، وإن كان ممكن الوجود أيضاً، احتاج إلى موجد يوجده، ضرورة افتقار الممكن إلى موجد.

فإن كان موجد الممكن الأول، لزم الدور، وإن كان موجد ممكن ثالثاً،

٣ - أن الإمكان هو السبب الوحيد لاحتياج الممكن إلى فاعل، أي: أن طبيعة الممكن بذاتها تستدعي الاحتياج إلى موجد، وكما أن وجود الممكن يحتاج إلى علة، فبقاؤه واستمراره يحتاج إلى علة أيضاً، لأن سبب الحاجة إلى موجد هو الإمكان، ولكن علة الإيجاد هي بنفسها علة البقاء.

٤ - أن وجود الممكن ليس بأول من عديبه، ولا عده أولى من وجوده، فالتسوية إلى طرفي الوجود والعدم متساوية، وكل منهما مفترق إلى سبب، غير أن سبب الوجود توافر المؤثرات الخارجية، وسبب عدم فقدان تلك المؤثرات، وبكلمة: إن عدم السبب، سبب عدم معالِم الفلسفة الإسلامية: ٣٨.

(١) الفرق بين الممكن والمنتهى: أن كلًّا منهما معدوم، ولكن الأول معدوم غير قابل للوجود، والثاني معدوم قابل له، وهذا يتميز عن المستحيل الذي لا يمكن وجوده بحال؛ فالممكن له حظ من الوجود، على العكس من المستنع. والفرق بين واجب الوجود وممكن الوجود: أن كلًّا منهما موجود، لكن الأول موجود بذاته، والثاني بعلة. معالِم الفلسفة الإسلامية: ٣٧.

(٢) «ج»: أو.

(٣) «ج»: الوجود.

وللثالث موجد رابع، وهكذا إلى غير النهاية، لزم التسلسل. وقد تقدم بطلانهما، فثبت أن صانع العالم واجب الوجود، وهو المطلوب.

قال «قدس الله روحه» :

ويجب أن يعتقد أنه تعالى قديم، أزلي، باق، أبدي، لأنه لو جاز عليه العدم، لم يكن واجب الوجود، وقد ثبت أنه تعالى واجب الوجود.

أقول : القديم : هو الذي لا يسبقه غيره، والأزلي : هو الذي لا أول لوجوده، والأبدي : هو الذي لا آخر لوجوده، والباقي : هو المستمر في الوجود.

فنقول : الباري تعالى قديم، أزلي، باق، أبدي، لأنه لو لم يكن وجوده بهذه الصفات، لزم صحة العدم عليه : إما قبل وجوده على تقدير أن لا يكون قديماً ولا أزلياً، أو بعد وجوده على تقدير أن لا يكون أبدياً، وفي أثناء وجوده على تقدير أن لا يكون باقياً، وكل ما يصح^(١) عليه العدم، فوجوده من غيره، لأن الذي يعدم عن الشيء إنما يكون من غيره لا من ذاته، لأن مقتضى الذات لا يزول، ومثاله من المحسوسات : كما في الشمس لما [كان ضوءها]^(٢) من ذاتها، بمعنى : أن الله تعالى خلقها مضيئة بنفسها، لم يعدم عنها الضوء، ولما كان ما يستضيء بها ضوءه من غيره، صح عدم الضوء عليه، فنسبة الوجود إلى الواجب كنسبة الضوء إلى الشمس، ونسبة الوجود إلى الممكن كنسبة الضوء إلى المستضيء بضوء الشمس، فيلزم مع صحة العدم عليه أن يكون وجوده من غيره، وكلما كان وجوده من غيره، فهو ممكن، فيلزم أن يكون صانع العالم ممكناً، وذلك محال، لما ثبت من أنه واجب الوجود، فثبت أن يكون له هذه الصفات^(٣)، وهو المطلوب.

قال «قدس الله روحه» :

(١) «ج» : صح.

(٢) «ج» : كانت في ضوئها.

(٣) «ج» : الأوصاف.

ويجب أن يعتقد أنه تعالى قادر، لأنه لو كان موجباً، لزم قديم العالم، لاستحالة انفكاك المعلول عن العلة^(١)، وقد يتنا أن العالم محدث^(٢).

أقول: لما فرغ من إثبات الذات شرع في إثبات الصفات، وهي: إما ثبوتية^(٣)، وتسمى: «صفات الكمالات»، وإما سلبية^(٤)، وتسمى: «صفات التنزيه» و«صفات الجلال».

فأول الثبوتية: كونه قادراً، ومتى أثبتنا له تعالى صفة أو سلبنا عنه صفة، فيجب أولاً أن نعرف معنى تلك الصفة، فنقول: الذات ثلاث: منها: ما لا يصح منه فعل، فلا يوصف بالتسبة إلى ذلك الفعل، لا بأنه قادر، ولا بأنه موجب.

ومنها: ما يصح منه الفعل، ولا يصح منه الترك، فيسمى: «موجباً»؛ كالتأثر بالتسبة إلى الإحراق وترك الإحراق.

ومنها: ما يصح منه الفعل، والترك؛ كالإنسان بالتسبة إلى الحركة، ويسمى: «قادراً مختاراً» وهو الذي يصح منه أن يفعل، وأن لا يفعل، إذا كان الفعل ممكناً ولم يمنع منه مانع.

فقولنا: يصح منه أن يفعل، يدخل فيه القادر والموجب، وهو: الذي يصح منه الفعل، ولا يصح منه الترك.

وقولنا: أن لا يفعل، يخرج عنه الموجب، لأنه لا يصح منه ترك الفعل. وقولنا: إذا كان الفعل ممكناً، لأن قدرة القادر لا تتعلق إلا بالممكن، فإن المستحيل لا تتعلق به قدرة؛ كجعل الجسم في حالة واحدة: متحركاً، ساكناً، أو:

(١) «ج»: علة

(٢) راجع ص: ٤٧.

(٣) وهي التي تثبت ما يليق بذاته؛ كالقدرة والعلم والكلام، وغير ذلك.

(٤) وهي التي تنفي عنه ما لا يليق به؛ ككونه ليس بجسم ولا شمس ولا جوهراً، وغير ذلك.

موجوداً، معدوماً.

وقولنا: ولم يمنع منه مانع، حتى يدخل فيه المقيّد، فإنه ^(١) لا يقع منه الحركة، ولا يقال: أنه ليس بقادر عليها، ولا أنه عاجز عنها، بل بمانع ^(٢) منها، وهو: القيد، وكذلك فعل القبيح بالنسبة إلى الله تعالى لا يقع منه وإن كان قادراً [عليه بل] لمانع [منه] وهو علمه بقبحه.

وأما الدليل على أنه تعالى قادر، فنقول: الباري تعالى صدر منه فعل [وكل من صدر منه فعل]: فإنما أن يكون موجباً، أو قادراً مختاراً، ولا واسطة بينهما. لا جائز أن يكون موجباً، فبقي ^(٣) أن يكون مختاراً.

ولأنما قلنا: أنه لا يجوز أن يكون موجباً، لأن الموجب لا ينفك عنه فعله، أو ^(٤) ويقارنه في الوجود ^(٥)، وسمي ^(٦) الموجب: «علة» وفعله: «معلولاً»، والمعلول لا يتخلف عن علة، فلو كان موجباً وهو قديم، لزم من قديمه قديم معلوله، فيكون العالم قديماً، وقد ثبت حدوثه، وقدمه مع حدوثه محال، فثبت أنه تعالى قادر مختار، وهو المطلوب.

قال «قدّس الله روحه»:

ويجب أن يعتقد أنه تعالى عالم، لأنه فعل الأفعال المحكمة المتقنة ^(٧)، وكلّ

(١) «ج»: لأنه.

(٢) «ج»: لمانع.

(٣) «ج»: لثنتين.

(٤) «ج»: و.

(٥) «ج»: وجوده.

(٦) «ج»: ويستحق.

(٧) حدّ الفعل المحكم المتقن، هو: المطابق بالمنافع المقصودة. والحكم والمنافع الموافقة للفرض. والغاية ظاهرة جلياً في نظام السماوات والأرض، وفي الإنسان وتركيبه أعضائه، كما هو مقرر في توحيد المغضّل بن عمر، من إمام الإمام الصادق (ع)، فلهراجع.

من كان كذلك كان عالماً بالقسرة.

أقول: من صفاته القسرة: كونه تعالى عالماً، والعالم، هو: البين للأشياء تبسبباً يصح معه إيقاع الفعل متقناً محكماً، ومعنى الفعل المحكم، هو: الفعل الذي يكون مطابقاً للمنفعة المقصودة منه، أو الذي يترتب أثره عليه؛ كما يقال: هذه سكين محكمة، بمعنى: أنها مطابقة للمنفعة المقصودة منها، وهي: قطع ما تلاقبه، أو: قلم محكم، بمعنى: أنه مطابق للمنفعة المقصودة منه، وهي: الكتابة، وترتيب أثر كل واحد منهما عليه، وهو: القطع والكتابة. وكذلك إذا قلنا: هذه كتابه متقنة، بمعنى أنها على الوجه المرتب^(١)، المصطلح عليه.

والدليل [على] أنه تعالى عالم: هو أن نقول^(٢): البارئ تعالى صدر عنه أفعال محكمة متقنة^(٣)، وكل من صدر عنه [أفعال محكمة متقنة]^(٤)، يجب أن يكون عالماً؛ فالبارئ يجب أن يكون عالماً، فها هنا مقدمتان:

(١) «ج»: الترتيب.

(٢) «ج»: يقول.

(٣) اختلفوا: هل يفعل الله لغرض وحكمة، أو يفعل دون أي موجب للفعل؟

قال الأشاعرة: يستحيل أن تكون أفعال الله مطبقة بالأغراض والمقاصد. واستدلوا:

أولاً: بأن الله لا يجب عليه شيء، ولا يقع منه شيء، إذن لا يجب أن يكون لفعله غرض، كما أنه لا يقع منه الفعل بلا غرض.

ثانياً: أنه لو فعل لغرض، من جلب مصلحة أو دفع مفسدة، لكان محتاجاً إلى استكمال ذاته بتحصيل الغرض، والله سبحانه يستحيل عليه الاحتياج.

وقال الإمامية والمعتزلة: إن كل فعل لا يقع لغرض، فهو عبث، والله منزّه عن العبث واللفو. أمّا قول الأشاعرة بأن الفعل لغرض يستدعي الاحتياج والتقصد، فجوابه: أن هذا يتم لو كان الغرض والقطع عائداً إلى الله، أمّا إذا عاد إلى العبد ونظام الكائنات حسبما تقتضيه المصلحة، فلا يلزم شيء من ذلك، وقد جاء في الآية ١٦ من سورة الأنبياء: «وَمَا تَحْسِبُنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَآجِبِينَ». معالم الفلسفة الإسلامية: ١٠٣.

(٤) «ج»: فعل متقن محكم.

الأول : أنه صدر عنه ^(١) أفعال محكمة متقنة ، وهي مقدمة حسنة معلومة بالضرورة لمن تأمل مخلوقاته من : السماوات ، وما خلق فيها من الشمس ، والقمر ، والكواكب ، وما يترتب على طلوع الشمس من وجود النهار ، وما يترتب على غروبها من وجود الليل ، وما يترتب على قربها من رؤوسنا من حر الزمان الذي بسببه يحصل إنضاج القمار ، واشتداد الزرع ، وتنشيف الأرض من الماء ^(٢) ، ليتمكن زرعها ، وتقليل الرطوبات من الأبدان حتى لا تستولي عليها الرطوبات فتفسدها ، وما يترتب على بُعدها من رؤوسنا من برد الزمان الذي بسببه تكثر الأمطار والأنداء ، ليحصل بذلك الثمّن من الزرع ، وتنمية القمار والأشجار ، وترطيب الأبدان حتى لا تستولي عليها اليبوسة فتفسدها .

ومن حكمته تعالى : أنه لم يجعل الزمان كله حراً ^(٣) ، وإلا أدى إلى تحليل الأجساد ، فناء رطوباتها ، ولم يجعله كله بارداً ^(٤) ، وإلا أدى إلى جمود الأجساد ، واستيلاء الرطوبات عليها ، فيؤدي إلى فسادها ، وتعلّز الحركة عليها ، ولم يجعل بعضه حاراً في الغاية ، وبعضه بارداً في الغاية ، وإلا لزم الخروج من ضد إلى ضد ، فتحصل منه نكايّة عظيمة في الأجساد ^(٥) ، بل اقتضت حكمته [تعالى] أن يجعل الزمان قسماً حاراً في الغاية ، وقسماً يليه معتدلاً في الحرارة والبرودة ، فلا تحصل منه نكايّة في الأجساد ، وبعده قسم بارد في الغاية ، وبعده قسم معتدل ، وهي : الفصول الأربعة للسنة .

(١) «ج» : منه :

(٢) «ج» : المياه .

(٣) «ج» : حاراً .

(٤) «ج» : برداً .

(٥) «ج» : الأجسام .

ومن حكمته تعالى : أن جعل [في مقدم فم الإنسان] ^(١) جذاداً لقطع الغذاء ، وفي مؤخره عراضاً لطحنه ، وجعل للمعينين أهداباً تقيها ممّا يلاقيها من المؤذيات لها ، وكذلك جعل الأظفار في رؤوس الأنامل ، ليكون دعامة لها ، لئلاّ تحصى .

وأما المقدمة الثانية- وهي أنّ كلّ من صدر منه الأفعال المحكمة المتقنة ، فهو عالم- : فلأنّه معلوم بالبدئية ^(٢) لكلّ عاقل ؛ فإنّ كلّ عاقل يجزم بأنّ الكتابة المحكمة لا تصدر إلّا من عالم بها ، وكذا ^(٣) باقي الصناعات .

قال «قدّس الله روحه» :

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حيّ ، لأنّ معنى الحيّ ، هو : الذي يصحّ منه أن يقدر ويعلم . وقد بيّنا أنّه تعالى قادر عالم ^(٤) ، فيكون حيّاً بالضرورة .

أقول : معنى الحيّ ، هو : الذي يصحّ منه أن يقدر ويعلم ، وقد ثبت أنّه تعالى قادر عالم ، فيكون حيّاً بالضرورة ، لأنّ غير الحيّ يستحيل أن يكون قادراً عالمياً بالضرورة .

قال «قدّس الله روحه» :

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور ، [و] عالم بكلّ معلوم ، لأنّ نسبة المقدورات إليه على التسوية ^(٥) ، لأنّ مقتضي لاستناد الأشياء إليه هو الإمكان ، وجميع الأشياء مشتركة في هذا المعنى ، وليس علمه ببعض الأشياء أولى من علمه بالبعض الآخر ؛ فإمّا أن لا يعلم شيئاً منها -وقد بيّنا استحالة- [أو يعلم البعض دون البعض ، وهو ترجيح من غير مرجح] ، أو يعلم الجميع ، وهو المطلوب .

(١) «ج» : الإنسان في مقدم الفم .

(٢) «ج» : بالبدئية .

(٣) «ج» : وكذلك .

(٤) راجع ص : ٥٦ و ٥٧ .

(٥) «ج» : بالتسوية .

أقول: لما بين أنه تعالى قادر عالم، استدلل على عموم قدرته وعلمه، أي: أنه قادر على كل المقدورات، عالم بكل المعلومات.

أما بيان أنه قادر على كل المقدورات؛ فلأن المقدورات هي الممكنات لا غير على ما تقدم بيانه^(١) ونسبة الممكنات إليه على سبيل السوية، لأنه واجب وما عداه ممكن، ونسبة الواجب إلى الممكن نسبة واحدة، والمقتضي لاحتياج الشيء إلى فاعل هو الإمكان، فتشترك جميع الممكنات في صحة القدرة عليها، فثبت أنه قادر على كل المقدورات.

وأما بيان أنه عالم بكل المعلومات؛ [فنقول: يجب أن يكون عالماً بكل المعلومات]، لأنه لولا ذلك، للزم: إما أن لا يكون عالماً بشيء منها، أو يكون عالماً ببعض دون بعض. والأول محال، لما ثبت من كونه عالماً، والثاني أيضاً محال، وإلا لكان علمه ببعض منها دون البعض مع تساويهما بالنسبة إلى ذاته تخصيصاً من غير تخصيص، وهو محال.

قال «قدس الله روحه»:

ويجب أن يعتقد أنه تعالى سميع بصير، لأنه عالم بكل المعلومات، ومن جلته المسموع^(٢) والمبصر، فيكون عالماً بهما، وهو معنى كونه سميعاً بصيراً.

أقول: من [جلته] أي: الصفات^(٣) التبوئية. كونه سميعاً بصيراً، وإنما أثبتنا له سبحانه هاتين الصفتين لورود الإذن الشرعي في تسميته تعالى بهما في قوله [تعالى]: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ»^(٤) لأن أسماء تعالى توقيفية، بمعنى: أنها لا يطلق

(١) راجع ص: ٥٧.

(٢) «ج»: السمع.

(٣) «ج»: جملة صفاته.

(٤) لقمان: ٢٨، المجادلة: ١.

عليه منها إلا ما ورد به الإذن الشرعي: إنما^(١) من الكتاب، أو السنة، وما عدا ذلك لا^(٢) يجوز إطلاقه عليه وإن كان معناه صادقاً عليه، وليس المراد بهاتين الصفتين أن له آلة يسمع بها المسموعات، أو^(٣) آلة يبصر بها المبصرات؛ كما في حقنا، لأن ذلك إنما يكون للأجسام، والله تعالى ليس بجسم، لما يأتي^(٤) بيانه^(٥).

بل معناه: أنه تعالى يعلم المسموعات، ويعلم المبصرات، فمعنى قولنا: أنه سميع، أي: أنه^(٦) يعلم المسموعات، بصير، أي: يعلم المبصرات.

وأنما الدليل على كونه سميعاً بصيراً بهذا المعنى؛ فلما تقدم من بيان أنه تعالى عالم بجميع المعلومات التي من جملتها المسموعات والمبصرات^(٧)، فثبت أنه سميع بصير بهذا المعنى، وهو المطلوب.

(١) «ج»: «إنما».

(٢) «ج»: «فلا».

(٣) «ج»: «و».

(٤) «ج»: «سيأتي».

(٥) في ص: ٦٩.

(٦) ليست في «ج».

(٧) راجع ص: ٦٩.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ : فِي التَّوْحِيدِ

قال «قدس الله روحه» :

ويجب أن يعتقد أنه تعالى واحد، لأنه لو كان معه إله آخر، لزم المحال، لأنه لو أراد أحدهما حركة جسم وأراد الآخر تسكينه: فإما أن يقعا معاً، وهو محال، وإلا لزم اجتماع المتنافيين، وإما أن لا يقعا معاً، فيلزم خلق الجسم عن الحركة والسكون [وهو باطل بالضرورة]، [وإما أن] ^(١) يقع [مراد] أحدهما دون الآخر، وهو ترجيح من غير مرجح.

أقول: الواحد: هو المتفرد ^(٢) بصفات ذاتية لا يشاركه فيها غيره، وهي: وجوب الوجود، والقيَم، وإيجاد الخلق، واستحقاق العبادة.

والدليل على أنه تعالى واحد: من العقل والتقل، لأن التقل يصح الاستدلال به على إثبات هذه الصفة، لأن كل صفة لا تتوقف صحة التقل عليها، يصح إثباتها بالعقل والتقل؛ كهذه الصفة، ونفي الرؤية عنه تعالى، وما يتوقف صحة التقل عليه، مثل: كونه قادراً عالمًا حكيمًا لا يصح إثباته بالنقل، بل بالعقل خاصة.

[و] أما الدليل العقلي على كونه واحداً؛ فهو أن نقول ^(٣): لو لم يكن واحداً، لكان أزيد من ذلك، ولو كان معه إله آخر، لكان كل واحد منهما موصوفاً بما يخص به الآخر من صفات الإلهية، فجاز أن يخالف مراد أحدهما مراد الآخر، وإذا كان كذلك جاز أن تتعلق إرادة أحدهما بإيجاد جسم معين؛ كزبد ساكن، وتعلق إرادة الآخر بإيجاده متحركاً، فلا يخلو الواقع من ثلاثة أمور:

إحداً أن يقع مرادهما معاً، وهو محال، وإلا لزم كون الجسم الواحد في الزمان الواحد ساكناً متحركاً، وهو جمع بين المتنافيين. وهما الحركة والسكون اللذان هما

(١) «ج»: أو.

(٢) «ج»: المفرد.

(٣) «ج»: يقول.

ضدان. واجتماع الصّدين في محل واحد محال.

ولما أن لا يقع مراد كل واحد منهما، فيلزم أن يكون الجسم لا ساكناً ولا متحركاً، وقد قلنا أن كل جسم لا يخلو من الحركة ولا السكون، فخلوه عنهما محال. ولما أن يقع مراد أحدهما دون مراد الآخر، فيلزم المحال، من وجهين:

الأول أن [يكون] ذلك ترجيح من غير مرجح، وهو محال.

والثاني أن الذي وقع مراده يكون غالباً، والذي يقع مراده يكون مظلوماً، والمظلوم عاجز، [والعاجز] لا يكون إلهاً.

وأما الثقل: فقوله تعالى: «وَاللَّهُ كُفُّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ»^(١) وقوله تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٢) إلى غير ذلك من الآيات الواردة في القرآن المجيد. قال «قدس الله روحه»:

ويجب أن يعتقد أنه تعالى مرید، لأن نسبة الحدوث إلى جميع الأوقات بالتسوية، فلا بد من مخصص، هو: الإرادة^(٣).

أقول: لما ثبت أن العالم محدث، فتخصيص وجود المحدثات بوقت دون وقت مع تساوي الأوقات بالنسبة إليها لا بد له من مخصص يخص وجوده بذلك الوقت دون غيره من الأوقات، ولا يلزم التخصيص من غير مخصص، وهو محال. وذلك المخصص هو الإرادة، وهو علمه بما في وجود ذلك الحادث في هذا الوقت من المصلحة دون غيره من الأوقات، فلهذا اختص وجود ذلك الحادث بذلك الوقت.

هذا معنى كونه مریداً لما يفعله، كما تقول: أنه تعالى أراد خلق العالم لما خَلِمَ في وجوده من المصلحة.

(١) البقرة: ١٦٣.

(٢) الإخلاص: ١.

(٣) الإرادة قسمان: إرادة لأفعال نفسه، وتُسَمَّى «إرادة تكوينية» كخلق الإنسان والأمكنة ورزق الحيوان، وغيره، وإرادة لأفعال عبده، وتُسَمَّى «إرادة تشريعية» كالأمر بالصلاة والضيام والحج، وغيره. وكذا الكراهة.

وأما معنى كونه مريداً لأفعال عبادته ؛ فإذا قلنا : أنه تعالى أراد من العبد الإيمان ، فمعناه : أنه أراد : أمره ، لأن كل من أمر بشيء لابد أن يكون مريداً [له] ، وقد أمر العبد بالإيمان ، فيكون مريداً له .

قال «قدس الله روحه» :

ويجب أن يعتقد أنه تعالى كاره ، لأنه نهى عن المعاصي ، فيكون كارهها لها .
أقول : إذا قلنا : أنه تعالى كاره للقيح ؛ كالظلم ، فمعناه : أنه لا يصدر منه مع كونه قادراً عليه ، لأن علمه بما فيه من المفسدة صارف له عن فعله ، كما أن علمه بما في الفعل من المصلحة دافع إليه ^(١) إلى فعله . وإذا قلنا : أنه كاره لأفعال عبادته ، فمعناه : أنه تعالى نهاهم عن القبيح منها كما نهاهم عن المعاصي ، في قوله تعالى : «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» ^(٢) ، [وقوله تعالى] ^(٣) «وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا» ^(٤) وكل من نهى عن الشيء [لابد أن] يكون كارهها له ، كما أن كل من أمر بشيء لابد أن يكون مريداً له .

فائدة :

ومن صفاته الثبوتية : كونه تعالى مدركاً ، لورود الإذن الشرعي [به] ، في قوله تعالى «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ» ^(٥) ومعناه : أنه عالم بالمدركات .
والدليل عليه : مما ثبت أنه عالم بجميع المعلومات ، ومن جملتها : المدركات ، ومنها : كونه تعالى متكليماً ، لأنه وصف نفسه بذلك في قوله تعالى : «وَكَلَّمْتُمُ

(١) «ج» : له .

(٢) الأنعام : ١٥١ ، الإسراء : ٣٣ .

(٣) أضفناه لاستقامة السياق .

(٤) الإسراء : ٣٢ .

(٥) الأنعام : ١٠٣ .

الله 'مُوسَى' تَكْلِيمًا»^(١) وليس معناه أنه يتكلم بجوارح، لأن ذلك إنما يكون للأجسام، وهو تعالى ليس بجسم. بل معناه أنه [تعالى] أوجد الكلام الذي هو الحروف والأصوات في جسم من الأجسام؛ كما أوجد الكلام في الشجرة، فسمعه موسى عليه السلام.

والدليل عليه: ما سبق من كونه تعالى قادراً على جميع الممكنات، وهذا من جملتها. وهو محدث، لأنه مركب من الحروف والأصوات المرتبة^(٢) التي يتقدم بعضها على^(٣) بعض، وما يكون كذلك فهو محدث، لعدم السابق بوجود اللاحق، وسبق اللاحق بالسابق، والتقديم لا يُعتمد، ولا يسبقه غيره، فثبت حدوثه.

قال «قدس الله روحه»:

ويجب أن يعتقد أنه تعالى ليس بجسم، ولا عرض، ولا جوهر، وإلا لكان متحيزاً، أو حالاً في المتحيز، فيكون محدثاً.

وأنه تعالى يستحيل عليه الحلول في محل^(٤) أو جهة، وإلا لكان مفتقراً إليهما^(٥)، فلا يكون واجباً.

وأنه تعالى لا يتحد بغيره، لأن الاتحاد غير معقول.

وأنه [تعالى] غير مركب عن شيء، [وإلا لكان مفتقراً إلى جزئه فيكون ممكناً].

وأنه تعالى يستحيل رؤيته [وإلا لكان في جهة. وقد بينا بطلانه].

وأنه تعالى يستحيل عليه الحاجة، وإلا لكان ممكناً، وهو محال.

(١) النساء : ١٦٤ .

(٢) «ج» : المترتبة .

(٣) «ج» : عن .

(٤) «ج» : و .

(٥) «ج» : إليهما .

أقول: لما فرغ من صفات الكمال التي هي «التيوتية» شرع في ذكر الصفات السلبية التي هي: «صفات القنزيه»، وتسمى: «صفات الجلال».

فمنها: كونه تعالى ليس بجسم، ولا عرض، ولا جوهر، وكما أن إثبات صفة له تعالى يتوقف على معرفة معناها لتثبت له، كذلك نفي صفة عنه يحتاج إلى معرفة معناها لتنفى^(١) عنه؛ فنقول^(٢):

الجسم: هو الذي يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً.

والجوهر: هو الذي لا يقبل القسمة بوجه من الوجوه.

والعرض: هو الذي يحل في الجسم، ولا يصح انتقاله عنه.

والحيز، والمكان، عبارة عن شيء واحد.

والمتحيز: هو الحاصل في الحيز.

والحالة في المتحيز: هو العرض القائم بالمتحيز الذي هو الجسم، مثاله: الإثاء

الذي فيه الماء، فيقال للإثاء: حيز، وللماء: متحيز، والبرودة القائمة بالماء: حالة في المتحيز.

إذا عرفت هذا؛ فنقول:

الدليل على أنه تعالى ليس بجسم، ولا عرض ولا جوهر: أنه لو كان أحد هذه الثلاثة، لكان متحيزاً على تقدير كونه جسماً أو جوهرًا، لأن كل واحد منهما لابد له من حيز، أو حالاً في المتحيز، الذي هو الجسم، وكل متحيز فهو إما متحرك، أو ساكن. كما^(٣) سبق بيانه. والحالة في المتحيز يتبعه في حركته أو سكونه، فيكون كل واحد منهما لا يخلو من الحركة والسكون الحاديين، وكل ما لا يخلو من الأحداث^(٤)، فهو محدث. كما تقدم. فيلزم أن يكون محدثاً. وقد ثبت قدمه تعالى،

(١) «ج»: لتنفى.

(٢) «ج»: فيقول.

(٣) «ج»: لما.

(٤) «ج»: المحدث.

وحدوثه مع قدمه محال، فلا يكون أحد الثلاثة، وهو المطلوب.

ومنها: أنه تعالى يستحيل أن يحلّ في محلّ، كما يقول^(١) التصاري: أنه حلّ في المسيح، ويستحيل أن يكون في جهة، كما يقول^(٢) المشبهة^(٣): أنه حلّ^(٤) في جهة فوق العرش^(٥)^(٦).

والدليل على استحالة كلّ واحدٍ منهما: أنه لو حلّ في محلّ أو جهة، لكان: إما أن يكون له احتياج إليهما، أولاً، فإن لم يكن له احتياج إليهما لم يحلّ فيهما، فإنّ المستغني عن الشيء لا يحلّ فيه، وإن كان له احتياج إليهما وكلّ واحدٍ منهما بالنسبة إليه هو غيره، فيكون محتاجاً إلى غيره، وكلّ محتاج إلى غيره، فهو ممكن، فيلزم أن يكون ممكناً، وذلك محال. وقد ثبت أنه تعالى واجب، فلا يكون حالاً في محلّ ولا جهة^(٧)، وهو المطلوب.

ومنها: أنه تعالى لا يتحد بغيره، خلافاً للتصاري، حيث زعموا أنه تعالى اتحد بالمسيح، ومعنى الاتحاد، هو: صيرورة الشيئين شيئاً واحداً، وذلك محال، فإنّهما بعد الاتحاد إن بقيا على ما كانا عليه، فهما اثنان، فلا اتحاد، وإن هُديما، فلا اتحاد أيضاً، وإن هُديم أحدهما وبقي الآخر، فلا اتحاد أيضاً، فإنّ المعلوم لا

(١) «ج»: تقوله.

(٢) «ج»: تقوله.

(٣) هم: الذين حلوا الصفات على مقتضى الحس الذي يوصف به الأجسام، فقالوا: إن لله بصرأ كبصرنا، ويدأ كأيدينا، وقالوا: أنه ينزل إلى السماء الدنيا من فوق فهم يشبهون صفات الله بصفات المخلوقين، والمشبّهة أصناف. معجم الفرق الإسلامية: ٢٢٥.

(٤) «ج»: حاق.

(٥) «ج»: العرش.

(٦) أصول الدين للبغدادي: ٧٣، نهاية الإقدام في علم الكلام: ١٠٣، قواعد المرام في علم الكلام: ٧٠، إرشاد الطالبين: ٢٢٩.

(٧) «ج»: بزيادة: في.

يتحد بالوجود، لأنَّ المعدوم لا يكون جزءاً من الموجود، لأنَّ جزء الموجود يجب أن يكون موجوداً، فتبين أنَّ الاتحاد بأقسامه محال، وكلُّما هو محال في نفسه يستحيل ثبوته لغيره، فيستحيل عليه الاتحاد، وهو المطلوب.

ومنها: أنَّه تعالى غير مركَّب عن شيء، أي: لا يجوز أن يكون له أجزاء تتركَّب ذاته منها، لأنَّه لو كان مركَّباً، لكان له أجزاء، وكلَّ مركَّب فهو محتاج إلى جزئه ضرورة احتياج المركَّب إلى جزئه، وجزؤه غيره، والمحتاج إلى غيره ممكن، فيلزم أن يكون ممكناً، وقد ثبت أنَّه واجب الوجود، فلا يكون مركَّباً، وهو المطلوب.

ومنها: أنَّه تعالى يستحيل رؤيته بحاسة البصر، خلافاً للأشاعرة^(١)، فإنَّهم قالوا: إنَّ الله تعالى [يصحَّ] رؤيته بحاسة البصر، فيراه المؤمنون في الآخرة، مع أنَّه ليس في جهة^(٢).

والدليل على أنَّه لا يصح أن يُرى: أنَّه لو جازت عليه الرؤية، لكان في جهة، فإنَّ معنى الرؤية تغليب الحدقة السليمة نحو المرتئي طلباً لرؤيته، وإذا كان كذلك، فلا بد أن يكون المرتئي مقابلاً للزائي، حتَّى يمكن رؤيته، والزائي في جهة، وما يكون مقابلاً لما في الجهة يجب أن يكون في جهة، فيلزم مع جواز رؤيته أن يكون في جهة. وقد تقدَّم بطلانه.

ومنها: أنَّه تعالى يستحيل عليه الحاجة، وهو معنى كونه غنياً، لأنَّه لو احتاج، فإنَّما في ذاته أو في صفاته، فيحتاج إلى غيره [وكلَّ ما كان محتاجاً إلى غيره]، فهو ممكن، فيلزم أن يكون ممكناً، وهو محال. وقد ثبت أنَّه واجب الوجود، فيلزم أن يكون غنياً، وهو المطلوب.

(١) هم: أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المولود سنة ٢٦٠ ق، والمتوفى سنة ٣٢٤ ق. كان تلميذ أبي علي الجبائي من شيوخ المعتزلة. وقد أخذ الأشعري أدلَّة المعتزلة في سبيل المدافعة عن عقائد السنة، وأصبحت قفل السنة فيما بعد. معجم الفرق الإسلامية: ٣٥.

(٢) أصول الدين للبهادعي: ٩٧، أصول الدين للزائي: ٧٣، نهاية الإقدام في علم الكلام: ٣٥٦، قواعد المرام في علم الكلام: ٧٦.

الرُّكْنُ الثَّانِي : فِي الْعَدْلِ

قال «قدس الله روحه» :

ويجب أن يعتقد أنه تعالى [عدل] حكيم، لأنه لا يفعل قبيحاً، ولا يخل بواجب، وإلا لكان ناقصاً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

أقول: اعلم أن أركان الإيمان أربعة، وهي: التوحيد، والعدل، والتبوء، والإمامة، فلما ذكر الركن الأول منها وهو ركن التوحيد وذكر ما فيه من المسائل، شرع في بيان الثاني وهو ركن العدل.

والمراد بالعدل، هو: تنزيه ذات الباري تعالى عن فعل (١) القبيح، والإخلال

بالواجب؛ فنقول:

الفعل القبيح، هو: الذي يستحق فاعله الذم، وتاركة المدح، والواجب، هو: الذي يستحق فاعله المدح، وتاركة الذم.

والدليل على أنه تعالى لا يفعل القبيح: لأن القبيح لا يفعله فاعل إلا لجهله بقبحه، أو احتياجه إليه مع علمه بقبح ذلك، وكل واحد من الجهل والحاجة نقص، لأن الجهل مقابل للحلم الذي هو كمال، والحاجة مقابلة للاستغناء الذي هو كمال، ومقابل الكمال نقص، والله تعالى منزّه عن النقص، فلو صدر عنه القبيح، لكان ناقصاً. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وإنما قلنا: أن الفاعل للقبيح لا يفعله إلا جاهل أو محتاج، لأن العالم بالقبيح المستغني عنه لا يفعله البتة، لعدم الداعي إليه، ووجود الضارف عنه، ومع ذلك لا يوجد الفعل من الفاعل.

وأيضاً: فقد ثبت أنه غني، فلا يكون له حاجة إلى فعل القبيح، وثبت أنه عالم بجميع المعلومات، فيكون عالماً بقبح القبيح، وعالماً باستغائه عنه، والغني عن فعل القبيح، العالم بقبحه، لا يفعله ضرورة.

وأما أنه لا يخلل بالواجب ؛ فلأن الإخلال بالواجب قبيح .
وكذا لا يريد الله تعالى القبيح ، لأن إرادة القبيح قبيحة ، لنم العقلاء يريد
القبيح .

الرُّكْنُ الثَّالِثُ : فِي النُّبُوَّةِ

قال «قلس الله روحه» :

ويجب أن يحتقد نبوة نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنّه اذعى النبوة ، وظهر المعجزة^(١) على يده ، فيكون نبيّاً حقّاً ، والمقلّمتان قطعيتان .

أقول : هذا هو الزكن الثالث من أركان الإيمان ، وهو ركن النبوة . والتبتي : هو البشر المخبر عن الله تعالى بغير واسطة بشر .

وأما الدليل على نبوة نبيّنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وآله وسلم ؛ [فهو أن نقول]^(٢) أنّه صلى الله عليه وآله وسلم اذعى النبوة ، وظهر [على يده المعجزة]^(٣) ، وكلّ من اذعى النبوة ، وظهر على يده المعجزة ، فهو صادق في دعواه ، فيها هنا ثلاثة أمور :

الأول : إنّ اذعى النبوة ، وهذا [ما] لا ينكره أحد ، فإنّ جميع الخلائق : الموافق منهم والمخالف ، يعترفون بأنّه صلى الله عليه وآله وسلم ظهر بمكة واذعى النبوة^(٤) .
الثاني : أنّه صلى الله عليه وآله وسلم ظهر على يده المعجزة^(٥) ، وذلك أيضاً معلوم بالتواتر المفيد لليقين .

[والمعجزة : هي^(٦)] الأمر الخارق للعادة ، المطابق للدعوى ، المتعلّد على الخلق الإتيان بمثله ، فالخارق للعادة : هو الذي لم تجرِ العادة به ؛ كقلب العصا حية^(٧) ، وإحياء الموتى^(٨) ، وانشقاق القمر ، وهبى الشجرة ، وحنين الجذع^(٩) .

(١) «ج» : المعجز .

(٢) «ج» : فنقول .

(٣) «ج» : المعجز على يده .

(٤) في السخنة الحبرية : أمراً .

(٥) «ج» : المعجز .

(٦) «ج» : والمعجز هو .

(٧) معجزة النبي موسى (ع) .

(٨) معجزة النبي عيسى (ع) .

(٩) من جملة معجزات نبيّنا محمد بن عبد الله (ص) .

وقولنا : المطابق للدعوى ، بمعنى أنه يكون موافقاً لدعواه ، وفيه احتراز عما لا يكون مطابقاً للدعوى ؛ كما نُقل عن مسيلمة الكذاب أنه قيل له : أن محمداً صلى الله عليه وآله تغل في بثر ففاض ماؤها ، فقال : أنا أفعل كذلك ، وأتى إلى بثر وفيها ماءٌ فتنفل فيها ، ففاض^(١) ماؤها^(٢) . فإنه أمر خارق للعادة ، لكنه غير مطابق لدعواه ، بل تكذيب له فيما ادعاه .

وقولنا : المتعذر على الخلق الإتيان به^(٣) ، وذلك لأنه من فعل الله تعالى ومما اختص^(٤) بالاعتدال عليه .

والتعذر : إما في جنسه ؛ كإحياء الموتى ، أو في وصفه^(٥) ؛ كفصاحة القرآن ، وقلم المدينة ؛ فنقول :

نبينا [محمداً] صلى الله عليه وآله وسلم ظهر على يده كثير من المعجزات ، ومن جملتها : القرآن المجيد ، وهو معجز ، لأنه تحدى به العرب ، ومعنى التحدي : هو أن يطلب منهم الإتيان بمثل ما أتى به ، فإنه ادعى النبوة ، وقال : (معجزتي هذا القرآن ، فإن صدقتموني فيما أقول فاتبعوني وإن لم تصدقوني فاتوا بمثل هذا القرآن ، حتى تنقطع حجتي عليكم)^(٦) وكانوا حريصين على إبطال قوله ، فلما لم يأتوا بمثل هذا القرآن وعدلوا عن المعارضة إلى حربه ومقاتلته المؤذي إلى قتلهم ، وسبي حريمهم ، وأطفالهم ، وأخذ أموالهم ، دلّ على عجزهم عن ذلك ؛ فإن العاقل إذا خاف أمراً ، ويدفع^(٧) بالأمر الأسهل ، لا يعدل عنه إلى الأشق ؛ فدلّ على أن تركهم

(١) غاض الماء يفيض غيضاً ، أي : قل ونضب . المصباح المنبر ٢ : ٤٥٩ ، صحاح اللغة ٣ : ١٠٩٦ مادة فيض .

(٢) بحار الأنوار ١٨ : ٢٨ .

(٣) «ج» : مثله .

(٤) «ج» : خُصّ .

(٥) «ج» : صفته .

(٦) بعد الشئح الكثير ، لم أعر على هذا الحديث من المصادر الحديثية المتوفرة عندنا .

(٧) «ج» : واندفع .

لمعارضة القرآن عجز منهم، فيكون معجزاً، لأنَّ معنى المعجز: هو ما عجز الغير عن الإتيان بمثله، فثبت أنَّ القرآن معجزة^(١).

وكذلك صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم معجزات كثيرة كانشقاق القمر^(٢)، ونجوع الماء من بين أصابعه^(٣)، وشكايه الناقة^(٤)^(٥)، وكلام الذراع المسمومة^(٦)،

(١) «ج»: معجز.

(٢) انشق القمر له (ص) بتصفين بمكة في أوَّل مبعثه، وقد نطق به القرآن، وقد صرح عن عبد الله بن مسعود، أنَّه قال: انشقَّ القمر حتى صار فرقتين، فقال كفَّار أهل مكة: هذا سحر سحركم به ابن أبي كبشة، انظروا السَّحَّار، فإن كانوا رأوا ما رأيتم فقد صدق، وإن كانوا لم يروا ما رأيتم فهو سحر سحركم به، قال: فثُلَّ السَّحَّار. وقد قدموا من كلِّ وجه فقالوا: رأيناه. إلهام الوري: ٣٨.

(٣) وذلك أنَّهم كانوا معه في سفره فشكوا أن لا ماء معهم، وأنهم يمرض الثَّلث وسبيل العطش، فقال: كَـلَّا، إنَّ معي ربي، عليه توكلت، ثم دعا بركة فصبَّ فيها ماء ما كان ليروي ضعيفاً، وجعل يده فيها، فنبع الماء من بين أصابعه، فصيح في الناس فشرَّبوا وسقوا حتى نهلوا وعلوا وُلَّهم ألوف، وهو يقول: أشهد أنَّي رسول الله حقّاً. إلهام الوري: ٣٢.

(٤) «ج»: البحر.

(٥) وذلك عند رجوعه إلى المدينة من غزاة بني ثعلبة، فقال: أتدرون ما يقول هذا البعير؟ قال جابر: قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّه يخبرني أنَّ صاحبه حمل عليه حتى إذا اكبره وأديره وأهزله أراد نحره وبيعه لحماً، يا جابر اذهب معه إلى صاحبه فأخبرني به، قال: قلت: والله ما أعرف صاحبه، قال: هو يدلك، قال: فخرجت معه حتى انتهيت إلى بني حنظلة أو بني واقف، قلت: أيُّكم صاحب هذا البعير؟ قال بعضهم: أنا، قلت: أحب رسول الله (ص)، فنجست أنا وهو والبعير إلى رسول الله (ص)، فقال: بعيرك هذا يخبرني بكذا وكذا؟ قال: قد كان ذلك يا رسول الله، قال: فبعنيه، قال: هو لك، قال: بل بعنيه، فاشتره رسول الله (ص) ثمَّ ضرب على صفحته، فخرَّكه يرمى في ضواحي المدينة، فكان الرَّجُل متى إذا أراد الرِّوْحَةَ والغدوة منعه رسول الله (ص)، قال جابر: فرأيتُه وقد ذهبت دبرته، ورجعت إليه نفسه. إلهام الوري: ٣٩.

(٦) وهو أنَّه أُمِّي بشاة مسمومة أهدتها له امرأة من اليهود بخبير، وكانت سألت أمِّي شيء أحبَّ إلى رسول الله (ص) من الشاة؟ فقبل لها الذراع، فسمت الذراع، فعذا (ص) أصحابه إليه فوضع يده، ثمَّ قال: ارفعوا فإنَّها تخبرني بأنَّها مسمومة.

قال الفضل بن الحسن القنبري: ولو كان ذلك لعلَّة الارتباب باليهودية، لما قبلها بدءاً ولا جمع عليها أصحابه وقد كان (ص) تناول منها أقلَّ شيء قبل أن كلمته، وكان يعاوده كلَّ سنة، حتى جعل الله ذلك سبب الشهادة، وكان ذلك باباً من التَّحْصِيس، ليعلم أنَّه (ص) مخلوق. إلهام الوري: ٣٥.

وجيء الشجرة إليه^(١).

الثالث : أن كل من ادعى التبوّة وظهر على يده المعجزات^(٢) يجب أن يكون صادقاً، وذلك لأن المعجز من أفعال^(٣) الله تعالى - كما ذكرنا - فلو كان المدعي كاذباً في دعواه وأظهر [الله] المعجز على يده، لكان تصديقاً للكاذب، وتصديق الكاذب قبيح. وقد ثبت أنه تعالى لا يفعل القبيح، فلا يجوز عليه تصديق الكاذب، فثبت أنه نبي صادق، فيجب تصديقه في جميع ما أخبر به عن الله تعالى من

يقول الإمام الباقر (ع):

إن رسول الله (ص) أتني باليهودية التي سقت الشاة للثبي (ص)، فقال لها: ما حلك على ما صنعت؟ فقلت: قلت: إن كان نبياً لم يضره، وإن كان ملكاً أرحت الناس منه، قال: فعفا رسول الله (ص) عنها. انظر: الوسائل ٨: ١٩٩ الباب ١٢ من أبواب أحكام العشرة، ج ٣.

(١) ذكرها أمير المؤمنين (ع) في خطبته القاصعة [من نهج البلاغة: ٣٠١] قال: ولقد كنت معة (ص) لما أتته الملائكة من قريش، فقالوا له: يا محمد، إنك قد ادعيت عظيماً لم يدعيه آباؤك ولا أحد من بيتك، ونحن نسألك أمراً إن أنت أجبتنا إليه وأرسلناه، علمنا أنك نبي رسول، وإن لم تفعل، علمنا أنك ساحر كذاب. فقال (ص): وما تسألون؟ قالوا: تدعونا هذه الشجرة حتى تنزل بعروقها وتقف بين يديك، فقال (ص): إن الله على كل شيء قدير، فإن فعل الله لكم ذلك، تؤمنون وتشهدون بالحق؟ قالوا: نعم، قال: فإني سأريكم ما تطالبون، وإني لأعلم أنكم لا تهابون إلى خبر، وإن فيكم من يطرخ في القلب، ومن يحزب الأحزاب، ثم قال (ص): يا أيها الشجرة، إن كنت تؤمنين بالله واليوم الآخر، وتعلمين أنني رسول الله، فإنا نسألك بعروقك حتى تقفي بين يدي بإذن الله. فوالذي بعث بالحق لا تنزل بعروقها وجادت ولها دوتي شديدة، وقصفت كقصف أجنته القلبر، حتى وقفت بين يدي رسول الله (ص)، وبعض أعضائها حل منكبي، وكنت عن يمينه (ص)، فلما نظر القوم إلى ذلك قالوا: هللاً واستكباراً: فمسرّها فلها نك نصّها وتبصّي نصّها، فامرّها بذلك، فأقبل إليه نصّها كأعجب إقبال وأشدّ دوياً، فكانت تثلب برسول الله (ص)، فقالوا: كُفراً وكفراً: فمسرّها هذا التصف للبرج إلى نصّه كما كان، فامرّه (ص) فترجّع، فقلت أنا: لا إله إلا الله، إني أول مؤمن بك يا رسول الله، وأول من أقر بأن الشجرة فلت ما فعلت بأمر الله تعالى تصديقاً بنبوتك، وإجلالاً لكلملك. فقال القوم كلهم: بل ساحر كذاب، حبب السحر، خفي فيه، وهل يُصدقك في أمرك إلا مثل هذا (يعنونني). انظر: إلهام الوري: ٣١.

(٢) «ج»: المحجز.

(٣) «ج»: فعل.

دين الإسلام من الشكليف، والنشور، والبحث، والجنة، والنار، والثواب، والعقاب، وغير ذلك من أحكام الشرع.

وقوله: «والمقدمتان، أي أدعاء النبوة، وإظهار المعجزة^(١) على يده، وكل من كان كذلك كان نبياً، قطعيتان، أي: يقينيتان، لأنهما من المقدمات المعلومة بالثواتر الذي يفيد العلم الضروري».

قال «قدس الله روحه»:

ويجب أن يعتقد أنه صلى الله عليه وآله وسلم معصوم، وإلا لا ترفع الوثوق عن إخباراته، فتبطل فائدة البعثة.

أقول: من صفات النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونه معصوماً. وقد تقدم معنى العصمة^(٢).

والدليل على أنه معصوم: أنه لو لم يكن معصوماً، لجاز عليه الخطأ، ومع تجويز الخطأ عليه لا يختص الجواز بنوع من الخطأ دون نوع، ومن جملة الخطأ: الكذب، فلو لم يكن معصوماً، لجوّز المكلفون عند أمره لهم ونهيه لإتاهم أن^(٣) يكون كاذباً في ذلك، فلا يمتثلون ما يأمرهم به وينهاهم عنه، فتنتفي فائدة البعثة، لأن فائدة البعثة تبليغ التكليف من الله تعالى للمكلف^(٤)، وفيه تعريض لهم للثواب الذي هو وجه حسن التكليف، فلا يكون في بعثة الأنبياء فائدة، وكل ما لا فائدة فيه فهو عبث، والبحث قبيح، والقبیح لا يصدر منه^(٥).

قال «قدس الله روحه»:

(١) «ج»: المعجز.

(٢) راجع ص: ٤٢.

(٣) «ج»: أنه.

(٤) «ج»: للمكلفين.

(٥) «ج»: عنه.

ويجب أن يعتقد أنه خاتمُ الرسل، لأنه معلوم بالضرورة من دينه عليه السلام.

أقول: الأنبياء السابقون على نبينا [محمد صلى الله عليه وآله وسلم] ^(١) نسخت شريعة المتقدم منهم شريعة المتأخر، لما علم الله تعالى في ذلك من المصلحة بحسب اختلاف الزمان ^(٢) والأشخاص، فإن الشيء قد يكون مصلحة في زمان، فيحصل التكليف به، ثم يزول كونه مصلحة في زمان آخر، فينسخ التكليف به، لخروجه عن كونه مصلحة، ونسبة نبينا [محمد] صلى الله عليه وآله وسلم لا تُنسخ، وعلى شرعه تقوم الساعة.

والدليل عليه من وجوه:

الأول: قوله تعالى: «مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ» ^(٣) وإنما يكون خاتمهم إذا لم يكن بعده نبي.
 الثاني: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لَا نَبِيَّ بَعْدِي) ^(٤).
 الثالث: إجماع المسلمين كافة على ذلك.

(١) ليست في النسخة المجرية.

(٢) «ج»: الأزمان.

(٣) الأحزاب: ٤٠.

(٤) صحيح البخاري ٥: ٢٤، كنز العمال ١١: ٥٩٩ ح ٣٢٨٨١، مجمع الزوائد ٩: ١٠٩.

الرُّكْنُ الرَّابِعُ : فِي الْأِمَامَةِ

قال «قدس الله روحه» :

ويجب أن يمتد أن الإمام الحق من بعده بلا فصل علي بن أبي طالب عليه السلام، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نص عليه نصاً متواتراً بالخلافة، ولأن الإمام يجب أن يكون معصوماً، لأن الإمامة لطف، لأن القاس إذا كان لهم رئيس مرشد، كانوا إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، واللطف واجب على الله تعالى، فتعين عليه نصب الإمام.

وذلك الإمام لا يجوز أن يكون جائز الخطأ، وإلا لاقتصر إلى إمام آخر، ويتسلسل، فثبت أنه معصوم، [و] غير علي بن أبي طالب عليه السلام ممن ادعي [فيه] الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بمعصوم، بالإجماع، والأدلة في ذلك أكثر من أن تحصى.

أقول: هذا هو الركن الرابع من أركان الإيمان، وهو ركن الإمامة. والإمامة: رئاسة عامة لشخص من الأشخاص في أمور الدين والدنيا بحق الأصالة، وهي واجبة على الله تعالى، لما يأتي.

والإمام الحق بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل هو علي بن أبي طالب عليه السلام، والدليل عليه من وجوه^(١) :

الأول: النص عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخلافة، كقوله^(٢) عليه السلام: (أنت الخليفة من بعدي^(٣)) وقد نقل ذلك الشيعة نقلاً متواتراً.

(١) أورد العلامة «قدس الله روحه» في كتابه: نهج الحق وكشف الصدق: ١٧٢-٢٣١، فصلين ممتعين في طريق تعيين إمامة مولانا أمير المؤمنين (ع) بالقرآن والسنة، مع إيراد روايات مختلفة من كتب السنة ومصادرهم المعتبرة، في كونها كلها في بيان إمامته وأفضليته بعد رسول الله (ص)، فليراجع.

(٢) «ج»: لقوله.

(٣) الحاصل ٢: ٥٥٥ باختلاف يسير، وكذا رواه الخوارزمي في مقتل الحسين (ع): ٩٤، والعلامة المجلسي في بحار الأنوار ٣٦: ٢٧٠.

وقوله^(١) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : (أَنْتَ إِمَامٌ، ابْنُ إِمَامٍ، أَخُو إِمَامٍ، أَبُو أُمَّتٍ نَسَعَةٍ تَأْسَمُهُمْ فَأَتَمَّهُمْ، بِمِلَّةِ الْأَرْضِ قِسْطاً وَعَدلاً، كَمَا مُلِكتَ ظُلماً وَجوراً)^(٢).

الثاني: أَنَّ الإمام يجب أَنْ يكون معصوماً، ولا معصوم سواه، فيجب أَنْ يكون هو الإمام دون غيره، وإِنَّمَا قلنا: إِنَّ الإمام يجب أَنْ يكون معصوماً، لِأَنَّ الإمامة لطف، لِأَنَّ معنى اللَّطف: مَا يكون المكلف معه أَقرب إِلَى [فعل] الطاعة، وَأبعد عن [فعل] المعصية، والإمامة كذلك، لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا كَانَ لَهُمْ رَئِيسٌ قَاهِرٌ يَحْتِ التَّاس إِلَى^(٣) فَعَلَ الطَّاعَاتِ وَيَأْمُرُهُمْ بِفَعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَيُزَجِّرُهُمْ عَنْ تَرْكِهَا، وَيَتَوَقَّعُهُمْ عَلَى فَعْلِ الْقَبَائِحِ، وَيُزَجِّرُهُمْ عَنْهَا، وَيَرْغَبُهُمْ فِي تَرْكِهَا، وَيَنْتَصِفُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، كَانُوا إِلَى الطَّاعَةِ أَقْرَبَ وَعَنْ^(٤) الْمَعْصِيَةِ أَبْعَدَ، وَلَا مَعْنَى لِللُّطْفِ إِلَّا ذَلِكَ. فَثَبِتَ أَنَّ نَصْبَ الْإِمَامِ لَطْفٌ، وَكُلُّ لَطْفٍ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وإِنَّمَا قلنا: إِنَّ اللَّطْفَ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَرَادَ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ وَقُوعَ مَا كَلَّفَهُمْ [بِهِ]، وَعَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَخْتَارُونَ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا فَعَلَ فَعَلًا يَخْتَارُونَ مَعَهُ ذَلِكَ الْفِعْلَ الَّذِي كَلَّفَهُمْ بِهِ، وَلَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ: [فَيَجِبُ فِي حِكْمَتِهِ] فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ، وَإِلَّا لَكَانَ نَاقِضاً لِفَرْضِهِ، وَتَقْضَى الْفَرْضُ سَفَهًا^(٥) قَبِيحٌ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ - وَجَرَى ذَلِكَ بِجَرَى مَنْ صَنَعَ وَلِيْمَةً وَأَرَادَ حُضُورَ شَخْصٍ [إِلَى] تِلْكَ الْوَلِيْمَةِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُهَا إِلَّا إِذَا مَشَى إِلَيْهِ، أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا، فَلَوْلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَ إِرَادَتِهِ لِحُضُورِهِ، كَانَ نَاقِضاً لِفَرْضِهِ. فَثَبِتَ أَنَّ نَصْبَ الْإِمَامِ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

(١) «ج»: ولقوله.

(٢) الخصال ٢: ٤٦٩، ٤٧٥، عيون أخبار الرضا ١: ٥٢.

(٣) «ج»: على.

(٤) «ج»: ومن.

(٥) في النسخة المجرية: فيه في حكمه.

فنقول^(١): ذلك الإمام الذي يجب على الله [تعالى] نصبه، لا يجوز أن يكون متسن بجور وقوع الخطأ منه، وإلا لاحتاج إلى إمام آخر يرده عن خطئه، لأن علة احتياج الناس إلى الإمام هي جواز الخطأ عليهم، فإذا كان جائز الخطأ، احتاج إلى إمام كما احتاجت الأمة إلى الإمام^(٢)، لمشاركته لهم في علة الاحتياج إلى الإمام، ويحتاج الإمام الثاني إلى الثالث^(٣)، وهكذا، ويلزم التسلسل، وهو محال. وإذا لزم المحال من فرض كون الإمام غير معصوم، فيجب أن يكون معصوماً، وهو المطلوب.

فنقول: ذلك الإمام المعصوم لا يخلو من أحد الأشخاص الثلاثة [الذين] ادّعت لهم الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم: عليّ عليه السلام، والعبّاس رضي الله عنه، وأبو بكر، لا يجوز^(٤) أن يكون كل واحد من العبّاس وأبي بكر إماماً، للاتفاق على عدم عصمتهم، فيكون القول بإمامتهما قولاً بإمامة غير المعصوم، وهو مخالف لما دلّ عليه الدليل من وجوب عصمة الإمام، فيكون باطلاً.

فيجب أن يكون قول من ادّعى الإمامة لعليّ عليه السلام حقاً، لاعتقادهم وجوب عصمته^(٥)، لأنه لو لم يكن قولهم حقاً للزم أن يكون هناك قول بإمامة إمام معصوم غير عليّ، وهو قول خارق للإجماع. والأدلة في ذلك كثيرة^(٦).

(١) «ج»: فيقول.

(٢) «ج»: إمام.

(٣) «ج»: ثالث.

(٤) «ج»: جائز.

(٥) «ج»: العصمة.

(٦) من أراد استقصاءها، فليرجع إلى كتاب: الألفين في إمامة مولانا أمير المؤمنين (ع)، للمصنف «قدس الله روحه»، لقد ذكر فيه بحثاً وافية في الإمامة بأدلة كافية، لم يسبقه إليها غيره من علمائنا على كثرة مصنفاتهم في الإمامة، حيث يقول فيه: «أوردت فيه من الأدلة اليقينية، والبراهين العقلية والتقليدية ألف دليل على إمامة سيد الوصيين علي بن أبي طالب (ع)، وألف دليل على إبطال شبهة القاعين».

منها: قوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُهَيِّمُونَ الصَّلَاةَ وَرَسُولَهُ الزَّكَاةَ وَلَهُمْ رَايَعُونَ»^(١) والولي المراد به: الأولي^(٢)، لاستعمال ذلك في اللغة، وعطف سبحانه ولاية رسوله على ولاية الله، وعطف ولاية الذين آمنوا على ولاية الرسول، فيجب طاعة الذين آمنوا كما وجب طاعة الله وطاعة رسوله، لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه. والمراد بالذين آمنوا: بعض المؤمنين، وهو علي عليه السلام، لأنه وصف بصفة لم تحصل لغيره، وهو إيتاء الزكاة في حال ركوعه، فيجب أن يكون هو الأول بالتصرف في الأمة، وذلك صفة الإمام.

(١) الثالثة: ٥٥.

(٢) قال الشيخ الطوسي «رحمه الله»:

وجه الدلالة من الآية أنه قد ثبت أن الولي في الآية بمعنى: الأحق، والأولى، وثبت أن المعنى بقوله: «والذين آمنوا» أمير المؤمنين (ع)، وإذا ثبت هذان الأصلان دل على إمامته (ع)، لأن كل من قال: أن معنى الولي في الآية ما ذكرناه قال: إنها مخصوصة فيه، ومن قال: إنها مخصوصة، قال: إن المراد بها الإمامة.

فإن قيل: دلوا على أن الولي يستعمل في اللغة بمعنى: الأول والأحق، ثم على أن المراد به في الآية ذلك، ثم يتبين توجيهها إلى أمير المؤمنين (ع).

فجبل له: أما الذي يدل على أن الولي يستعمل في اللغة بمعنى: الأول استعمال أهل اللغة، لأنهم يقولون في السلطان المالك للأمر: فلان ولي الأمر، وقال الثعلبي:

وَنَحْمَ وَلِيَّ الْأَمْرِ بِمَعْدٍ وَلَيْسَ بِهِ وَمُسْتَجَبُ الشَّقْوَى وَنَحْمَ الْمَوْجِبِ

ويقولون: فلان ولي العهد، في من استخلف للأمر، لأنه أول مقامه من غيره، وروي عن النبي (ص): (أَيْسَا أَمْرًا نَسَكَحْتُ بغير إذن ولها، فكأنها باطل) وإنما أراد به من يكون أول بالقد عليها، وقال الله تعالى: (فَقَبْتُ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا بَرُّنِي) يعني: من يكون أول بحوز الميراث من بني العم. وقال الميرز في كتابه المعروف بالصبارة عن صفات الله: إن أصل الولي هو: الأول، والأحق، وكذلك الول، فعمل الثلاث عبارات بمعنى واحد. وشواهد ما ذكرنا كثيرة في كتب اللغة.

فأما الذي يدل على أن المراد به في الآية ما ذكرناه، هو أن الله تعالى نفى أن يكون لنا خير الله وغير رسوله والذين آمنوا بلفظة: «إِنَّمَا»، ولو كان المراد به الموالاتة في الذين لما خص بها المذكورين، لأن الموالاتة في الذين عامة في المؤمنين كلهم، قال الله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ) ←



والذي يدل على أن لفظة «إنما» تفيد التخصيص أن نقول إذا قال : إنما لك عندي درهم ، فهم منه نفسي ما زاد عليه ، وجري مجرى : ليس لك عندي إلا درهم . وكذلك إذا قالوا : إنما الثعاة المدقوتون البصريون ، فهم نفى التدقيق عن غيرهم . وكذلك إذا قالوا : إنما السخاء سخاء حاتم ، فهم نفى السخاء عن غيره ، وقد قال الأعمش :

وَنَسِيتُ بِأَلَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيً
وَإِنَّمَا الْجِرَّةُ لِلْكَائِرِ
وأراد نفى الجرّة عن من ليس بكائر ، وقد روي عن النبي (ص) : (إنما الماء من الماء) واحتج بذلك الأنصار في نفى الماء من غير الماء ، وأدعى من خالفهم نسخ الخبر ، فعلم أنهم فهموا منه التخصيص ، وألا كانوا يقولون : «إنما» لا تفيد الاختصاص بوجوب الماء من الماء .

والذي يدل على أن الولاية في الآية مختصة ، أنه قال : «وإنكم» فغاطب به جميع المؤمنين جملتهم ودخل في ذلك النبي وغيره ، ثم قال : «ورسوله» فأخرج النبي - عليه وآله السلام - من جملتهم ، لكنهم مضافين إلى ولايته ، فلما قال : «والذين آمنوا» وجب أيضاً أن الذي خاطب بالآية غير الذي جعلت له الولاية ، وإلا لُدّي إلى أن يكون المضاف هو المضاف إليه ، وأدّى إلى أن يكون كل واحد منهم ولي نفسه ، وذلك محال .

وإذا ثبت أن المراد في الآية ما ذكرناه ، والذي يدل على أن أمير المؤمنين (ع) هو المختص بها أشياء : منها : أن كل من قال : إن معنى الوفي في الآية معنى الحق ، قال : إنه هو المخصوص به ، ومن خالف في اختصاص الآية فجعل الآية عاقبة في المؤمنين ، وذلك قد أبطنناه .

ومنها : أن الثقل حاصل من الطائفتين المختلفتين والفرقتين المتباينتين من الشيعة وأصحاب الحديث أن الآية خاصة في أمير المؤمنين (ع) .

ومنها : أن الله تعالى وصف الذين آمنوا بصفات ليست موجودة إلا فيه ، لأنه قال : (والذين آمنوا السنيين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) فيمن أن المعنى بالآية هو الذي أتى الزكاة في حال الركوع ، وأجمت الأمة على أنه لم يأت أحد الزكاة في هذه الحال غير أمير المؤمنين (ع) .

وليس لأحد أن يقول : إن قوله : (وهم راكعون) ليس هو حالاً لإيتاء الزكاة ، بل إنما المراد به أن صنعتهم لإيتاء الزكاة ، لأن ذلك خلاف للنسبة ، ألا ترى أن القائل إذا قال : لقيت فلاناً وهو راكب ، لم يفهم منه إلا لقاءه في حال الركوب ، ولم يفهم منه أن من شأنه الركوب . وإذا قال : رأيت وهو جالس ، أو جامعي وهو ماش ، لم يفهم من ذلك كله إلا موافقة رؤيته في حال الجلوس أو مجيء ماشياً . وإذا ثبت ذلك ، وجب أن يكون حكم الآية أيضاً هذا الحكم .

فإن قيل : ما أنكرتم أن يكون المراد بقوله تعالى : (وهم راكعون) أي : يؤتون الزكاة متواضعين ، كما قال الشاعر :



→
لأنهم الكرم من ذلك أن تركع يوماً والدمع قد رفعه
وإنما أراد به ذلك أن يضح يوماً.

فهل له : الركوع هو الطواظ المخصوص، وإنما يقال للضيق ركوع تشبيهاً وبجازاً، لأن فيه ضرباً من
الانخفاض، والذي يدل على ما قلناه : ما نص عليه أهل اللغة، ذكر صاحب كتاب العين فقال : كل شيء
ينكبت لوجهه فهو ركبة الأرض أو لا يمس بعد أن يُطأ طياً، رآته، فهو راكع. وقال ابن دريد : الزاكع :
الذي يكمو على وجهه، ومنه الركوع في الصلاة، قال الشاعر :

وأفليت حاجب فوق الموالى على شقاء تركع في الظراب
أي : تكبو على وجهها. وإذا ثبت أن الحقيقة في الركوع، ما ذكرناه لم يسع حله على المجاز من غير
ضرورة.

فإن قيل : قوله : «الذين آمنوا» لفظ عام، كيف يبرز لكم حله على الواحد، وهل ذلك إلا ترك
للفقاه ١٩

فهل له : قد يبرز عن الواحد بلفظ الجمع إذا كان عظيم الشأن عالي الذكر، قال الله تعالى : (إنا نحن
نزلنا الذكر) وهو واحد، وقال : (ولوشنا لأننا كل نفس هداها) وقال : (إنا نحن نرث الأرض) وقال :
(رب ارجعون) ونظائر ذلك كثيرة. وأجمع المسترون على أن قوله : (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا
لكم) أن المراد بقوله : (الناس) الأول : نعم بن مسعود الأشجعي، وقال تعالى : (أنهضوا من حيث أفاض
الناس) يعني : رسول الله (ص) وقوله تعالى : (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا) نزلت في عبد
الله بن أبي سلول، وإذا كان ذلك مستعملاً على ما قلناه، فلكل ذلك قوله تعالى : (الذين يقيمون الصلاة)
نعمه على الواحد الذي يشاء.

فإن قيل : أليس قد روي أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه فما أنكرتم أن يكون المعنى
بـ : (الذين آمنوا) هم دون من ذهبت إليه.

قلنا : أولاً ما نقول إننا إذا قلنا على أن هذه الآية نزلت في أمير المؤمنين (ع) بنقل الظافعين المخطئين،
وإنما ذكرناه من اعتبار الصفة المذكورة في الآية وإنها ليست حاصلة في غيره فقد بطل ما روى من هذه
الرواية.

على أن الذي روي من خبر عبد الله بن سلام خلاف ما ذهب إليه السائل، وذلك أنه روي أن عبد الله
بن سلام كان يسيد بين اليهود مخالفة فلما أسلموا قطعت اليهود مخالفته وتبرؤا منهم فاختتم بذلك هو
وأصحابه، فأنزل الله هذه الآية تسلياً لعبد الله بن سلام وأنه قد عرضهم من مخالفة اليهود ولاية الله وولاية



رسوله وولاية الذين آمنوا.

والذي يكشف عن ذلك أنه قد روي أنه لما نزلت الآية خرج النبي (ص) من البيت فقال لبعض أصحابه: هل أحد أعطى السائل شيئاً؟ فقالوا: نعم يا رسول الله، قد أعطى علي بن أبي طالب السائل خاقه وهو راكم، فقال النبي (ص): الله أكبر، قد أنزل الله فيه قرآناً، ثم تلا الآية إلى آخرها، وفي ذلك بطلان ما توهمه السائل. المفصّل في إمامة أمير المؤمنين والأئمة (الرسائل العشر): ١٢٩-١٣٣.

وقد نقل العلامة الأميني في كتابه الغدير ٢: ٥٢، والإمام شرف الدين الموسوي في كتابه المراجعات: ١٦١ ما ذكره الإمام أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري القطيعي عند بلوغه هذه الآية من تفسيره الكبير بالإسناد إلى أبي ذر الغفاري، قال: سمعت رسول الله (ص) بهاتين وإلا صمتا، ورأيت بهاتين وإلا صمتا، يقول: عليّ قائد البرية، وقتل الكفرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، أما إني صليت مع رسول الله (ص) ذات يوم، فسأل سائل في المسجد، فلم يعطه أحد شيئاً، وكان عليّ راكم، فأومأ بخصره إليه وكان يتخلم بها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خصره، فنصرني النبي (ص) إلى الله عز وجل يدعوه، فقال: اللهم إن أخي موسى سألك: (قال رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي، واجعل لي وزيراً من أهلي، هارون أخي، أشد به أزري وأسرّك في أمري، كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً، إنك كنت بما بصيراً) فأوحيت إليه: (قد أبيت سؤلك يا موسى) اللهم وأني عبدك ووليّك، فاشرح لي صدري ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علماً أشد به ظهري، قال أبو ذر: فوالله ما استم رسول الله (ص) الكلمة حتى هبط عليه الأمين جبرئيل بهذه الآية: (إنما وليكم...).

القول: إنّ مسألة نزول هذه الآية الكريمة في حق مولانا أمير المؤمنين (ع) قد أدلت عليه الروايات المتواترة من الفريقين في مختلف الكتب والمصادر الحديثية والتفسيرية والكلامية والفقهية والتاريخية، وقد نصّ على صحة هذه الروايات والوثوق بها والاعويل عليها: أحافظ علماء الشيعة بمختلف مذاهبهم ومدارسهم، وقد ذكر العلامة الأميني «رحمه الله» منهم جماعاً غفيراً مع ذكر كتبهم، للمراجع.

ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الغدير: (من كنت مولاه فعليّ مولاه،
المّسّمّ والي من والاّه، وعادى قرن عاداه، وأنصر من نصره، وأخذل من خذله، وأدبر الحقّ
معه حيث ما دار)^(١) والمولى المراد به: الأولى أيضاً، لاستعمال ذلك في اللّغة.

ومنها: قوله [عليه السّلام]^(٢): (سَلَمُوا [على عليّ]^(٣) بإمرة المؤمنين)^(٤).

ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أنت مَنّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا
النّبوة)^(٥) ومن جملتها: كونه خليفة له، فيجب أن يكون عليّ خليفة النّبويّ صلى الله
عليه وآله وسلم.

قال «قدّس الله روحه»:

ويجب أن يعتقد أنّ الإمام من بعد عليّ عليه السّلام: ولده الحسن، ثمّ [من
بعده] الحسين، ثمّ عليّ، ثمّ محمّد، ثمّ جعفر، ثمّ موسى، ثمّ عليّ، ثمّ محمّد، ثمّ

(١) أخرج هذا الحديث متواتراً جمّع فغير من صلحاء الطائفتين: من أشعة الحديث والتفسير والكلام
والشّاربيخ، فمن طريق العاقبة، راجع: شواهد التنزيل ١: ١٨٧، الذّر المنثور ٢: ٢٩٨، فتح القدير ٣:
٥٧، روح المعاني ٦: ١٦٨، المنار ٦: ٤٦٣، تفسير القبري ٦: ١٩٨، الصواعق المحرقة: ٧٥، مستد أحد
٤: ٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، جمیع الزوائد ٩: ١٠٣، كنز العمال ١١: ٦٠٩.

ومن طريق الخاصة: فقد رواه الشيخ الصدوق في أكثر كتبه، راجع: الخصال ٢: ٤٧٩، علل الشرائع
١: ١٤٤، صيون أخبار الرضا ٢: ٤٧، ٥٩، معاني الأخبار ١: ٦٥، ٦٧، التوحيد: ٢١٢، وقد ألفت
العلامة الشيخ عبد الحسين الأميني في هذا الحديث كتاباً أسماه «الغدير» بلغ ١١ مجلداً ضخماً، راجع الجزء
١: ١١-١٥٢.

(٢) «ج»: صلى الله عليه وآله وسلم.

(٣) «ج»: عليه.

(٤) أصول الكافي ١: ٢٩٢.

(٥) انظر: صحيح البخاري ٥: ٢٤، صحيح مسلم ٤: ١٠٨، سنن أبي داود ١: ٢٩، سنن الترمذي ٢:
٣٠، مستد أحد ١: ١٧، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٥، خصائص التّسائي: ١٥، ١٦، كنز العمال ١١: ٦٠٧، جمیع
الزوائد ٩: ١٠٩، ١١٠، ١١١، ذخائر العقبين ١٢٠، أسد الغابة ٤: ٢٦، ج: ٥: ٨.

ومن طريق الخاصة: رواه الشيخ الصدوق في: الخصال ١: ٢١١، ٢: ٤٥٥، وعلل الشرائع ١: ٢٢٢،
وصيون أخبار الرضا ٢: ١٩٤، ومعاني الأخبار ١: ٧٤.

عليّ، ثمّ الحسن، ثمّ الخلف الحجة «صلوات الله عليهم أجمعين»، لأنّ كلّ إمام منهم نصّ على من بعده نصّاً متواتراً بالخلافة^(١) ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، وغيرهم ليس بمعصوم، بإجماع المسلمين، فتعيّنت الإمامة فيهم صلوات الله عليهم أجمعين.

أقول: أئمة الحقّ بعد عليّ عليه السّلام أحد عشر إماماً، وهم: السّبطان الحسن والحسين ابنا عليّ بن أبي طالب، وعليّ بن الحسين زين العابدين، ومحمّد بن عليّ الباقر، وجعفر بن محمّد الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم، وعليّ بن موسى [الرضا]، ومحمّد بن عليّ الثّقّي الجواد، وعليّ بن محمّد الثّقّي الهادي، والحسن بن عليّ العسكري، والخلف الصّالح^(٢) المهديّ محمّد بن الحسن، صاحب الزّمان «صلوات الله عليهم أجمعين».

والدّليل على إمامتهم: من وجوه:

الأوّل: النّصّ من النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، كما تقدّم من قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم للحسين عليه السّلام: (أنت إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمة نسعة؛ تاسعهم قائمهم، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً)^(٣).
وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: (عدد الأئمة من بعدي عدد نبيّاء بني إسرائيل)^(٤).

(١) جاء ذلك في روايات كثيرة، منها: ما روي أنّ الله تعالى أنزل إلى النّبيّ (ص) كتاباً مختوماً بإثني عشر خاتماً، وأمره أن يبدّله إلى أمير المؤمنين (ع)، ويأمره أن يفضّ الخاتم الأوّل فيه، فيعمل بما تحته، ثمّ يبدّله عند وفاته إلى الحسن (ع)، ويأمره بفضّ الخاتم الثّاني، ويعمل بما تحته، ثمّ يبدّله عند حضور وفاته إلى الحسين، فيفضّ الخاتم الثّالث، ويعمل بما تحته، ثمّ يبدّله عند وفاته إلى ابنه عليّ بن الحسين ويأمره بثلّ ذلك، ثمّ يبدّله إلى ابنه محمّد بن عليّ، ويأمره بثلّ ذلك، ثمّ يبدّله إلى ولده، حتّى ينتهي إلى آخر الأئمة (ع). إمام الزّمان.

(٢) «ج»: الحجة.

(٣) تقدّم ترجمته في ص: ٨٨.

(٤) مسند أحمد ١: ٣٩٨، حوالي الثّالث من سنة ٩٥٠ هـ، ١٢٣، الخصال ٢: ٤٦٧-٤٦٩، إحقاق الحقّ ١٣: ٤٥،

إنباء الهداة ١: ٧١٧.

وقوله عليه السلام: (يكون من بعدي اثني عشر أميراً؛ كلهم من فريش)^(١).
 الثاني: نهر كل إمام منهم على من بعده كما نهر علي عليه السلام على الحسن، وهكذا إلى أن انتهى النهر من العسكري على ولده المهدي عليه السلام.
 الثالث: أن الإمام يجب أن يكون معصوماً، وغيرهم ممن ادّعت له الإمامة في زمان كل واحد منهم لم يكن معصوماً بالإجماع، فيجب أن يكون هو الإمام دون غيره.

قال «قدس الله روحه»:

ويجب أن يعتقد أن الإمام الحجة «صلوات الله عليه» حي موجود في كل زمان بعد موت أبيه الحسن عليه السلام، لأن كل زمان لابد فيه من إمام معصوم، وغيره ليس بمعصوم بالإجماع، ولا خلا الزمان من [إمام معصوم]^(٢) مع أن اللطف واجب على الله تعالى في كل وقت.

أقول: لما ثبت أن الإمامة لطف [وأن اللطف] واجب على الله تعالى، وأن الله تعالى حكيم لا يخل بالواجب، وأن الإمام يجب أن يكون معصوماً، وأن لامعصوم سوى الأئمة الاثني عشر، وجب القول بوجود الإمام الثاني عشر، وهو المهدي محمد بن الحسن «صلوات الله عليه»، وبقاؤه إلى منتهى الدنيا^(٣).

(١) سنن الثرمذي ٤: ٥٠١ ح ٢٢٢٣، وفرياً منه في صحيح مسلم ٣: ١٤٥٢، الغيبة: ٨٨، الخصال: ٢: ٤٦٩-٤٧٥، عيون أخبار الرضا ١: ٥١.

(٢) «ج»: الإمام.

(٣) من المفسر حقاً أن نرى الكثيرين ممن يعيب على الإمامية اعتقادهم بحياة المهدي المنتظر (ع) طيلة هذه المدة، أي: أكثر من اثني عشر قرناً من الزمن، في حين أن مسألة بقاء الإنسان مئات السنين في عالم الدنيا بهذا الجسم النصري جائز وممكن من وجهة نظر قرآنية، وعلمية، وتجريبية:

أما القرآن الكريم: فقد ذكر حياة النبي نوح (ع) وصريح بأنها امتدت إلى ألف سنة إلا خمسين عاماً، في قوله تعالى من سورة العنكبوت الآية: ١٤: (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين

.....
 →
 ماماً، فساخذهم الطوفان وهم ظالمون).
 و يذكر حياة النبي يونس (ع) في قوله تعالى من سورة الصافات الآية: ١٤٣: (فلولا أنه كان من المستبحر للبث في بطنه إلى يوم يبعثون) وهواشارة صريحة إلى أنه (ع) لولا تسبيحه لله، لأمكن له أن يبقى في بطن الحوت إلى يوم البعث.

وكذا يلوح من الآيات الواردة حول النبي موسى (ع) في أنه حين يُرزق ولم يت، بل رفعه الله إليه، وسيظهر في آخر الزمان مع مهدي آل محمد (ص) و يكون ناصراً له فيما أوكل إليه من تطهير الأرض من الظلم والجور وملئها قسطاً وعدلاً... وإلى غير ذلك من الشواهد القرآنية الكثيرة، الدالة على إمكان طول عمر الإنسان واستمرار حياته في عالم الدنيا.

وأما من وجهة نظر علمية: فصبك شهادات الذكارة الأطباء ذوي الاختصاص في علم الطب حول هذه المسألة، فقد جاء في مجلة المختطف المصرية ص ٢٣٩ من المجلد ٥٩ ما نقله: لكن العلماء المؤثوق بعلمهم يقولون: إن كل الأنسجة الرئيسية من جسم الحيوان يقبل البقاء إلى ما لا نهاية له، وأنه في الإمكان أن يستقر الإنسان ألوفاً من السنين إذا لم تعرض عليه عوارض تصرم حبل حياته، وقولهم هذا ليس مجرد ظن بل هو نتيجة علمية ملائمة بالامتناع...

وقالوا في الصفحة ٢٤٠: ولغاية ما ثبت الآن من التجارب المذكورة أن الإنسان لا يموت بسبب بلوغ عمره الثمانين أو مائة سنة، بل لأن السوارض تنتاب بعض أعضائه فتتلفها، ولا تلباط بعضها ببعض تموت كلها، فإذا استطاع العلم أن يزيل هذه العوارض أو يمنع فطها لم يبق مانع من استمرار الحياة مئات من السنين...
 ويقول الدكتور هنري اسميس- أستاذ جامعة كولومبيا: إن تحديد العمر وحصره مثابة للجدار الضوئي، فكما أن العلم قد تكهن من نصف هذا الجدار واختراقه، فستمكن العلم كذلك من تخطيم جدار العمر.

و يقول هنري آلبس: لا بد من إيصال حد الموت في الأعمار المتوسطة إلى نسبة الموت في الأطفال الذين لم يبلغوا العاشرة، وإذا تحقق ذلك أمكن للإنسان القادم أن يعيش ثمانمائة سنة.

وأما من وجهة نظر تجريبية: فقد قام العلماء المختصون بإجراء التجارب العديدة على حيوانات مختلفة وتوصلوا علمياً إلى إمكان بقائها لمدة طويلة تفوق مدتها عمرها الطبيعي المألوف بكثير. يقول الدكتور الأمريكي جيلسوري هاووزر: تكهن علم الطب بعمونة علم التغذية أن يقتحم الحدود المعتادة للعمر، فإننا بخلاف أجدادنا يمكن أن نحلم بأن نعيش مدة أكثر طولاً من المدة التي عاشها أجدادنا.

و يقول أيضاً: إن لعلم الطب فضلاً خاصاً في التغذية يتمكّن الإنسان بالاستعانة به أن يصل إلى الشباب وطول العمر.

← و يقول الدكتور وايزمن: ليس هناك حدود معينة لأعمار الموجودات.

و يقول البروفسور بشتس: إنَّ الإنسان يمكنه الوصول إلى الحياة الطويلة، وطرد الشَّيْب سنين عنه، وذلك بالاستفادة من الواهب الطبيعيَّة، والقدرة على التَّمَكُّن الكاملة فيه.

و يقول الدكتور باك نجاد: إنَّ الحيوانات تنفَّات في العمر فيما بينها، فقد عُثِر على بعض الأسماك في المحيط الأطلسي يقدر عمرها بثلاث ملايين سنة، وهناك بعض الحَيَّات التي تُدْر عمرها بألاف السنين، ولكن هناك بعض الحشرات لا تذوق طعم الحياة إلَّا في لحظات.

وذكرت بحماسة المتعطف تجربة أجراها إلكسيس كارل على قلب دجاجة، حيث وضعه في محيط مشبع بالمواد الغذائية، وبذلك بقي هذا القلب سليماً لمدة طويلة، واستنتج من ذلك ما يلي:

١- أنَّ الأجزاء الأصليَّة لبدن تقبل البقاء لو وصل لها الغذاء الكافي.

٢- أنَّها تستمر في نموها وتكاملها بالإضافة لبقائها.

٣- لا تأثير لمرور الزمان أبداً.

٤- أنَّ رشدًا ونموًا له علاقة وثيقة بالغذاء الذي يصل إليها.

وذكر هنري اسميس: أنَّ الدكتور إلكسيس كارل قد وفَّق لإبقاء دجاجة لمدة ثلاثين سنة، مع أنَّ عمر الدجاجة لا يتجاوز عشر سنوات.

وممكننا من خلال ما تقدَّم: القول بأنَّ البقاء لمدة طويلة هو الأصل، بينما الموت هو استثناء، ينزل بالإنسان متى ما نزل به ما يصهرم حبل حياته.

إذن، فلا غرابة ولا عجب في بقاء الإنسان سنين متتالية، بل لابدَّ من البحث حول سر الموت وحلِّ لغز العمر وهذه هي المشكلة التي بحثها ولا يزال يبحثها الكثير من الحضارات والشعوب عبر التاريخ. فثبت أنَّ ما يعتقد الشيعة الإمامية في المهدي المنتظر (ع) موافق للأصول العلمية، والقرآن والعقل.

والدليل عليه ؛ أنه لولا ذلك ، للزم أحد أمور ثلاثة :

أما القول [بإمامة غيره ، فيكون قولاً بإمامة غير معصوم ، وهو باطل لما تقدم .
أو القول] بعصمة غيره ، وهو باطل بالإجماع .

أو خلّو الزمان من الإمام ، فيلزم أن يكون الله تعالى مختلاً بالواجب تعالى الله عن ذلك . وقد نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (لولم يسبق من الدنيا إلا يوم أو بعض يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يظهر فيه قائمنا أهل البيت)^(١) .

وأما وجوده ؛ فقد شاهده جماعة كثيرة في زمان أبيه عليه السلام ، وبعد موته أيضاً .

وأما استبعاد الخصم حول عمره هذه المدة ، فإنه غير مقبول ، لأن بقاء^(٢) هذه المدة وضعفها ممكن ، والله تعالى قادر على كلّ ممكن . مع أنه قد عاش قبله من الأنبياء أكثر من عمره من السعداء ، مثل : نوح [عليه السلام ، ومثل : الخضر عليه السلام]^(٣) ، ومن الأشقياء ، مثل : السامريّ والدجال .

وأما سبب غيبته عليه السلام ؛ فلا يجوز أن يكون من الله [تعالى] ، لأنه تعالى يجب عليه نصبه وتمكينه ، ولا منه عليه السلام ، لأنه معصوم ويجب عليه القيام بأمور الإمامة^(٤) ، ولا^(٥) يجوز [له] أن يترك ما يجب عليه لعصمته ، فتعين أن يكون

(١) رواه جمع غفير من علماء العامة ، انظر : سنن أبي داود ٤ : ١٠٦ ح ٤٢٨٢ ، سنن الترمذي ٤ : ٢٠٥ ح ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٩٢٨ ٢٧٧٩ ، الجامع الصغير للسيوطي ٢ : ١٣١ ، ومن طريق الخافضة : رواه الشيخ القوسي في الغيبة : ١١٢ ، والأميني في القدير ٧ : ١٢٥ ، وغيرها .

(٢) «ج» : بقاءه .

(٣) في النسخة الحجرتية : مثل نوح وخضر عليهما السلام .

(٤) «ج» : الأئمة .

(٥) «ج» : فلا .

من الأمم وهم أولياء وأعداء، فالمنع ليس من الأُولياء، لأنهم لو ظهر لنصروه،
فتعَيَّن أن يكون من الأعداء، لكثرتهم وقلة الأنصار، فإذا زال ذلك ظهر وملأ
الأرض قسماً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً - عجل الله فرجه، ورزقنا الشهادة بين
يديه آمين رب العالمين .

کتابُ الظَّهَارَةِ

قال «قدّس الله روحه» :

ويجب أن يعتقد أن الله تعالى كلّ عباده بالشّرائع المعلومة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلّم .

فمنها الصّلاة اليوميّة، وهي الظّهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح، وتفتقر إلى مقدّمات :

فمنها : الطهارة، وهي : الوضوء، أو^(١) الغسل، أو^(٢) التيمم .

أما الوضوء : فيجب فيه النّيّة، وهي : إرادة بالقلب يقصد بها إلى صفة الفعل ويعتقد إيقاعه تقرّباً إلى الله تعالى، وصفتها : «أنهضاً لرفع الحدث، أو استباحة^(٣) الصّلاة، لوجوبه، قرينة إلى الله» .

ثم يغسل وجهه، وحده : من قصاص شعر الرّأس إلى محادر شعر الذّقن طولاً، وما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، ثم يغسل يده اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثم يده اليسرى كذلك، ثم يمسح مقدّم رأسه بأقلّ ما يقع عليه اسم المسح، ثم يمسح رجليه من رؤس الأصابع إلى الكعبين، وهما : ملتقى الساق والقدم .

أقول : التّكليف : هو بحث من تحب طاعته على ما فيه مشقة من فعل أو ترك ابتداءً، وهو قسمان - كما تقدّم - عقليّ - وقد تقدّم - وشرعيّ . [ولما فرغ من التّكليف العقليّ شرع في] التّكليف الشرعيّ المعلوم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلّم، فمنها :

الصّلاة اليوميّة، وهي خمس صلاة^(٤) في اليوم والليلّة تشتمل على سبع عشرة ركعة في الحضر، وإحدى عشرة ركعة في السّفر: الظّهر أربع ركعات في الحضر،

(١) «ج» : و .

(٢) «ج» : و .

(٣) «ج» : لاستباحة .

(٤) «ج» : صلوات .

وركعتان في السفر، وكذلك العصر والمغرب ثلاث ركعات سفراً وحضراً، والعشاء الآخرة كالظهر، والصبح ركعتان حضراً وسفراً.

وتفتقر صحتها إلى مقدمات، فمن مقدماتها:

الظاهرة، وهي في اللغة: التظافة والتزاهة، وفي الشرع:

إما اختيارية، وهي المائية، وهي إما صغرى وهي الوضوء، أو كبرى وهي الغسل.

وإما اضطرارية، وهي الثرايبية، وهي التيمم، وتكون^(١) بدلاً من كل واحد من الوضوء والغسل.

فنقول: الوضوء يجب فيه أمور:

الأول: النية، لأنه عبادة، وكل عبادة لا تصح بدون النية.

والنية من أفعال القلب، وهي: إرادة بالقلب، يقصد بها إلى صفة الفعل من كونه واجباً أو مندوباً ويعتقد إيقاع ذلك الفعل تقرباً إلى الله تعالى، بمعنى: الطاعة له، والامتنال لأمره.

والنية: إما أن تقع بالقلب لاغير، أو بالقلب واللسان، وكلاهما صحيح، أو باللسان لاغير، وهي باطلة قطعاً.

وفي نية الوضوء والغسل خلاف، فقيل: تجزي نية القرية^(٢).

وفي صفتها قولان:

أحدهما: أنه يذكر الفعل والتقرب به إلى الله تعالى، فيقول: «أتوضأ، أو أغتسل، قرية إلى الله».

وثانيهما: أنه يذكر مع ذلك صفة الفعل، فيقول: «أتوضأ، أو أغتسل، لوجوبه

(١) «ج»: و يكون.

(٢) النهاية: ١٥، المعبر: ١٣٩، شرائع الإسلام: ١: ١٥.

أو نذبه، قرينة إلى الله».

وقيل : لابد من نيّة التّمين^(١) ، وفي صفتها قولان : أحدهما : أنّه يذكر مع ما مضى أحد الشّيتين : إمّا رفع الحدث ، أو استباحة ما يجب له الطهارة ، فيقول : «أتوضّأ ، أو أغتسل ، لرفع الحدث ، أو لاستباحة^(٢) الصّلاة ، لوجوبه ، قرينة إلى الله تعالى».

ويجب مقارنتها لغسل الوجه في الوضوء ، ولغسل الرّأس وإرتقاس^(٣) في الغسل ، واستدامة حكمها إلى الفراغ من ذلك الفعل ، بمعنى : أنّه لا يحدث في أثناءه^(٤) بنية أخرى منافية للنية الأولى .

الثّاني : من واجبات الوضوء غسل الوجه ، وحده في القول : من منابت الشعر في مقدم الرّأس إلى عادر شعر الذّقن ، وفي العرض : ما اشتملت عليه الإصبعان : الإبهام والوسطى ، وذلك من مستوي الحلقة في ذلك ، وغيره يُحال عليه ، فيجب الابتداء [من القصاص]^(٥) والانتهاء إلى الذّقن ، ولو عكس لم يصح .

الثّالث : غسل اليدين ، ويجب غسلهما مبتدئاً بالمرفق بحيث يدخله^(٦) في الفضل ، منتهاً إلى أطراف الأصابع ، ولو عكس لم يصح .
ويجب أن يغسل اليمنى أولاً ، واليسرى بعدها .

الرّابع : مسح الرّأس ، وحده : مقدار ما يستوى مسحاً من مقدم الرّأس خاصّة

(١) المبسوط ١ : ١٩ ، الكافي في الفقه : ١٣٢ ، المختلف : ٢٠ ، المهذب ١ : ٤٣ ، السرائر : ١٧ ، إيضاح الفوائد ١ : ٣٥ ، تذكرة الفقهاء ١ : ١٤ ، الرسالة الفخرية في معرفة التّوبة (كلمات المحقّقين) : ٤٢٤ .

(٢) «ج» : استباحة .

(٣) «ج» : أو الارتقاس .

(٤) «ج» : أثناء الفعل .

(٥) «ج» : بأعلى الوجه .

(٦) «ج» : يدخل .

ببقية نداوة الوضوء من غير استئناف ماء جديد.

الخاص: مسح الرجلين من رؤس الأصابع إلى الكعبين، وهما: الثابتان (١) في وسط القدم - على ما فسره أكثر الفقهاء - (٢) أو ملتقى الساق - على ما فسره المصنف «قدس الله روحه» (٣).

السادس: الترتيب، على ما ذكر: التبة، ثم غسل الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليسرى، ثم مسح الرأس، ثم مسح الرجلين.
السابع: الموالاة، وهي إكمال الوضوء قبل أن يجف ما تقدم والمتابعة بين الأفعال.

قال «قدس الله روحه»:

وإن كان جنباً، أو حائضاً، أو مستحاضة، أو نفساء، أو من ميتة من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالفضل، وجب عليه الغسل.

ويجب فيه التبة، فيقول المجنب: «أغتسل، لرفع حدث الجنابة، لوجوبه، قرينة إلى الله تعالى» ثم يغسل رأسه أولاً ثم جانبه الأيمن، ثم الأيسر. ويجزيه أن يرقس ارقاسة واحدة.

أقول: القسم الثاني من أقسام الطهارة المائية هو الغسل، ويجب بأمر سنة: الجنابة (٤)، والحيفض، والاستحاضة، والنفاس، ومنس الأموات من الناس، وغسل

(١) «ج»: الثالث.

(٢) كالتخيخ في: المبسوط ١: ٢٢، والنهاية: ١٣، المرتضى في: الانتصار: ٢٨، والمفيد في: المغتة: ٥؛ والمحقق في: المختار ١: ١٤٨، وسلافي: المراسم: ٣٨، وأبي الصلاح في: الكافي في الفقه: ١٣٢، وابن البراج في: المهذب ١: ٤٤.

(٣) راجع ص ٤٧، وكذا قال به في: قواعد الأحكام ١: ١١، تحرير الأحكام ١: ١٠، المنتهى ١: ٦٤، المختلف: ٣٤.

(٤) «ج»: بالجنابة.

الأموات .

أما الجنابة ، فتحصل ؛ إما بخروج المني ، أو الجماع في الفرج ، ويجب على الجنب الفسل ، فقليل : إنه واجب لنفسه ^(١) ، وقيل : واجب لغيره ^(٢) . ولا خلاف في أن باقي الأغسال ^(٣) والوضوء واجب لغيره .

ويجب فيه التنية ، وقد ذكرنا صفتها والخلاف فيها في الوضوء ^(٤) ، ثم يفسل رأسه أولاً مقارناً للتنية ، ثم يفسل ميامنه ، ثم مياسره على وجه يعتم الماء أصول الشعر ، وتخليل ما [لا] يصل إليه الماء إلا به وجوباً .
ويجب الترتيب على ما ذكر ، وإن يرقس ^(٥) في الماء ، [كفاه] ارتقاسة واحدة من غير احتياج إلى الترتيب ^(٦) .

وإذا حصل للمرأة الحيض ، أو الاستحاضة ، أو النفاس ، وجب عليها الفسل .
وصفة الفسل هنا كصفة غسل الجنابة ، إلا أنه لا بد فيه من الوضوء : إما قبله ، أو بعده .

وإذا مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالفسل ، وجب على من مسه الفسل كفسل الحائض ، وإن مس ميتاً من غير الناس ممّا له نفس سائلة وجب عليه غسل موضع الملاقاة خاصة .

وإذا مات المسلم وجب تغسيله ثلاث غسلات :

الأولى : بماء الشدر .

(١) قال به الصلابة في : المختلف : ٣٩ ، والمنتهى : ٩٣ .

(٢) قال به ابن إدريس في : السرائر : ٢٤ ، والمحقق في : شرائع الإسلام : ٨ .

(٣) «ج» بزيادة : بغير غسل الجنابة .

(٤) راجع ص : ١٠٤ .

(٥) «ج» : يرقس .

(٦) «ج» : ترتيب .

والثانية: بماء الكافور.

والثالثة: بماء القراح، مرتباً كفصل الجنابة.

قال «قدس الله روحه»:

وفائد الماء يجب عليه التيمم، ويجب فيه التيمم، وصفتها: أن يقول: «أتيمم، لاستباحة الصلاة، لوجوبه، قرينة إلى الله» ثم مسح جبهته بعد أن يضرب يديه على التراب من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه، ثم مسح ظهر كفه اليمنى ببطن اليسرى، ثم ظهر اليسرى ببطن اليمنى، وإن كان تيممه بدلاً من الغسل، ضرب ضربتين.

أقول: هذا هو القسم الثالث من أقسام الطهارة، وهي الطهارة الاضطرارية التي هي بالتراب، ويكون بدلاً من كل واحد من الوضوء والغسل، والمبيح له عدم التمكن من استعمال الماء: إما لعدمه، أو لعدم الآلة المتوصل بها إليه، أو لعدم الثمن، أو [الخوف من استعماله: إما على النفس، أو المال] (١).

ويجب فيه التيمم، وصفتها (٢): أن يقول: «أتيمم بدلاً من الوضوء، أو بدلاً من الغسل، لاستباحة الصلاة، لوجوبه، قرينة إلى الله».

والنسيئة مقارنة لضرب اليدين على الأرض، ثم مسح جبهته من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه الأهل، ثم مسح ظهر كفه اليمنى ببطن كفه اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم يده اليسرى كذلك.

ويكفي في التيمم إذا كان بدلاً من الوضوء ضربة واحدة، وإذا (٣) كان بدلاً من الغسل افتقر إلى ضربتين بنية واحدة، ومسح عقيب الضربة الأولى جبهته، ومسح عقيب الضربة الثانية يديه.

(١) «ج»: خوف على النفس والمال.

(٢) «ج»: وصفتها.

(٣) «ج»: وإن.

ويجب فيه الترتيب، على ما ذكر.

فائدة:

تجب الظهارة المائية بماء مطلق، طاهر، مملوك، أو مباح غير مفسوب، والثرائية بتراب طاهر، مملوك، أو مباح خالص لا يمازجه معدن، ولا ما يشابه التراب من دقيق، أو اشنان، أو^(١) غير ذلك.

ويجب في الوضوء: الترتيب، والموالة، وكذلك في التيمم.

ويجب في الغسل: الترتيب، في غير الارتماس، دون الموالة.

والأغسال ثلاثة أقسام:

منها: ما لا يضم إليه الوضوء لا وجوباً ولا ندباً، وهو غسل الجنابة.

ومنها: ما يضم إليه الوضوء ندباً، وهو غسل الأموات.

ومنها: ما يضم إليه الوضوء وجوباً، وهو باقي الأغسال.

ونية التيمم يذكر فيها الاستباحة دون رفع الحدث، وكذا غسل الاستحاضة.

قال: «قلس الله روحه»:

ثم يجب عليه استقبال القبلة والشروع في الصلاة، ويجب فيها القيام مستقبلاً مع المكنة، ثم ينوي فيقول: «أصلي فرض الظهر مثلاً. أداءاً، لوجوبه، قرينة إلى الله» ثم يكبر، فيقول: «الله أكبر» ثم يقرأ الحمد وسورة أخرى ويركع إلى أن تصل كفاه ركعتيه، ويذكر الله تعالى، ثم ينتصب مطمئناً، ثم يسجد على سبعة أعضاء: الجبهة، والكفين، والركبتين، وإبهامي الرجلين.

ويجب أن يكون موضع الجبهة طاهراً واقماً على الأرض أو ما أثبتته الأرض من لا يؤكل ولا يلبس، ثم يذكر الله تعالى، ثم يجلس مطمئناً، ثم يسجد ثانياً كما سجد

أولاً.

أقول: لما ذكر الطهارة وأقسامها، وذكر أنها من جملة مقدمات الصلاة الواجبة، ذكر من مقدمات الصلاة استقبال القبلة.

ويجب استقبال القبلة في الصلوات الواجبة، وهي الكعبة [لن يشاهدها]^(١)، أو^(٢) جهتها لمن بُعِدَ عنها بالعلامات التي ذكرها الشارع.

ثم شرع في بيان كيفية الصلاة، وذكر أفعالها الواجبة.

وأفعال الواجبة ثمانية: القيام، والتّية، وتكبيرة الإحرام، والقراءة، والركوع، والسجود، والتّشهد، والتّسليم، خمسة منها أركان، وهي: القيام، والتّية، وتكبيرة الإحرام، والركوع، والسجودان في كلّ ركعة، والثلاثة الباقية، وهي: القراءة، والتّشهد، والتّسليم، ليست بأركان.

وكلّ ركن من أركان الصلاة تبطل الصلاة بتركه عمداً سهواً. وكذا بزيادته، وما ليس بركن تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا تبطل بتركه سهواً، ونذكر كلّ فعل منها، ونذكر ما فيه:

الأول: القيام، ويجب فيه الاستقلال، بمعنى: أنه لا يكون معتمداً على شيء من جدار أو^(٣) عصا، أو غير ذلك مع القدرة على ذلك، وينتقل إلى الاعتماد مع العجز عن الاستقلال، وإلى القعود مع العجز عن الاعتماد، وإلى الاضطجاع إلى الجنب الأيمن مع العجز عن القعود، وإلى الاستلقاء مع العجز عن الاضطجاع.

الثاني: التّية، ويجب فيها قصد إلى الصلاة المعيّنة، واستحضارها، والقصد إلى الوجوب، وهو: الأمر بها إلزاماً إن كانت واجبة، وإلى التدب، وهو: الأمر بها

(١) «ج»: لمشاهدها.

(٢) «ج»: و.

(٣) «ج»: ولا.

تخفيفاً إن كانت مندوبة، وإلى الأداء، وهو: الإتيان بها في وقتها، وإلى القضاء، وهو: الإتيان بها خارجة وقتها، وإلى القرية، وهو: أن يوقع ذلك الفعل طاعة لله تعالى، وامثالاً لأمره.

ويجب مقارنتها لتكبيرة الإحرام، واستدامة حكمها - كما ذكر في [الثنية للوضوء]^(١) - وصورتها: «أصلي فرض الظهر، أداءً، لوجوه، قرية إلى الله» مقارنة لتكبيرة الإحرام، بمعنى: أن يكون آخر جزئ من الثنية مقارناً لأول جزئ من تكبيرة الإحرام.

وهكذا نية باقي الصلوات الخمس.

وإن صلاها في جماعة زاد على ذلك: «مأموماً» فيقول: «أصلي فرض الظهر، أداءً، لوجوه، مأموماً، قرية إلى الله».

وإن كانت الصلاة لا وقت معين لها، أو لها وقت معين ولم يقض، لم يحتاج إلى ذكر الأداء، كما في صلاة الجنائز^(٢)، وصلاة العيد.

وإن كانت الصلاة مندوبة، مثل: التوافل اليومية، يقول^(٣): «أصلي ركعتين من نوافل الظهر، أداءً، لندبهما^(٤)، قرية إلى الله».

الثالث: تكبيرة الإحرام، ويجب التللفظ بـ«الله أكبر» بالعربية على هذا الترتيب.

الرابع: القراءة، ويجب قراءة الحمد بكاملها، والبسلة آية منها لا بد من ذكرها.

ويجب ترتيب آياتها، وإعرابها، والإتيان بها باللفظ العربي، وقراءة سورة

(١) «ج»: نية الوضوء.

(٢) «ج»: الجنائز.

(٣) «ج»: قال.

(٤) «ج»: لندبهما.

كاملة بعدها في كلِّ أولى وثانية، ويأتي فيها بالبسملة أيضاً وما ذكرنا في الحمد.
 الخامس: الركوع، ويجب فيه الانحناء قدر ما تصل كفاً ركبتيه من مستوي
 الخلف مع المكنة، ومطلق الذكر على قول^(١) والتسبيح المعين، وهو قول «سبحان ربي
 العظيم وبحمده» على قول^(٢)، والطمأنينة فيه بقدر الذكر، ورفع الرأس منه حتى
 تعتدل أعضاؤه، والطمأنينة بعده ولويسيراً.

السادس: السجود، وهو في كلِّ ركعة سجدتان.
 ويجب فيه السجود على الأعضاء السبعة، وهي: الجبهة، والكفان،
 والركبتان، وإبهما الرجلين.

ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وهو الأرض غير المستحيلة وما ينبت
 منها ممّا لا يكون مأكولاً بالعادة ولا ملبوساً، فلا^(٣) يجوز السجود على ما ليس
 بأرض؛ كالجلود ولا على الصوف، و[لا] على الأرض المستحيلة مثل المعادن؛
 كالحديد والفضة، ولا على الثبات المأكول [بالعادة]؛ كالثمار والفواكه، ولا على
 الثبات الملبوس؛ كالقطن والكثان.

و يشترط فيه أن يكون طاهراً، ولا يجوز أن يكون نجساً، وإن لم تتعد نجاسته.
 ويجب في السجود ذكر الله تعالى مطلقاً، على قول^(٤)، والتسبيح المعين، وهو
 قال: «سبحان ربي الأعلى وبحمده» على قول^(٥)، والطمأنينة بقدر ما يجب في
 السجود من الذكر أو التسبيح، ثم يجب عليه رفع الرأس من السجود الأول حتى
 يعتدل جالساً ويطمئن سيراً، ثم يعود إلى السجود الثاني ويأتي به كما أتى

(١) شرائع الإسلام ١: ٦٧، الكافي في الفقه ١٢٣، النهاية ٨١، الشرائع ٤٦، المنتهى ١: ٢٨٢.

(٢) المبسوط ١: ١١١، شرائع الإسلام ١: ٦٧، المراسم ٧١، المهذب ١: ٩٣.

(٣) «ج»: ولا.

(٤) شرائع الإسلام ١: ٦٨، الكافي في الفقه ١٢٣، المنتهى ١: ٢٨٧.

(٥) المبسوط ١: ١١٣، شرائع الإسلام ١: ٦٨، المراسم ٧١، المهذب ١: ٩٣.

بالتسجود الأول، إلا الظلمانية بعد الرفع منه، فإنها ها هنا مندوبة، والأولى واجبة.
قال «قدس الله روحه» :

ثم ينهض إلى الثانية؛ فيقرأ الحمد وسورة ويصنع كما صنع في الركعة الأولى
ويتشهد؛ فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل
على محمد وآل محمد».

ثم ينهض إلى الثالثة؛ فيقرأ الحمد وحدها إن شاء، وإن شاء سبّح عوض
الحمد؛ فيقول: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر» مرة واحدة. ثم
يصلّي الزابعة كذلك، ويتشهد كالأول، ويسلم مستحباً.

أقول: إذا رفع المصلّي رأسه من التسجود الثاني في الركعة الأولى، وجب عليه
القيام للإتيان بالركعة الثانية، فإذا قام قرأ الحمد والسورة^(١) على صفة ما قرأ^(٢) في
الأولى، ثم يصنع كما صنع في الركعة الأولى من الركوع والتسجود.

السايع: التشهد، فإذا رفع رأسه من التسجود الثاني من الركعة الثانية، وجب
عليه الجلوس للتشهد الأول.
وفي صفته روايتان:

إحداهما: كما ذكر، وهو «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله،
اللهم صل على محمد وآل محمد»^(٣).

والأخرى: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد»^(٤) وهي الأحوط.

ويجب فيه الجلوس والظلمانية بقدر ذكره، والتعلق به العربية، والترتيب، كما

(١) «ج»: وسورة.

(٢) «ج»: قرأه.

(٣) شرائع الإسلام ١: ٧٠، المبسوط ١: ١١٦٥، المنتهى ١: ٢٩٢.

(٤) المهذب ١: ١، الكافي في الفقه ١٢٣، المراسم ٧٢، الشرائع ٤٨.

ذكر.

ثم ينهض بعد إكمال التشهد إلى الركعة الثالثة، وهو غير فيها: بين قراءة الحمد وحدها، وبين التسبيح، والواجب منه أربع تسبيحات، وهي: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر».

ثم يصلي الرابعة كما صلى الثالثة، فإذا رفع رأسه من السجود الثاني من الركعة الرابعة من الرباعية، أو من الثالثة من الثلاثية، وجب عليه الجلوس للتشهد الثاني، وصفته كالأول.

الثامن: التسليم، فقليل: إنه واجب. وهو قول السيد المرتضى^(١) «رحمه الله»^(٢)، وجماعة من الأصحاب^(٣).

وقيل: إنه مندوب. وهو قول الشيخ أبي جعفر الطوسي^(١) «رحمه الله»^(٥)،

(١) هو: علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر (ع)، أبو القاسم المرتضى، ذو المجددين، الملقب عن جده المرتضى بـ: «علم الهدى»، حاز من العلوم ما لم يداينه فيه أحد، متوحد في علوم كثيرة، مثل: علم الكلام، والفقه، وأصول الفقه، والأدب، والتحقيق، والشعر، ومعاني الشعر، واللغة، وهو أول من جعل داره دار العلم للمناظرة، أخذ العلوم عن الشيخ المفيد وغيره، وتلمذ عليه جماعة كثيرة كشيخ الطائفة الطوسي، وأبي يعلى سلا، وابن البراج، وابن حمزة، وغيرهم. له مصنفات كثيرة. ولد في رجب سنة ٣٥٥ق، وتوفي في ربيع الأول سنة ٤٣٦ق. تولى غسله النجاشي، وصلى عليه ابنه، ودفن في داره. رجال النجاشي: ٢٧٠، لسان الميزان ٤: ٢٢٣، مقابس الأنوار: ٦، رجال الصلابة: ٩٤.

(٢) الناصريات (المجوامع الفقهية): ١٩٦، رسائل الشريف المرتضى ١: ٢٧٦.

(٣) شرائع الإسلام ١: ٧٠، الوسيلة (المجوامع الفقهية): ٦٧٣، المراسم: ٦٩، الغنية (المجوامع الفقهية): ٥٥٨، الجامع للشرائع: ٧٤.

(٤) هو: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي، ولد في طوس سنة ٣٨٥ق، انتقلت إليه الزهامة بعد وفاة السيد المرتضى، وهاجر من بغداد إلى النجف سنة ٤٤٨ق. له مؤلفات أكثر من حسين في: الفقه، والأصول، والكلام، والتفسير، وغيره. توفي ليلة الإثنين ٢٢ محرم سنة ٤٦٠ق.

رجال النجاشي: ٤٠٣، رجال الصلابة: ١٨٩، تنقيح المقال ٣: ١٠٤، الكنى والألقاب ٢: ٣٩٤.

(٥) النهاية: ٨٩، الخلاف ١: ٣٧٦.

واختاره المصنف [رحمه الله] ^(١) في أكثر كتبه ^(٢). ثم رجع عن القول بالتدب وأفتى بالوجوب، على ما نقله [عن شيخه] ^(٣) العلامة ولده مولانا فخر الدين محمد ^(٤) «أدام الله أيامه» ^(٥)

وللشليم عبارتان :

الأولى : «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين».

والثانية : «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

والواجب أحدهما من غير تعيين، وبأيهما بدأ كان هو الواجب وبه يخرج من الصلاة، والثاني مندوب.

ومحله من ^(٦) الشائبة : بعد التشهد، ومن الثلاثية والرابعة : بعد التشهد الثاني.

ويجب التلق به بالعربية، وبه يخرج من الصلاة.

قال «قدس الله روحه» :

(١) «ج» : قلّس الله روحه.

(٢) تحرير الأحكام ١ : ٤١، قواعد الأحكام ١ : ٣٥.

(٣) «ج» : عنه شيخنا.

(٤) هو : محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، أبو طالب، فخر المحققين، أوفخر الدين، أوفخر الإسلام، وجه من وجوه هذه الطائفة وفقاتها، جليل القدر، رفيع الشأن، كثير العلم، وحيد عصره، وفريد دهره، جتهد التصانيف، حاله في علوقدره وسمو مرتبته وكثرة علومه أشهر من أن يذكر. كفى في ذلك أنه فاز بدرجة الاجتهاد في السنة العاشرة من عصره الشريف، وكان والده العلامة يظلمه ويشي عليه، حتى أنه ذكره في صدر جملة من مصنفاته الشريفة، وأمره في وصيته التي ختم بها القواعد، بإقام ما بقي ناقصاً من كتبه بعد حلول الأجل، وإصلاح ما وجد فيها من الخلل.

روضات الجنّات ٦ : ٣٣٠، أمل الأمل ٢ : ٢٦٠، لؤلؤة البحرين : ١٩٠، جامع الزّواة ٢ : ٩٦، الكنى والألقاب ٣ : ١٦.

(٥) إيضاح الفوائد ١ : ١١٥.

(٦) «ج» : في.

وكذلك العصر والعشاء الآخرة، والمغرب ثلاث ركعات، والصبح ركعتان. | أقول: صفة صلاة العصر والعشاء كالظهر في العدد والأفعال وفي أن كل واحد منهما فيها تشهدان وتسليم، والمغرب ثلاث ركعات بتشهد عقيب الثانية، وتشهد عقيب الثالثة، وتسليم، فيكون في الفرائض الخمس: تسع تشهدات، وخمس تسليمات.

قال «قدس الله روحه»:

ويجب الجهر بالقراءة في الصبح وأولى المغرب والعشاء الآخرة، والإخفات في البواقي.

ويجب أن يكون بدنه خالياً من التجاسة، وكذلك ثوبه إلا ما عفي عنه، وإيقاع الصلاة في أوقاتها.

| أقول: يجب الجهر بالقراءة، وأذناه أن يرفع صوته بحيث يسمعه القريب منه الصحيح السمع إذا استمع، في ست ركعات، وهي: الصبح، والأولتان من المغرب والعشاء الآخرة.

والإخفات، وهو أن يسر القراءة بحيث يسمع نفسه في البواقي، وهي: الظهران وثالثة المغرب، والأخيرتان^(١) من العشاء الآخرة.

فالصلاة: إما جهر محض كالصبح، وإما إخفات محض كالظهرين، وإما فيها الأمران كالعشائين. ومن شرط صحة الصلاة أن يكون بدن المصلي طاهراً من التجاسة، وكذلك ثوبه إلا ما عفي عنه، وهو ما نقص عن سعة الدرهم البجلي من الدم، وما يكون من التجاسة مطلقاً فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً كالثكنة والجورب والخنف والقلنسوة.

ويجب في الصلاة أيضاً إيقاعها في مكان مملوك، أو مأذون فيه، ولا يصح في

(١) «ج»: الآخريتان.

مكان منصوب .

ويجب في الصلاة أيضاً إيقاعها في أوقاتها^(١) .

فأول وقت الظهر: زوال^(٢) الشمس ، وعلامة الزوال : زيادة الظل بعد التقصان^(٣) .

وأول وقت العصر: حين الفراغ من الظهر، وآخر وقتها : إذا بقي للغروب^(٤) مقدار أدائها ، لا غير .

وأول وقت المغرب : غروب الشمس ، وعلامته : زوال الحمرة من ناحية المشرق . و [أول] وقت المشاء الآخرة : من حين الفراغ من المغرب ، وآخر وقتها إذا بقي لانتصاف الليل مقدار أدائها .

وأول وقت الصبح : طلوع الفجر الثاني ، وهو : البياض المنتشر في أفق المشرق ، وآخره : طلوع الشمس .

قال «قلس الله روحه» :

ومنها صلاة الآيات ، وتجب عند أسبابها كالخسوف ، والكسوف ، والزلزلة ، وأخاويف السماء ، وهي : عشر ركعات بأربع سجعات .

ويجب فيها التنية ، فيقول : «أصلي صلاة الكسوف مثلاً- أداءاً ، لوجوبها ، فربة إلى الله» .

و^(٥) يقرأ الحمد وسورة أو بعضها ، فإن أتم ركع ، ثم قام ، و يكبر ؛ فيقرأ الحمد وسورة أو بعضها ، وهكذا إلى الركوع الخامس ، و ينتصب ويسجد [سجدتين] ، ثم

(١) «ج» : وقتها .

(٢) «ج» : زيادة : من .

(٣) «ج» : نقصانه .

(٤) «ج» : لغروب الشمس .

(٥) «ج» : ثم .

يفعل في الثانية كذلك، وإن لم يتم التَّوَرُّع قام من ركوعه فأتتها أو قرأ بعضها وفعل كما قلنا^(١)، ويتشهد ويسلم.

أقول: من الصَّلاة الواجبة^(٢) صلاة الآيات، وتجب عند أسبابها، وهي أربعة: خسوف القمر، وكسوف الشمس، والزَّلْزَلَة، وأخاويف السَّماء؛ كالزَّيَّاح المظلمة. وكيفيتها: ركعتان؛ تشتمل كلُّ ركعة منها على خمسة ركوعات وسجدين يكون فيهما معاً: عشر ركوعات، وأربع سجّات.

ويجب فيها التَّيَّة، وصفتها: «أصلي صلاة الخسوف، أو الكسوف، أداً، لوجوبها، قرينة إلى الله».

وأول وقتها: إذا أخذ القرص في الاحتراق، وآخره: إذا أخذ في الانجلاء، فإذا صلاها في وقتها، قال: «أداً» ومع خروج وقتها، يقول: «قضاء» إلا الزَّلْزَلَة؛ فإنه ينوي الأداء وإن سكنت.

ويأتي بتكبير الإحرام مقارنة للتَّيَّة، ثم يقرأ الحمد، فإذا أتمها^(٣)؛ فإن شاء قرأ سورة تامة، وإن شاء قرأ بعضها^(٤).

فإن قرأ سورة تامة، فإذا أكملها ركع [الرَّكْعَة] الأولى، فإذا رفع رأسه منه عاد إلى قراءة الحمد ثانياً و التَّوَرُّع، ثم يركع الرَّكْعَة الثاني، وهكذا يقرأ، [و يركع] ثالثاً، ورابعاً، وخامساً، فإذا رفع رأسه من الرَّكْعَة الخامس هو^(٥) إلى السَّجْدَة وسجد سجدتين، ثم يقوم إلى الثانية؛ فيقرأ كما قرأ في الرَّكْعَة الأولى، ويركع خساً، ويسجد سجدتين.

(١) «ج»: قلنا.

(٢) «ج»: الواجبات.

(٣) «ج»: انتهى.

(٤) «ج»: بعض سورة.

(٥) «ج»: أمري.

وإن^(١) لم يقرأ بعد الحمد سورة تامة لكن بعض سورة، ركع ثم قام من ركوعه فقرأ من حيث قطع وجوباً من غير أن يقرأ الفاتحة، وهكذا إلى الركوع الخامس. لكن، يجب أن يكون الركوع الخامس عن تمام سورة، ثم يسجد سجدين، ويقوم إلى الثانية؛ فيقرأ الحمد ثانياً وبعض سورة ويركع خساً، ويجب أن يكون ركوعه الأخير عن تمام سورة أيضاً، ثم يسجد سجدين ويتشهد بالشهادتين المذكورين ويسلم وجوباً. وأكثر ما تكون هذه الصلاة بالحمد عشر مرات وعشر سور، وأقل ما تكون بالحمد مرتين وسورتين.

وصفة صلاة الزلزلة وأخايف السماء، كذلك، غير أنه يذكر في التبة اسم السبب.

قال «قلس الله روحه» :

ومنها : صلاة التذر، وشبهه، وصلاة الجمعة، والعيدين، والأموات، وتجب عند أسبابها.

وصفة صلاة الميت أن ينوي؛ فيقول : «أصلي على هذا الميت، لوجوبه، قرية إلى الله» ثم يكبر ويتشهد الشهادتين، ثم يكبر ثانية ويصلي على النبي وآله، ثم يكبر ثالثة ويدعو للمؤمنين، ثم يكبر رابعة ويدعو للميت، ثم يكبر خامسة وينصرف.

أقول : من الصلاة^(٢) الواجبة : صلاة التذر، وهي تجب عند سببها، وهو : إيجاب الشخص لها على نفسه بالتذر. وكذلك ما يجب شبه^(٣) التذر، وهو : العهد، واليمين. وصفتها على ما يعينه في التذر عدداً ووصفاً ووقفاً على هيئة مشروعة.

وتجب فيها التبة؛ فيقول : «أصلي صلاة التذر المعين، أداءاً لوجوبه، قرية إلى الله».

(١) «ج» : فإن.

(٢) «ج» : الصلوات.

(٣) كذا في الأصل، والأنسب : بشبه.

ومنها: صلاة الجمعة، وهي ركعتان تقوم مقام الظهر عند حصول شروطها، وهي: حضور الإمام العادل، والعدد وهو خمسة، والخطبتان قبلها، والجماعة، وتباعد الجمعتين فرسخاً فما زاد.

ووقتها: زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله.

وتجب فيها التّية، وصفتها: «أصلي صلاة الجمعة، أداءً، لوجوبها، مأموماً، قرية إلى الله».

ومنها: صلاة عيد الفطر، وعيد الأضحى، وهي ركعتان تزداد فيها تسع تكبيرات بعد القراءة قبل الركوع؛ في الأولى خمس تكبيرات، وفي الثانية أربع، ويجب فيها الخطبتان بعدها، ووقتها: من طلوع الشمس إلى قبل الزّوال.

وتجب فيها التّية، فإن وجب؛ قال: «أصلي صلاة عيد الفطر، أو عيد الأضحى، لوجوبها، مأموماً، قرية إلى الله».

وإن لم تتحقق شروطها وهي شروط الجمعة، كانت مندوبة، وصفة نيتها: «أصلي صلاة عيد الفطر، أو عيد الأضحى، لندبها، قرية إلى الله».

ومنها: صلاة الأموات، وهي واجبة على الكفاية على كل مسلم ومسلمة بحكمه ممن بلغ ستّ سنين. وهي: خمس تكبيرات، وليس فيها قراءة، ولا تسليم، وليس من شرطها الطهارة.

وصفتها: أن ينوي التّية؛ فيقول: «أصلي على هذا الميت، أو على هذه الجنائز، لوجوبها، قرية إلى الله» ويقارنها بالتكبير.

وفي الدعاء بين التكبيرات قولان: أحدهما: الوجوب^(١)، والثاني:

(١) المبسوط ١: ١٨٥، السرائر: ٨٠، الكافي في الفقه: ٥٧، المهذب ١: ١٣٠، المراسم: ٧٩، الجمل

والمقود: ٧٩، المغنّة: ٣٧، جل العلم والعمل: ٧٤، المعبر: ٢: ٣٤٧.

التدب^(١). فإذا قلنا بالوجوب، فلا تصح إلا بالدعاء، وإن قلنا بالتدب، صححت ولاءً من غير دعاء.

ويكون الإتيان بالدعاء على الأفضل، فبعد الأولى: يتشهد الشهادتين، وبعد الثانية: يصلي على النبي وآله عليهم السلام، وبعد الثالثة: يدعو للمؤمنين، وبعد الرابعة: يدعو للميت إن كان مؤمناً، وعليه إن كان منافقاً، و(بدعاء المستضعفين)^(٢) إن كان مستضعفاً، وأن يحشره مع من يتولاه إن جهل حاله، وفي القفل: «اللهم اجعله لنا ولأبويه فرطاً» وبعد الخامسة ينصرف مستغفراً.

والصلوات الواجبة، تسع صلوات^(٣): صلاة اليوم الليلة، وتجب مطلقاً. وصلاة الجمعة والعيدين، وتجب مع اجتماع شروطها، وصلاة الكسوف، والزلزلة، والآيات، وتجب عند أسبابها، وصلاة الطواف، وتجب مع وجوب الطواف في حج أو عمرة أو مع نذر، وصلاة الجنائز مع حضور جنازة المسلم، على الكفاية، وصلاة النذر وشبهه إذا أوجبها المكلف على نفسه.

(١) شرائع الإسلام ١: ٨١، المختصر الثامع: ٤٠، وهو عده خاتمة؛ كما قال صاحب الجواهر ١٢، ٣٤. و قال صاحب مفتاح الكرامة ١: ٤٧٨؛ وهو ظاهر المختصر الثامع، ولا موافق له فيما أجد.

(٢) «ج»: يدعو للمستضعفين.

(٣) ليست في «ج».

کتاب الزکاۃ

قال «قدّس الله روحه» :

ومنها : الزكاة : وهي تحب في تسعة أشياء : الإبل ، والبقر ، والغنم ، والذهب ، والفضّة ، والحنطة ، والشّعير ، والتمر ، والزبيب .

ويجب في إخراجها النّية ؛ فيقول : «أخرج زكاة مالي ، لوجوبه ، قربة إلى الله» .
أقول : لما فرغ من ذكر الصّلاة ، شرع في الزكاة ، وهي لغة : التّماء ، والزيادة ، والطهارة ؛ يقال : زكا الشيء ، إذا زاد ونما ، ويقال : زكا الشيء ، إذا طهر ، ومنه قوله تعالى : «أَقْسَلَتْ نَلْسًا زَكِيَّةً»^(١) أي : طاهرة .

وفي الشّرع : عبارة عن المقدار الذي أوجب الشّارع إخراجه من هذه الأجناس .
والزكاة قسمان : زكاة الأموال ، وزكاة الأبدان .

القسم الأوّل : زكاة الأموال ، وهي تحب في تسعة أشياء ؛ ثلاثة من الحيوان ، وهي : الإبل ، والبقر ، والغنم ، لاغير ، ومن المعادن في شيئين ، هما : الذهب ، والفضّة ، لاغير ، ومن الثّبات في أربعة ، وهي : الحنطة ، والشّعير ، والتمر ، والزبيب ، لاغير .

ونحب فيها النّية ، لأنّها عبادة ، وكلّ عبادة لا تصحّ إلّا بالنّية . ويجب أن تكون النّية عند تسليمها إلى المستحقّ ؛ إمّا من المالك ، أو وكيله ، فيقول : «أخرج زكاة مالي ، لوجوبها ، قربة إلى الله» و يقول : «أخرج هذا الشيء من زكاة مال موثلي بالوكالة عنه ، لوجوبها ، قربة إلى الله» .

وإن شاء عبّئ الجنس ؛ فيقول : «أخرج زكاة الإبل ، أو [زكاة] البقر ، أو غير ذلك ، لوجوبها»^(٢) ، قربة إلى الله .

وله إخراج القيمة بسعر الوقت^(٣) ؛ فيقول «أخرج هذه الدراهم عن قيمة زكاة مالي ، لوجوبها ، قربة إلى الله» .

(١) الكهف : ٧٤ .

(٢) «ج» : لوجوبه .

(٣) «ج» : وقت الإخراج .

وإن أخرج شيئاً عن^(١) زكاة الدراهم، قال: «أخرج هذا الثمن من قيمة زكاة مالي، لوجوبها، فربة إلى الله».

قال «قدس الله روحه»:

ففي كلّ خمس من الإبل شاة إلى أن تبلغ ستاً وعشرين، ففيها بنت مخاض، ثم في ست وثلاثين بنت لبون، ثم في ست وأربعين حقة، ثم في إحدى وستين جذعة، ثم في ست وسبعين بنتا لبون، ثم في إحدى وتسعين حقتان، إلى أن تبلغ مائة وإحدى وعشرين، ففي كلّ خمسين حقة، وفي كلّ أربعين بنت لبون.

أقول: من شروط زكاة الإبل: بلوغ النصاب، وهو المقدار الذي يتعلق به الوجوب. فأول^(٢) نصاب الإبل خمس، ففيها شاة، ثم خمس أخرى، فتصير عشراً، ففيها شاتان، ثم خمس أخرى [حتى تصير]^(٣) خمس عشرة، ففيها ثلاث شياه، ثم خمس أخرى [حتى تصير]^(٤) عشرين، ففيها أربع شياه، ثم في خمس أخرى [حتى تصير]^(٥) خمساً وعشرين، ففيها خمس شياه، فهذه خمسة نصاب.

و يتساوى [في] قدر النصاب وفيما يجب فيها وفي كون الواجب فيها من غير الجنس، فإذا صارت ستاً وعشرين، فهو أول نصاب يجب فيه من الجنس، وفيه بنت مخاض، وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية، وسميت بنت مخاض، لأن أمها ماخض، أي: حامل.

فإذا صارت ستاً وثلاثين، ففيها بنت لبون، وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة، وسميت بنت لبون، لأن أمها ذات لبن، أي: بنت ناقة لبون، أي: ذات

(١) «ج»: من.

(٢) «ج»: فأدنى.

(٣) «ج»: فتصير.

(٤) «ج»: فتصير.

(٥) «ج»: فتصير.

لبن بأخرى .

فإذا صارت سئاً وأربعين، ففيها حقّة، وهي التي لها ثلاث ودخلت في الزّابعة، وصيّت بذلك، لأنّها استحقّقت أن يحمل عليها، أو أن يطرقها الفحل .

فإذا صارت إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي لها أربع ودخلت في الخامسة، وهي أعلى الأسنان المأخوذة في الزّكاة .

فإذا صارت سئاً وسبعين، ففيها بنتا لبون .

فإذا صارت إحدى وتسعين، ففيها حقّتان، ثم ليس في الزّائد شيء، حتى يبلغ مائة وإحدى وعشرين، ففي كلّ خمسين حقّة، وفي كلّ أربعين بنت لبون، ففيها حينئذ ثلاث بنات لبون .

فإذا زادت تسعاً أخرى صارت مائة وثلاثين، ففيها حقّة وبنتا لبون . وهكذا كلّما زادت عشرأً أخرى تعيّن الواجب، ففي مائة وأربعين حقّتان وبنت لبون، وفي مائة وخمسين ثلاث حقق، فإذا بلغت مائتين فالمالك بالخيار: إن شاء أخرج خمس بنات لبون، وإن شاء أخرج أربع حقق . وهكذا دائماً بالغا ما بلغ .

قال «قدّس الله روحه» :

وأما البقر، ففي كلّ ثلاثين منها تبيع أو تبيعة، وفي كلّ أربعين مستة . أقول: للبقر نصابان .

الأوّل : ثلاثون، وفيه تبيع، وهو الذي له سنة ودخل في الثّانية، ويسمى^(١) بذلك، لأنّه يتبع أمّه في الرّمي، أو لأنّ قرنه يتبع أذنه في الثّبات، أو تبيعة، وهي الأنثى، ومعناها معنى الذّكر .

الثّاني: أربعون، وفيه مستة خاتمة، وهي التي لها سنتان ودخلت في الثّالثة، ثم ليس في الزّائد شيء حتى يبلغ ستين ففيها [تبيعان أو] تبيعتان فإذا زادت عشرأً

أخرى تعطين الواجب، ففي سبعين تبع ومئة، وفي ثمانين مستان، وفي تسعين ثلاث تبعات.

فإذا بلغت مائة وعشرين، فهو غير: إن شاء أخرج أربع تبعات، وإن شاء [أخرج] ثلاث مستات، وهكذا بالغا ما بلغ.

قال «قدس الله روحه» :

وأما الغنم، ففي أربعين شاة، ثم في مائة وإحدى وعشرين شاتان، ثم مائتين وواحدة ثلاث شياه، ثم في ثلاثمائة وواحدة أربع شياه، ثم في كل مائة شاة، بالغا ما بلغ.

أقول: للغنم خمسة نصب: أربعون، وفيها^(١) شاة: إما ذكر أو أنثى، وأقلها الجذع من الضأن، وهو ما تجاوز سنة أشهر، أو الثاني من المعز وهو ما له سنة ودخل في الثانية، ثم ليس في الزائد شيء حتى يبلغ مائة وإحدى وعشرين، ففيها شاتان.

فإذا بلغت مائتين وواحدة، ففيها ثلاث شياه.

فإذا بلغت ثلاثمائة وواحدة، ففيها أربع شياه.

فإذا بلغت أربعمائة أخذ من كل مائة شاة بالغا ما بلغ، وليس في ما نقص عن مائة شيء، ففي أربعمائة [وتسعة] وتسعين أربع شياه، فإذا صارت خمسمائة، ففيها خمس شياه، وهكذا دائماً.

وشرط وجوب الزكاة في الأنعام الثلاثة بلوغ التصاب - وهو ما ذكر - والحول التام.

قال «قدس الله روحه» :

وأما الذهب، ففي كل عشرين مثقالاً نصف مثقال، وفي كل أربعة دنانير قيراطان، بالغا ما بلغ.

وأما الفضة، ففي كل مائتي درهم منها خمسة دراهم، ثم في أربعين درهماً درهم، بالغاً ما بلغ.

وهذه الأصناف يراعى [فيها] الحول، وهو مضي أحد عشر شهراً كاملة، ثم يدخل الثاني عشر.

أقول: يشترط في وجوب الزكاة في الثقلين النصاب، وكونهما منقوشين دنائير. فأول نصاب الذهب عشرون مثقالاً، وفيها ^(١) نصف مثقال.

وثانيهما: أربعة دنائير، وفيه قيراطان، هما عشر دينار، لأن الدينار: عشرون قيراطاً، وليس في ما نقص عن ذلك ^(٢) شيء. وهكذا في كل أربعة قيراطان، بالغاً ما بلغ.

أما الفضة، فأول نصابها: مائتا درهم، وفيه ^(٣) خمسة دراهم.

وثانيهما: أربعون، وفيه درهم، وليس في ما نقص عن أربعين شيء. وهكذا كلما زاد أربعون، ففيها درهم، بالغاً ما بلغ.

والدرهم الشرعي: ستة دوانيق، والذائق: ثمان حبات من أوسط حب الشعير، فالدرهم الشرعي ثمانية وأربعون شعيرة، فكل عشرة دراهم شرعية سبعة مشاقيل، فتكون المائتان: مائة وأربعون مثقالاً، فنصاب الفضة من الدراهم المتعامل بها الآن - وهي كل دينار مثقال - مائة وأربعون ديناراً، [و] الواجب فيها خمسة دراهم هي ثلاثة مثاقيل ونصف مثقال يكون بالدرهم المتعامل به الآن: ثلاثة دنائير ونصف دينار، والأربعون ثمانية وعشرون مثقالاً، وفيها درهم، وهو نصف مثقال وخمس مثقال يكون بالدرهم ^(٤) الشرعي من الدراهم المتعامل بها الآن نصف دينار ^(٥)

(١) «ج»: فيها.

(٢) «ج»: أربعة.

(٣) «ج»: وفيه.

(٤) «ج»: الدرهم.

(٥) الدينار في عصره «رحم الله» هو الفضي لا من الذهب.

وخمس دينار ثمانية دراهم وخمس درهم .

والزكاة في التَّقْدِينِ ؛ في كُلِّ نصاب ربع عشر، فَإِنَّ نصف مثقال ربع عشر العشرين، والقبيراطين ربع عشر الأربعة، وخمسة دراهم ربع عشر المائتين، والذرههم ربع عشر الأربعين .

والحول شرط في الأنعام الثلاثة والتَّقْدِينِ، ومعناه: مضي أحد عشر شهراً كاملة، ثم يدخل الثاني عشر، فيجب الزكاة بأوله، ولا يجوز تأخيرها إلا لعذر .
قال « قدس الله روحه » :

وأما الحنطة والشعير والتمر والزبيب ؛ فيجب فيها إذا بلغت خمسة أوسق، مجموعها: ألفان وسبعمائة رطل بالعراقي، ففيها العُشْرَانِ سُقِيَتْ مَتَبَحاً^(١) وشبهه، ونصف العُشْرَانِ سُقِيَتْ بالدوالي^(٢) وشبهها .

أقول: يشترط في وجوب الزكاة في الغلّة الأربع أمران :

الأول: أن تنمو على الملك، وهو على أقسام: إما أن يكون غناء أرضه، أو غناء بذره، أو غناء عمله إذا كانت المزارعة صحيحة وبلغ نصيب كلٍّ من الثلاثة نصيباً .

الثاني: بلوغ النصاب، وهو خمسة أوسق، مجموعها: ألفان وسبعمائة رطل بالعراقي، والوسق: ستون صاعاً، وهي خمسمائة وأربعون رطلاً، والصّاع: أربعة أمداد، والمُدّ: رطلان وربع، فالصّاع: تسعة أرطال، والرّطل الشرعي: مائة وثلاثون درهماً شرعياً ؛ كلُّ عشرة: سبعة مثاقيل، يكون الرّطل الشرعي: أحدًا وتسعين مثقالاً، والرّطل المتعامل به الآن بالعراقي - ويسمى الغازاني - : مائة وأربعة مثاقيل، فنسبة الرّطل الشرعي إليه سبعة أثمانه، وهي عشرة أواق ونصف أوقية غازانية، فيكون النصاب بهذه الأبطال الغازانية: ألفي رطل وثلاثمائة والثلثين وستين رطلاً ونصف رطل .

(١) السّيح: الماء الجاري على وجه الأرض. النهاية، لابن الأثير ٣: ٣٤٩، المصباح المنير ٢: ١٣١ .

(٢) الذاتية: الناعورة يديرها الماء، الذوق: ما يُسْتَقَى به. النهاية، لابن الأثير ٢: ١٣١، المنجد ٢٢٣ .

فإذا بلغت كل واحدة من الفلات الأربع النصاب، وجب فيها العشر إن سُقيت سحاً وشبهه كالعذري، وهو: ما تسقيه الغيوث، والبعل، وهو: ما يشرب بعروقة، ونصف العشر إن سُقي بالدوالي وشبهها كالذواهب^(١)، والكروود^(٢)، والدلاء.

وللفلات نصاب واحد، وهو ما ذكر، وما زاد عليه يُؤخذ منه بحسابه.

قال «قدس الله روحه»:

ومنها: زكاة الفطر، وهي تجب على كل متمكن من مؤنة السنة عنه وعن عياله، يخرج عن كل رأس من أحد الأجناس السبعة صاعاً ليلة الفطر إلى زوال الظهْرِ نواياً، فيقول: «أخرج هذا الصاع من زكاة الفطرة، أداءً، لوجوبها، قرينة إلى الله».

فإن فات الوقت وجبت نيّة القضاء.

أقول: القسم الثاني من الزكاة: زكاة الأبدان، وتسمى: زكاة الفطرة. وهي تجب على كل بالغ، عاقل، مالك لقوة السنة له ولعياله، يكون أول السنة وقت وجوب الفطرة، وهو هلال شوال، ويخرجها عنه وعن جميع من يعوله، سواء كانت عيولته واجبة، أو تبرها، وسواء كان المال ذكراً، أو أنثى، كبيراً، أو صغيراً، حرّاً، أو عبداً، مسلماً، أو كافراً، يخرج عن كل رأس من عياله صاعاً من أحد الأجناس السبعة، وهي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والأرز، والاقط، واللبس، والصاع: تسعة أرطال بالعراقي يكون بالغازانية سبعة أرطال و عشر أواق ونصف أوقية، إلا اللبن، فإنه يخرج منه أربعة أرطال [بالعراقي، يكون بالغازانية ثلاثة أرطال] ونصف رطل^(٣).

(١) الأولاب: المنجنون التي تدبرها الذابة. المصباح المنير ١: ١٩٨.

(٢) الكرد: الذبيرة من المزارع، معرب، وهي المشار، أي: سواقيها. تاج العروس ٢: ٨٥ مادة (كرد).

(٣) وهي في زماننا تقرب من ثلاثة كيلوات.

وقيل : الأربعة مدنية، والزطل المدني : رطل ونصف رطل عراقي، فيكون بالغازانية : خمسة أرطال وربع رطل.

وقت الوجوب : ليلة الفطر، ويمتد إلى قبل صلاة العيد، وهو قبل الزوال.
وتجب التسيئة في إخراجها، وله إخراج الجنس، أو إخراج القيمة بسمريوم الإخراج، فإن أخرج الجنس، قال : «أخرج هذا الصاع من زكاة الفطرة أداءاً، لوجوبها، فربة إلى الله» وإخراج القيمة، قال : «أخرج هذا الدرهم، أو هذه الدراهم، أو هذا الثوب من قيمة زكاة الفطر^(١)، أداءً، لوجوبها، فربة إلى الله».
فإن غات وقتها وهو أن تزول الشمس وجب عليه قضاؤها، وينوي، فيقول : «أخرج هذا الصاع من زكاة الفطر^(٢)، قضاءً، لوجوبها، فربة إلى الله» [أو : «أخرج هذا الدرهم عن قيمة زكاة الفطرة، قضاءً، لوجوبها، فربة إلى الله»].

فائدة:

مستحق الزكاتين ثمانية أصناف :
الفقراء، والمساكين، والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب وهم المكاتبون، والغارمون، وفي سبيل الله، وابن السبيل^(٣).
وللمالك إخراج الزكاة بنفسه، أو بمن يوكله، وله دفعها إلى الإمام، أو الفقيه المأمون في حال الغيبة، أو إلى الساعي.
وتجب التسيئة بالتسليم إلى المستحق.

(١) «ج» : الفطرة.

(٢) «ج» : الفطرة.

(٣) ذكرهم الله تعالى في كتابه الكريم في قوله تعالى : «إنما الصدقات للفقراء والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل» الآية : ٦٠.

کتابُ الصَّوْمِ

قال «قدس الله روحه» :

ومنها : الصوم ، و [هـ] يجب في كل سنة شهر رمضان ، والتّية في كل يوم من أيّامه ، ووقتها : من الليل إلى طلوع الفجر؛ فيقول ليلاً : «أصوم غداً، لوجوبه قرينة إلى الله» .

أقول : من المبادات الشرعية المعلومة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصوم ، وهو لغة : الإمساك مطلقاً ، وشرعاً : عبارة عن الإمساك عن المفطرات نهاراً مع التّية . وعلمه شهر رمضان .

وتجب التّية في كل يوم من أيّامه . وهو اختيار المصنّف «قدس الله روحه»^(١) .

وقال غيره : يكفي في الشهر نيّة واحدة ، وتجديدها^(٢) كل ليلة ندباً^(٣) .
ووقت التّية : من غروب الشمس الذي هو أوّل الليل ، ويمتدّ وقتها : إلى قبل طلوع الفجر؛ فيقول ليلاً : «أصوم غداً، لوجوبه، قرينة إلى الله» وهذه نيّة القرينة .
وإن نوى نيّة التّمين كان أفضل ؛ فيقول : «أصوم غداً من شهر رمضان، أداها، لوجوبه، قرينة إلى الله» .

ويعرف أوّل رمضان برؤية الهلال شامئاً ، أو قيام البتّة برؤيته ، أو مضى ثلاثين يوماً من شعبان .

(١) قواعد الأحكام ١ : ٦٣ ، تحرير الأحكام ١ : ٧٦ ، تذكرة الفقهاء ١ : ٢٥٦ ، منتهى المطلب ٢ : ٥٩٠ .

(٢) «ج» : ويجدها في .

(٣) الانتصار : ٦١ ، النهاية : ١٥١ ، الكافي في الفقه : ١٨١ ، المراسم : ٩٩ ، الغنية (الجوامع الفقهية) :

کتابُ الْخُمْسِ

قال «قدس الله روحه» :

ومنها : الخمس ، وهو يجب في أرباح التجارات ، والصناعات ، والزراعات ، والمعادن ، والغوص ، الكنوز ، وغنائم دار الحرب .

وأما يجب في أرباح التجارات والصناعات والزراعات بعد إخراج مؤنة [السنة] له ولعيله على الاقتصاد ، من غير إسراف ولا تقتير .

وتجب فيه التّبة ؛ فيقول : «أخرج هذا الخمس ، لوجوبه ، فربة إلى الله» .

و يوصل نصفه إلى فقراء العلويين وباقي الهاشميين إن شاء ، والباقي للإمام عليه السلام ، يفعل به ما يأمره ^(١) الحاكم .

والمعادن والكنوز يشترط فيها نصاب الزكاة ، والغوص يراعى فيه دينار .

أقول : من العبادات الواجبة : الخمس ، وقد ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن المجيد في قوله تعالى : «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ» ^(٢) .

وهو يجب في أرباح التجارات بالأموال ، وفي أرباح الصناعات بالأبدان ، وفي الزراعات في أي نوع كان منها ، وفي المعادن ، وهي : المخلوقة في الأرض ، وفي الغوص ، وهو : ما يخرج من الماء ، كالتلالء ، وفي الكنوز ، وهو : كل مال مذخور تحت الأرض لا يصرف ماله ، وفي غنائم دار الحرب ، وهو : ما يؤخذ من أموال الكفار قهراً .

وشرط وجوبه في أرباح التجارات والصناعات والزراعات : أن يفضل منها عن قوته ومن قوت عياله سنة كاملة على الاقتصاد ، وهو التوسط في التقدير بحيث لا يخرج إلى حد التبذير ولا إلى حد التقتير .

(١) «ج» : يأمر به .

(٢) الأنفال : ٤١ .

ونجب فيه التَّيَّةُ؛ فيقول: «أخرج خمس مالي، لوجوه، قرية إلى الله». وإن عتين ما يخرج عنه؛ قال: «أخرج خمس الفوص، أو [خمس] المعدن، أو خمس الكنز، أو خمس أرباح التجارات^(١)، لوجوه، قرية إلى الله». ويوصل نصف ما يجب عليه من الخمس إلى فقراء العلويين، وهو: كلٌّ من انتسب إلى عليّ [بن أبي طالب عليه السلام] بالابوة، وباقي الهاشميين كباقي العقاليين والجعفرين والعقيلين وأولاد العباس والحارث وأبي لب بن عبد المطلب بشرط إيمانهم، والتصف الآخر للإمام عليه السلام؛ يفعل به ما يأمره حاكم الشرع، وهو دفعه^(٢) على وجه التثمة إلى من يعجز حاصلهم من الخمس عن كفايتهم. والمعادن والكنوز يشترط فيها نصاب الزكاة، وهو: أن يبلغ كل واحد منهما نصاب الزكاة: إمّا عشرين ديناراً، أو مائتي درهم. والفوص يُراهى فيه دينار شرعي، ولا يعتبر [في] الباقي [مقدار إن قلّ].

(١) «ج»: العجارة.

(٢) «ج»: يدفعه.

کتابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

قال «قدس الله روحه» :

ومنها : الحج والعمرة ، وهما واجبان في العمر ، مرة واحدة .

والحج ثلاثة أقسام : قمع ، وقران ، وإفراد .

فالتمتع فرض من نأى عن مكة ، وصفته : أن يحرم بالعمرة المتمتع بها من أحد المواقيت التي وقفتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج ، وهي : ذوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة . فلاهل العراق : بطن الحقيق^(١) ، وأفضله : المسلخ^(٢) ، وأوسطه^(٣) : غمرة^(٤) ، ثم : ذات حرق^(٥) .

أقول : من العبادات الشرعية : الحج والعمرة ، والحج : لغة : القصد ، والعمرة : [الزيارة] والحج في الشرع : عبارة عن القصد إلى بيت الله الحرام بمكة لأداء مناسك مخصوصة عنده في وقت مخصوص . وهما واجبان في العمر ، مرة واحدة مع الاستطاعة . وشروطه : البلوغ ، والعقل ، والحزقة ، والزاد ، والزاحلة ، والتمكن من المسير ، ومن نفقة هماله ذاهباً وعائداً . وهو من العبادات التي لا تتكرر ، بل تجب في العمر ، مرة واحدة ، وكذلك العمرة .

وجوبه على الفور ، وهو : أن يأتي به في العام الذي يستطيع فيه ، ولا يؤخره إلى عام آخر .

والحج ثلاثة أقسام : قمع ، وقران ، وإفراد ، والعمرة صمرتان : عمرة التمتع ، وعمرة الإفراد ، فالتمتع يأتي بممرة التمتع أولاً ، وبعج التمتع بعدها ، وكل من

(١) الحقيق : واد من أودية المدينة يزيد على بريد ، قريب من ذات حرق قبلها مرحلة أو مرحلتين .

(٢) المسلخ : بفتح الميم وكسرهما : أول وادي الحقيق من جهة العراق .

(٣) «ج» : ثم .

(٤) غُمرَة - بفتح أوله وسكون ثانيه ، وهو : منهل من مناهل طريق مكة ، ومنزل من منازلها ، وهو فصل ما بين تهامة ونجد .

(٥) ذات حرق : أول تهامة وآخر الحقيق على نحو مرحلتين من مكة .

القارن والمفرد يأتي بالحج أولاً، وبالعمرة المفردة بعده، فالتمتع فرض من نأى عن مكة، أي: بُعِدَ عنها بأربعة فراسخ فما زاد، والقران والإفراد فرض من كان من أهل مكة أو بُعِدَ عنها بدون أربعة فراسخ.

وأفعال القارن والمفرد سواء إلا أن القارن يتميز عنه بسياقه^(١) الهدي عند إحرامه.

وصفة^(٢) حج التمتع: أن يأتي أولاً بالعمرة^(٣)، وأول أفعالها: الإحرام، ويجب أن يوقعه في مكانه، وهو: [أحد] المواقيت، وفي زمانه، وهو: أشهر الحج، وهي: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة [إلى] الوقت الذي يعلم به إدراك مناسك العمرة ومناسك الحج.

فمبقيات إحرام عمرة التمتع لأهل العراق: بطن العقيق، وهو يشمل على ثلاثة مواقيت، أدناها إلى العراق: المسلخ؛ والإحرام منه أفضل، فإن لم يحرم منه أحرم من أوسط المواقيت، وهو: غمرة، فإن لم يحرم منه تعين عليه الإحرام من ذات عرق، وهو آخر المواقيت.

ولا يجوز له أن يجاوزه غير محرم.

قال «قدس الله روحه»:

وصفة الإحرام أن ينزع ثيابه المخيطة [و يكشف رأسه]، وينوي فيقول: «أحرم بالعمرة المتمتع بها إلى حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله» ثم يلبس ثوبي الإحرام، ثم يلبس بعد نيتها؛ فيقول: «أبتي لعقد إحرام العمرة المتمتع بها إلى حجة الإسلام لوجوبها، قرية إلى الله» فيقول: «لبيك اللهم لبيك، [لبيك] إن الحمد والتعنة والملك لك، لا شريك لك لبيك».

(١) «ج»: بسياق.

(٢) «ج»: ووصف.

(٣) «ج»: بعمرة التمتع.

أقول: لكل واحد من الحج والعمرة أركان، فأركان العمرة أربعة: التلبية، والإحرام [والطواف، والتسبيح]، وأركان الحج ستة: التلبية، والإحرام، والوقوف بعرفة، والوقوف بالمشرع، والطواف، والتسبيح.

فصفة إحرام العمرة: أن ينزع ثيابه المخيطة وكشف الرأس والقدمين، ثم ينوي نية الإحرام، وهي الركن الأول من أركان العمرة، وصورتها: «أحرم بالعمرة الممنوع بها إلى حجة الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله».

و يلبس ثوبي الإحرام ثوباً يأتزر به وثوباً يتوشح به، ويجب أن يكونا مما نصحت الصلاة فيه للرجال^(١) غير غنيطين.

ويجب [فيها] كشف الرأس وظاهر القدمين^(٢) ويلبّي التلبّيات الأربع، [و] لا يعتقد إحرامه إلّا بها.

وتجب فيها التلبية؛ فيقول: «ألتبي لعقد إحرام العمرة الممنوع بها إلى حجة الإسلام، لوجوبها، قرينة إلى الله» وصورة التلبّيات الأربع كما ذكر^(٣).

والإحرام هو الركن الثاني من أركان العمرة.

قال «قدّس الله روحه»:

ثم يمضي إلى مكّة فيطوف طواف العمرة.

وتجب فيه التلبية؛ فيقول: «أطوف طواف العمرة الممنوع بها إلى الحج، حجة الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله».

ثم يطوف [بالبیت] سبعة أشواط: من الحجر الأسود إليه شوطاً واحداً، هكذا سبع مرّات متطهراً، ويجعل البيت على يساره ويكون بين البيت والمقام ويدخل الحجر في طوافه. ثم يصلي ركعتي الطواف في مقام إبراهيم عليه السلام، ونيتهما: «أصلي ركعتي

(١) «ج»: للرجال.

(٢) «ج»: ثم.

(٣) «ج»: ذكره.

طواف العمرة المتمتع بها إلى حجة الإسلام، لوجوبها، فربة إلى الله».
 أقول: الركن الثالث من أركان العمرة الطواف، ويجب فيه أمور: التنية،
 وصفتها: «أطوف طواف العمرة المتمتع بها إلى حجة الإسلام، لوجوبه، فربة إلى
 الله».

والعدد، وهو: سبعة أشواط.

والبدء بالحجر، والختم به من الحجر الأسود إليه شوطاً واحداً.

والطهارة، وإزالة التنجاسة عن الثوب والبدن.

وستر العورة.

والختان في الرجل.

وجعل البيت عن^(١) يسار الطائف. ويكون بين البيت والمقام بحيث لا يكون
 طوافه من وراء المقام. وإدخال الحجر في الطواف بحيث لا يطوف^(٢) من داخله.

وصلاة الطواف، وهي ركعتان كالضريح، والإتيان بها^(٣) في مقام إبراهيم
 عليه السلام، ونية الصلاة^(٤): «أصلي ركعتي طواف العمرة المتمتع بها إلى حجة
 الإسلام، لوجوبها، فربة إلى الله».

قال «قدس الله روحه»:

ثم يسمى بين الصفا والمروة، [و] يبدأ بالصفا ويلصق عقبه به أو يصعد عليه
 فيستوي؛ فيقول: «أسمى سعي العمرة المتمتع بها إلى حجة الإسلام، لوجوبه، فربة إلى
 الله».

ثم يمضي إلى المروة، فيلصق أصابع قدميه بها أو يصعد عليها، ثم يمضي إلى

(١) «ج»: على.

(٢) «ج»: يكون.

(٣) «ج»: بهما.

(٤) «ج»: زيادة: يقول.

القفا ثانياً، ثم يمضي إلى المروة ثالثاً، وهكذا إلى أن يكمل سبعة.
 أقول: الركن الرابع من أركان العمرة التيمي، وعلمه بين القفا والمروة، ويجب فيه أمور:

العدد، وهو سبعة أشواط.

والبدء بالقفا، وهو: إما أن يلصق عقبه به، أو يصعد عليه.

والثبته، وصورته: «أسمى سعي العمرة المتمتع بها إلى حجة الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله» ثم يمضي إلى المروة فيلصق أصابع قدميه بها، أو يصعد عليها. فهذا شوط أول، ثم يبدأ [في الشوط الثاني بالمروة]^(١) بأن يلصق عقبه بها، أو يصعد عليها، ويختم بالقفا بأن يلصق أصابع قدميه به، أو يصعد عليه، وهكذا إلى أن يكمل سبعة أشواط من القفا إليها شوطاً، ويكون ابتداء سعيه بالقفا واختتامه بالمروة.
 قال «قلس الله روحه»:

ثم يقصر: فيقول: «أقصر للإحلال من العمرة المتمتع [بها إلى حج الإسلام]، لوجوبه، قرية إلى الله». ثم يقصر شيئاً من شعر رأسه أو شعر لحيته.
 أقول: إذا فرغ من التيمي، قصر للإحلال من [إحرام] العمرة، وعلمه المروة. وهو واجب في العمرة، وليس بركن، ولا يجوز الحلق، ونيتة: «أقصر للإحلال من عمرة التمتع، عمرة الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله».

ثم يقصر شيئاً من شعر رأسه، أو شعر لحيته، فإذا فعل ذلك أحل من كل شيء أحرم منه، وهو تمام العمرة.

قال «قلس الله روحه»:

ثم ينشئ إحراماً آخر للحج من مكّة، وأفضله: من تحت الميزاب يوم التروية، ويتخفيف يوم عرفة، وصفته كالأول، إلا أنه ينوي إحرام الحج؛ فيقول:

(١) «ج»: بالشوط الثاني من المروة.

«أحرم بالحيّ الواجب، حيّ الإسلام، حيّ التمتع، لوجوبه، قرينة إلى الله».

أقول: إذا فرغ من العمرة، وجب عليه الشروع في الحيّ، وأول أفعاله: الإحرام ونيتته، وهما ركنان، وله مكان وزمان؛ فمكانه: مكّة، من أي موضع أحرم منها أجزاءه، وأفضل مكّة: المسجد، وأفضل المسجد: تحت الميزاب.

وزمانه: الأولى أن يكون يوم الثروة، وهو الثامن من ذي الحجة بعد الزوال، ويتضيق يوم عرفة. ولا يجوز انشاؤه بعده، وصفته كإحرام العمرة في أنه تجب فيه التّسعة، ولبس الثوبين، والتلبّيات الأربع، ونيتته: «أحرم بالحيّ الواجب، حيّ التمتع، حيّ الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله».

ثم يلبّي، ونيتها: «ألبّي التلبّيات الأربع لأعقد بها إحرام حيّ التمتع، حيّ الإسلام، لوجوبها، قرينة إلى الله» وقد تقدّم ذكرها في إحرام العمرة^(١). قال «قدّس الله روحه»:

ثم يمضي إلى عرفات فيقف بها [واجباً] من زوال الشمس يوم عرفة إلى غروبها نائياً للوقوف، فيقول في ابتدائه: «أقف بعرفة لحيّ التمتع، حيّ الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله».

أقول: إذا أحرم بالحيّ، خرج إلى منى وبات بها ليلة عرفة، ثم يتوجّه بعد الفجر [من منى]^(٢) إلى عرفات. ويجب عليه الوقوف بها، وهو ركن. والوقوف الاختياري بها من زوال الشمس يوم عرفة إلى غروبها، والاضطراري ليلاً إلى طلوع^(٣) الفجر.

وتجب فيه التّسعة، وصفتها: «أقف بعرفات وقوف الحيّ، [حيّ] التمتع، حيّ الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله».

(١) راجع ص: ١٤٤.

(٢) ليست في «ج».

(٣) ليست في «ج».

والواجب : الكون بها إلى غروب الشمس ، والدعاء [بها] مندوب .

قال « قدس الله روحه » :

ثم يمضي بعد الغروب إلى المزدلفة فيبيت بها ، ويقف واجباً من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس يوم النحر ناوياً ، فيقول : « أقف بالمشعر لأجل حج التمتع ، حج الإسلام ، لوجوبه ، قرينة إلى الله » .

أقول : لا يجوز الإفاضة من عرفات إلا بعد غروب الشمس ، فإذا غربت أفاض منها إلى المزدلفة وهي المشعر ، وتستى جمعاً أيضاً .

ويجب عليه الوقوف بها ، وهو ركن ، وهو من طلوع الفجر يوم النحر إلى طلوع الشمس . هذا هو الوقوف الاختياري ، والاضطراري من طلوع الشمس إلى الزوال .

والواجب : الكون بها ، والتّية ، وصورتها : « أقف بالمشعر لأجل حج التمتع ، حج الإسلام ، لوجوبه ، قرينة إلى الله » .

ولو أخلّ بالموقفين معاً ، بطل حجّه ، عمداً كان ونسياً .

قال « قدس الله روحه » :

ثم يمضي إلى منى فيرمي جرة العقبة بسبع حصيات ناوياً ، فيقول : « أرمي جرة العقبة في حجة الإسلام ، لوجوبه ، قرينة إلى الله » .

ثم يذبح هديه ناوياً ، فيقول : « أذبح الهدي الواجب عليّ في حج الإسلام ، لوجوبه ، قرينة إلى الله » .

ثم يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه للقانع والمعتز وجوباً ويهدي ثلثه .

ثم يحلق رأسه أو يقتصر ، والحلق أفضل مع التّية ، فيقول : « أحلق رأسي

للإحلال من إحرام الحج ، حج الإسلام ، لوجوبه ، قرينة إلى الله » .

أقول : إذا أفاض من المشعر بعد طلوع الشمس يوم التّحرّياتني [إلى] منى وله بها

ثلاثة مناسك : رمي جرة العقبة ، ثم الذّبح ، ثم الحلق والقصر ، على هذا التّرتيب .

الأول : رمي جرة العقبة ، والواجب فيه العدد ، وهو سبعة ، وكون الرمي بالخصى

الأبكار، وكونها من الحرم، وإصابة الجمرة بفعله في كل حصة وإلقائها بما يستى رمياً، والتية، وصورتها: «أرمي جرة العقبه في حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله».

الثاني: الذبح، ويجب في الهدي أن يكون من الأنعام من الإبل، أو من البقر، أو من الغنم، ويجب أن يكون ثنياً، وهو من الإبل: ما دخل في السنة السادسة، ومن البقر والغنم: ما دخل في [السنة] الثانية. ويجزي الجذع من الضأن، وأن يكون تاماً غير ناقص، ولا يكون مهزولاً.

وتجب فيه التية، وصورتها: «أذبح الهدي الواجب علي في حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه قرية إلى الله».

ثم يأكل منه، والواجب ما يستى أكلاً، والمندوب ثلثه، وينوي عند أكله؛ فيقول: «أكل من الهدي الواجب في حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله».

ثم يتصدق بثلثه فما زاد، وجوباً، للقانع والمعتز. والقانع: السائل، يقنع بما يُعطى، والمعتز: الذي يعترى، أي يلم بك لتعطيه^(١)، ولا يسأل.

وتجب فيه التية، وصورتها: «أنصتق بهذه الحصة من الهدي الواجب في حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله».

ثم يهدي ثلثه، أو ما دونه إلى أصحابه، وينوي، وصورتها: «[أهدي هذه]^(٢) الحصة من الهدي الواجب في حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله».

القالت: الحلق أو التقصير، والواجب: أحدهما، والحلق أفضل على الرجال، ويتعين على النساء التقصير.

ويجب التقصير من الرأس خاصة، وتجب فيه التية؛ فيقول: «أحلق رأسي أو

(١) «ج»: للمطية.

(٢) «ج»: أنصتق بهذه.

أقصر للإحلال من حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله»، فإذا فعل ذلك أحل له كل شيء أحرم منه [ما] عدا الطيب، والنساء، والضئيد.

قال «قدس الله روحه» :

ثم يمضي إلى مكة إما ليومه أو غده، فيطوف بالبيت سبعة أشواط، كما تقدم^(١) للعمرة للحج، وينوي فيقول: «أطوف طواف حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله».

ثم يصلي بعد فراغه ركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام، ونيتها: «أصلي ركعتين لطواف^(٢) الحج، لوجوبها، قرينة إلى الله».

أقول: إذا قضى مناسكه الثلاثة بنى وجب عليه المضي إلى مكة لطواف الحج، وهو ركن إما ليومه وهو يوم التحر، أو لغده وهو يوم الحادي عشر. ولا يجوز تأخيرها عن الحادي عشر للتمتع إلا لعذر، وكذا لا يجوز تقديم طواف الحج على مناسك منى إلا لعذر.

وصفة طواف الحج وواجباته كطواف العمرة إلا أنه ينوي فيه طواف الحج؛ فيقول: «أطوف طواف الحج، حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرينة إلى الله».

ثم يصلي ركعتيه بعد الفراغ منه في مقام إبراهيم عليه السلام، ويجب فيهما الشئبة، وصورتها: «أصلي ركعتي طواف حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبهما^(٣)، قرينة إلى الله».

قال «قدس الله روحه» :

ثم يسمى بين الصفا والمروة - كما تقدم^(٤) - إلا أنه ينوي؛ فيقول: «أسمى

(١) راجع ص: ١٤٥.

(٢) «ج»: في طواف.

(٣) «ج»: لوجوبها.

(٤) راجع ص: ١٤٦.

سعي الحج، حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله».

أ أقول: إذا فرغ من طواف الحج، وجب عليه المضي إلى الصفا لأجل سعي الحج وهو ركن، وصفته مثل صفة سعي العمرة في أنه يبدأ بالصفا ويكون سبعة أشواط، إلا أنه ينوي سعي الحج؛ فيقول: «أسمى سعي الحج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله» فإذا أكمل سعيه فقد أكمل أركان الحج، وما يبقى بعده فهو واجب وليس بركن.

قال «قدس الله روحه»:

ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط طواف النساء - كما تقدم - ونيتة: «أطوف طواف النساء، لوجوبه، قرية إلى الله».

ثم يصلي بعد فراغه ركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام، ونيتهما: «أصلي ركعتي طواف النساء، لوجوبهما، قرية إلى الله».

أ أقول: إذا فرغ من السعي وجب عليه العود إلى المسجد لأجل طواف النساء، ولا تحمل له النساء إلا به، وصفته كالطواف المتقدم، ونيتة: «أطوف طواف النساء الواجب في حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبه، قرية إلى الله» فإذا أكمله صلى ركعتيه في مقام إبراهيم عليه السلام، وينوي؛ فيقول: «أصلي ركعتي طواف النساء الواجب في حج التمتع، حج الإسلام، لوجوبهما، قرية إلى الله» وهو واجب ليس بركن، لو تمتد تركه لم [يُبطِل حجه] ^(١) لكن يأثم بتركه، ولا تحمل له النساء إلا بعد الإتيان به.

قال «قدس الله روحه»:

ثم يمضي إلى منى فيبيت بها ليالي التشريق، وهي ليلة الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، ويجوز له التفريغ الثاني عشر إن اتقى القيد والنساء ولم

(١) «ج»: تبطل حجه.

تغرب الشمس يوم التفر الأول بمنى، ويرمي في كل يوم من أيام التشريق الجمار الثلاث مرتباً: يبدأ بالأول، ثم الوسطى، ثم جرة العقبة سبع حصيات مع التنية؛ فيقول: «أرمي هذه الجمرة، لوجهه عليّ في حج الإسلام، حج التمتع، فرة إلى الله تعالى».

أقول: إذا طاف طواف النساء فقد أكمل مناسكه بحجة وبقي عليه مناسك منى، وهي: المبيت [بها] ليلاً، ورمي الجمار الثلاث نهاراً. ويجب عليه المبيت بمنى ليالي التشريق [الثلاث]، وهي: ليلة الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر من ذي الحجة.

والشفر [من منى] نهران: الأول: يوم الثاني عشر، وهو للمثقي - وهو الذي لم يقرب النساء في إحرامه ولا اصطاده - وغير المثقي - وهو الذي أتى أحدهما - يتعين عليه المقام إلى التفر الثاني وهو الثالث عشر، وكذا المثقي إذا غربت الشمس من يوم الثاني عشر ولم ينفر، وجب عليه المبيت ليلة الثالث عشر. والتفر الأول لا يكون إلا بعد الزوال، وفي [الباقى يكون] ^(١) بعد طلوع الشمس.

ويجب في المبيت التنية؛ فيقول: «أبيت هذه الليلة بمنى في حج التمتع، حج الإسلام، لوجهه، فرة إلى الله»: وحده المبيت بها إلى أن يجاوز نصف الليل. ويرمي في كل يوم من أيام التشريق الجمار الثلاث مرتباً: يبدأ بالجمرة الأولى، ثم الوسطى، ثم جرة العقبة. وتجب فيه التنية، وصورتها: «أرمي هذه الجمرة، لوجهه عليّ في حج التمتع، حج الإسلام، فرة إلى الله».

(١) «ج»: الثاني لا يكون إلا.

کتابُ الْجِهَادِ

قال «قدّس الله روحه» :

ومنها: الجهاد، وهو واجب على الكفاية؛ إقاماً لحراسة المسلمين، فيجب^(١) مطلقاً، أو للردّ إلى الدين، ويجب^(٢) بشرط دعاء الإمام إليه^(٣).

أقول: الجهاد من العبادات الشرعية، لكنّه من فروض الكفايات، وهو [يجب] على البالغ [العاقل]، الذّكر، الحرّ الذي ليس بهنّ^(٤) ولا مريض، المتسكّن من السلاح، والثققة، وهو قسمان:

الأوّل: لحراسة المسلمين، وهو أن يدهم الكفّار على بلاد المسلمين^(٥)، فيجب دفعهم مطلقاً من غير احتياج إلى حضور الإمام.

الثاني: للردّ إلى الدين، وهو أن يؤمر الكفّار بالدخول في دين الإسلام بعد أن يوصف لهم، فإذا امتنعوا من الدخول فيه [وجب الجهاد]^{(٦)(٧)}.

(١) «ج»: ويجب.

(٢) «ج»: فيجب.

(٣) قال ابن ادريس في الشرائع: ١٥٦:

ومن يجب عليه الجهاد ألما يجب عليه عند شروط، وهي:

أن يكون الإمام العادل الذي لا يهزمه القتال إلّا بأمره، ولا يسوغ لهم الجهاد من دونه ظاهراً.

أو يكون من نصبه الإمام للقيام بأمر المسلمين في الجهاد حاضراً، ثمّ يدعوهم إلى الجهاد فيجب عليهم حملته القيام به. ومنى لم يكن الإمام ظاهراً، ولا عن نصبه حاضراً، لم يجر جهادة العدوّ، والجهاد مع أئمة الجور، أو من غير امام خطأ يستحقّ به فاعله الإثم إن أصاب به لم يوجر، وإن أصيب كان مأثوماً، اللهم إلّا أن يدهم المسلمين - والعصاة بالله - أمر من قبل العدوّ يخاف منه على بيضة الإسلام، ويخشى بواره. وبيضة الإسلام: مجتمع الإسلام وأصله.

(٤) اللهم - بالكسر: الشيخ الفاني. المصباح المنير ٢: ٦٥٠.

(٥) «ج»: الإسلام.

(٦) «ج»: قوتلوا.

(٧) قال الشيخ القنطري في المبسوط ٢: ٩، وابن ادريس في الشرائع: ١٥٦: الكفّار على ثلاثة أضرب:

أهل كتاب، وهم: اليهود والنصارى، لهؤلاء يهزم إقرارهم على دينهم ببذل الجزية.

ومن له شبهة كتاب، فهم المجوس، فسكهم حكم أهل الكتاب: يقرّون على دينهم ببذل الجزية. —

ووجوبه مشروط بحضور الإمام ، ولا يجب مع غيبته .

قال «قلّس الله روحه» :

ومنها : الأمر بالمعروف ، والتّهي عن المنكر ، بشروطه ، وهي : العلم بكون المعروف معروفاً ، والمنكر منكراً ، وتجويز الثّائير والأمن [من الضرر . وهملوا جبان على كلّ مستطيع] .

أقول : من العبادات الواجبة : الأمر بالمعروف ، والتّهي عن المنكر ، وهما واجبان ، إجماعاً ، وإنما الخلاف في شيئين :

أحدهما : هل وجوبهما عقليّ أو سمعيّ ؟ فيه قولان ^(١) .

والثّاني : أنّ وجوبهما على الأعيان ، أو [على] الكفاية ؟ فيه قولان أيضاً ^(٢) .

→
وئن لا كتاب له ولا شبهة كتاب ، وهم من هذا هؤلاء الثلاثة أصناف من عبّاد الأصنام والأوثان والكراكب ، وغيرهم ، فلا يقرّون على دينهم بهذا الجزية .

ومضى امتنع أهل الكتاب من بذل الجزية قوتلوا وسببت ذراريهم ، ونسألوهم ، وأمواهم تكون فيها .

(١) قال ابن إدريس :

قال الجمهور من المتكلمين والمعتزليين من الفقهاء : إنهما يجبان سمعاً ، وأنّه ليس في العقل ما يدلّ على وجوبهما ، وإنما علمنا به دليل الإجماع من الأئمة وبآي من القرآن والأخبار المتواترة . فأما ما يقع منه على وجه المدالعة ، فإنّه نعلم وجوبه عقلاً ، لما علمناه بالعقل من وجوب دفع المضار عن النفس ، وذلك لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف فيما عداه ، وهذا الذي يقوى في نفسي ، والذي يدلّ عليه هو أنّه لو وجبا عقلاً ، لكان في العقل دليل على وجوبهما ، وقد شبرنا أدلة العقل فلم نجد فيها ما يدلّ على وجوبهما ، ولا يمكن العلم الضروريّ في ذلك ، لوجود الخلاف فيه ، وهذا القول غير السّيد المرتضى . وقال قوم : طريق وجوبهما : العقل . وإلى هذا المذهب ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي «رحمه الله» في كتاب الاقتصاد ، بعد أن قرئ الأوّل ، واستدلّ على صحّته بأدلة العقل ، ثمّ قال «رحمه الله» : يقوى في نفسي أنّه يجب عقلاً الأمر بالمعروف والتّهي عن المنكر ، قال : لما فيه من اللّطف ، ولا يكفي فيه العلم باستحقاق الثّواب والعقاب ، قال : لأنّنا متى قلنا ذلك ، لزمت أنّ الإمامة ليست واجبة بأن يقال يكفي العلم باستحقاق الثّواب والعقاب ومازاد عليه في حكم التّدب وليس بواجب ، قال «رحمه الله» : فالأليق بذلك أنّه واجب . التّراقر : ١٦٠ .

(٢) قال الشّيخ بالأوّل ، والسّيد المرتضى بالثّاني ، احتجّ الشّيخ بعموم الوجوب من غير اختصاص ، بقوله تعالى : «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» آل عمران : ١٠٩ . احتجّ السّيد بأنّ المقصود قمع الواجب وارتفاع القبح ، لمن قام به كفى من الآخر في الامتناع ، ولقوله تعالى : «وَتُكَلِّمُنَا أُمَّةً يُدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ» آل عمران : ١٠٠ التّلاخ يوم الحشر : ٩٥ .

والأمر: طلب الفعل على وجه الاستعلاء، والتثني: طلب الترك على وجه الاستعلاء، والمعروف: كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه، والمنكر: القبيح، وهو لا ينقسم.

وأما المعروف فينقسم إلى واجب ومندوب؛ فالأمر بالواجب واجب، وبالمندوب مندوب.

وإنما يجب الأمر بالمعروف والتثني عن المنكر إذا تحققت^(١) شروطه، وهي: العلم بكون المعروف معروفاً، والمنكر منكراً؛ إماماً عقلاً؛ كوجوب شكر المنعم، وردّ الوديعة [وقبح الظلم، ومنع ردّ الوديعة]، أو شراً؛ كالعلم بوجوب الصلاة، وقبح شرب الخمر، لأنه لو لم [يجب العلم]^(٢) بذلك، لجاز أن يأمر بما ليس بمعروف [و يتوهمه معروفاً] وينهى عما ليس بمنكر، ويتوهمه منكراً.

ومجوز^(٣) الثأير، وهو: أن يعلم، أو يظن أن المأمور أو المنهي يتأثران من الأمر والتثني؛ بحيث يقطع عن ترك الواجب وفعل القبيح، فإذا لم يجوز ذلك سقط الوجوب وبقي الجواز.

والأمن من المفسدة، وهو: ألا يؤدي الأمر، أو التثني إلى ضرر عليه، أو على بعض المؤمنين في النفس، أو المال، وإذا ارتفع الأمن، ارتفع الوجوب والجواز أيضاً. وليكن هذا آخر ما أوردناه^(٤) في هذه الرسالة، نفقنا الله بإملائها^(٥)، و [بلغنا بأجزل الثواب]^(٦) عليها، ونفع [بها] المشتغلين بما وجب^(٧) عليهم من المعارف

(١) «ج»: حصلت.

(٢) «ج»: يعلم.

(٣) «ج»: وتجوز.

(٤) «ج»: أوردنا.

(٥) «ج»: بها.

(٦) «ج»: أجزل ثوابنا.

(٧) «ج»: يجب.

العقلية والعبادات الشرعية، [إنه خير موفق ومعين، والحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على خير خلقه من الأنبياء والمرسلين: محمد المصطفى، وعلى آله الطيبين الطاهرين. وكان الفراغ من تسويد هذه المقدمة مع شرحها: عصرية يوم الأحد الثَّصَف من شعبان سنة الثالثة والسبعين بعد الألف من الهجرة. وكتبه الأقل الأحقر، المقر بالعجز والتقصير: محمد بن علي بن حسين بن علي بن حسين بن مفلح- عفى الله عنهم جميعاً- والحمد لله رب العالمين].

الفهارس العامة

فهرس مصادر تحقيق الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس موضوعات الكتاب

فهرس مصادر تحقيق الكتاب

«حرف الألف»

للحرّ العامليّ	إثبات الهداة
للقاضي الشستريّ	إحقاق الحقّ
للفاضل المقداد	إرشاد الطالبين
لابن الأثير	أسد الغابة
للبيداديّ	أصول الدين
للزّازنيّ	أصول التّين
للكلينيّ	أصول الكافي
للزركليّ	الأعلام
للزّجيليّ	أعلام العرب في العلوم والفنون
للمطبرسيّ	إعلام الورى
للسيد حسن العامليّ	أعيان الشّيعة
للشيخ الطوسيّ	الاقتصاد فيما يمتلّق بالاعتقاد
للحرّ العامليّ	أمل الآمل
للسيد المرتضى	الانتصار
لفخر المحقّقين	إيضاح الفوائد

«حرف الباء»

للمجلسيّ	بحار الأنوار
----------	--------------

«حرف التاء»

للزّبيديّ	تاج العروس
للعلمة الحلّيّ	تحرير الأحكام
للعلمة الحلّيّ	تذكرة الفقهاء

تفسير الطبري	للتبري
الفسر الكبير	للتبري
تكملة أمل الآمل	للتبند حسن الصدر الكاظمي
تنقيح المقال	للعامة الماعاني
التوحيد	للتبند الصدوق
توحيد الفضل بن عمر	للإمام الصادق

«حرف الجيم»

الجامع الصغير	للتبند
الجامع للشرائع	للمحيي بن سعيد الحلبي
جل العلم والعمل	للتبند المرتضى
الجمال والعقود	للتبند الطوسي
جواهر الكلام	للتبند محمد حسن التبري

«حرف الحاء»

خصائص الثنائي	للتبند
الحاصل	للتبند الصدوق
الخلاص	للتبند الطوسي

«حرف الدال»

الدّر المنثور	للتبند
---------------	--------

«حرف الذال»

ذخائر العقبي	للتبري
--------------	--------

«حرف الزاء»

رجال العلامة الحلبي	للعامة الحلبي
رجال التجاشي	للتجاشي
الرسالة الفخرية	لفخر المحققين
روح المعاني	للأوسي
روضات الجنات	للخوانساري
الزوجة البهية في الطرق الشفعية	للبابلي

«حرف التين»

الشراهر	لابن إدريس الحلبي
سنن ابن ماجه	لابن ماجه
سنن الترمذي	لابن سوية
سنن أبي داود	لأبي داود التيجاني

«حرف الثين»

شرائع الإسلام	للمحقق الحلبي
شواهد التنزيل	للمحاكم الحسكاني

«حرف الصاد»

صحيح اللغة	للجوهرتي
صحيح البخاري	للبخاري
صحيح مسلم	لمسلم بن الحجاج
الصواعق المحرقة	لابن حجر

«حرف الظاء»

طبقات أعلام الشيعة	للآغا بزرك الطهراني
--------------------	---------------------

«حرف العين»

همل الشرائع	للشيخ الصدوق
حوالي اللغاة	لابن جهود الإحساني
عيون أخبار الرضا	للشيخ الصدوق

«حرف الهمزة»

الغدير	للعامة الأميني
الغنية (الجوامع الفقهية)	لابن زهرة
الغنية	للتعماني

«حرف الفاء»

فتح القدير	للتوكانبي
------------	-----------

«حرف القاف»

القرآن الكريم

للملأمة الحلبي

للشيخ يوسف البحراني

قواعد الأحكام

قواعد المرام في علم الكلام

«حرف الكاف»

لأبي الصلاح الحلبي

للمتقي الهندي

للشيخ عباس القمي

الكافي في الفقه

كنز العمال

الكنى والألقاب

«حرف اللام»

لابن منظور

لابن حجر

للشيخ يوسف البحراني

لسان العرب

لسان الميزان

لؤلؤة البحرين

«حرف الميم»

للشيخ آل محبوبة

للشيخ الطوسي

ماضي التجف وحاضرها

المبسوط

مجلة المقتطف المصرية

مجمع الزوائد

المختصر النافع

المختلف

المراجعات

المراسم

مستدرك الوسائل

مسند أحمد

المصباح المنير

معالم الفلسفة الإسلامية

معاني الأخبار

المعتبر

معجم البلدان

معجم الفرق الإسلامية

للهشمي

للمحقق الحلبي

للملأمة الحلبي

لشرف الدين الموسوي

لسلار بن عبد العزيز

للمحدث القوي

لأحمد بن حنبل

للفهومي

لمحمد جواد مغنية

للشيخ الصدوق

للمحقق الحلبي

لياقوت الحموي

ليحيى شريف الأمين

لممرضات كتمانة	معجم المؤلفين
للتد العاملي	مفتاح الكرامة
للشيخ الطوسي	المفصح في امامة أمير المؤمنين والائمة (ع)
للتشرقي	مقابس الأنوار
للخوارزمي	مقتل الحسين
للشيخ المفيد	المقنعة
لمحمد رضا رشيد	النار
للعامة الحلبي	منتهى المطلب
لابن البراج	المهذب

«حرف التون»

للتد المرتضى	التأصريات
للفاضل المقداد	التافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر
للشيخ الطوسي	النهاية
لابن الأثير	التهابة في غريب الحديث والأثر
لشهرستاني	نهاية الإقدام في علم الكلام
لصبحي الصالح	نهج البلاغة ، للإمام أمير المؤمنين

«حرف الواو»

للحر العاملي	وسائل الشيعة
لابن حزة	الوسيلة إلى نيل الفضيلة

فهرس الآيات القرآنية

- أقنلت نفساً زكّية — الكهف : ٧٤ ١٢٥
- إنّ الله سميع بصير — المجادلة : ١ ، لقمان : ٢٨ ٦١
- إنما وليكم الله ورسوله والّلمين آمنوا الّذين يقيمون الصّلاة
ويؤتون الزّكاة وهم راكعون — المائدة : ٥٥ ٩٠
- قل هو الله أحد — الإخلاص : ١ ٦٦
- لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار — الأنعام : ١٠٣ ٦٧
- ما كان عهّد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم
النبیین — الأحزاب : ٤٠ ٨٤
- واعلموا أنّما غنمتم من شيء فإنّ لله خمسُهُ وللرسول
ولذي القربى — الأنفال : ٤١ ١٣٩
- والحكم إله واحد — البقرة : ١٦٣ ٦٦
- وقالوا ما هي إلّا حياتنا الدّنيا فموت ونحیی وما يهلكنا
إلّا الدّهر — الجاثية : ٢٤ ٤٩
- وكلم الله موسى تكليماً — النساء : ١٦٤ ٦٧
- ولا تقتلوا النفس — الأنعام : ١٥١ ، الإسراء : ٣٣ ٦٧
- ولا تقربوا الزّنا — الإسراء : ٣٢ ٦٧

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

- ٨٧ أنت الخليفة من بعدي . أنت إمام ، ابن إمام ، أخو إمام ، أبو أئمة تسعة ، تاسمهم قائلهم ، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً .
- ٨٨ أنت مئي بمنزلة هارون من موسى ، إلا النبوة .
- ٩٤ سلموا على عليّ بإمرة المؤمنين .
- ٩٥ عدد الأئمة من بعدي عدد نساء بني إسرائيل .
- ٨٤ لا نبي بعدي .
- لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يظهر فيه قائمنا أهل البيت .
- ٩٩ معجزني هذا القرآن ، فإن صدقتموني فيما أقول فاتبعوني ، وإن لم تصدقوني فاتوا بمثل هذا القرآن حتى تنقطع حجتي عليكم .
- ٨٠ من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، وأدر الحق معه حيثما دار .
- ٩٤ يكون من بعدي اثني عشر أميراً كلهم من قريش .
- ٩٦

فهرس موضوعات الكتاب

• مقدمة المحقق

ترجة المؤلف

- ولادته ونشأته ٩
- مشائحه في القراءة والزواية ١٠
- تلامذته في القراءة والزواية ١١
- تقسيمه الحديث إلى أقسامه المشهورة ١٢
- مؤلفاته وآثاره العلمية ١٣
- مدرسته السّارة ١٤
- وفاته ومدفنه ١٤

ترجة الخارج

- اسمه ولقبه ونسبه ١٩
- أسانده ومشايخه ١٩
- تلامذته والزّاون عنه ٢٠
- أقوال العلماء فيه ٢١
- آثاره العلمية ٢٢
- مدرسة المقداد السيوري ٢٥
- وفاته ومدفنه ٢٦
- السخ الخفّية المعتمدة ٢٩
- منهجية التحقيق ٢٩

مأذج من التسخ الخطية المعتمدة

- صورة الصفحة الأولى من النسخة «ج» المحفوظة في «گوهرشاد» ٣٣
 صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «ج» المحفوظة في «گوهرشاد» ٣٤
 صورة الصفحة الأولى من النسخة التمهيدية «واجب الاعتقاد» مكتبة جامع گوهرشاد ٣٥
 صورة الصفحة الأخيرة من النسخة التمهيدية «واجب الاعتقاد» مكتبة مسجد جامع گوهرشاد ٣٦

مقدمة الكتاب

- في ذكر الحمد والشكر والفرق بينهما ٤٠
 اسم الجلالة وشؤونه ٤٠
 معنى الصلاة هل التبي ٤١
 الفرق بين الرسول والتبي ٤١
 معنى العصمة ٤٢
 بيان علم الأصول وهو الاعتقاد ٤٢

في صفات الله تعالى

- في وجوب الاعتقاد بوجود الصانع تعالى ٤٧
 في معنى العالم والقديم والحركة والتكون ٤٧
 في وجوب النظر ٥٠
 في الاستدلال على حدوث العالم ٥٠
 في إثبات الصانع تعالى ٥١
 في بطلان الدور والتسلسل ٥٢
 في وجوب وجوده تعالى ٥٣
 في كونه تعالى قديماً أزلياً أبدياً ٥٥
 في قدرته تعالى ٥٦
 في علمه تعالى ٥٧
 في ٦٠

- في عموم قدرته وعلمه ٦٠
في أنه تعالى سميع بصير ٦١

الركن الأول: في التوحيد

- في الإرادة ٦٦
في الكراهة ٦٧
فائدة : في الإدراك ٦٧
في الصفات السلبية ٦٨

الركن الثاني: في العدل

- في العدل والحكمة ٧٥

الركن الثالث: في التوبة

- وجوب الاعتقاد بعصمة الأنبياء ٨٣
وجوب الاعتقاد بغايبة نبينا محمد «ص» ٨٤

الركن الرابع: في الإمامة

- وجوب الاعتقاد بخلافه علي «ع» ٨٧
وجوب الاعتقاد بالأئمة الاثني عشر «ع» ٩٤
وجوب الاعتقاد بوجود المهدي «ع» وحجته ٩٦

كتاب الطهارة

- وجوب الاعتقاد بالكفايات الضرورية ١٠٣
في واجبات الطهارة من الوضوء ١٠٤
في واجبات الغسل ١٠٦
في واجبات التيمم ١٠٨
فائدة : في إطلاق الماء وطهارته وإباحته ، وكذا القراب ١٠٩
في واجبات الصلاة ١٠٩
في أفعال الصلاة وأركانها ١١٠
في شروط الصلاة وأوقاتها ١١٦
في صلاة الآيات ١١٧

- في صلاة التلذذ والجمعة والآيات ١١٩
 في صلاة الأموات ١١٩

كتاب الزكاة

- في واجبات الزكاة ١٢٥
 في زكاة الإبل ١٢٦
 في زكاة البقر والغنم ١٢٧
 في زكاة الثقلين ١٢٨
 في زكاة الغلات ١٣٠
 في زكاة الفطرة وهي زكاة الأبدان ١٣١
 في مستحقّي الزكاة ١٣٢

كتاب الصوم

- في الصوم وشروطه ١٣٥

كتاب الخمس

- في الخمس وما يجب فيه ١٣٩

كتاب الحجّ والعمرة

- في الحجّ والعمرة وأقسامهما ١٤٣
 في أركان الحجّ والعمرة ١٤٥
 في طواف العمرة ١٤٥
 في التسمي وواجباته ١٤٦

كتاب الجهاد

- في الإحرام والتقصير ١٤٧
 في الوقوف بمرفات ١٤٨
 في واجبات المشرومنى ١٤٩
 في طواف الحجّ وسعيه ١٥١
 في طواف النساء ومناسك منى ١٥٢
 في وجوب الجهاد ١٥٧

الفهارس العاقة